كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

العدد (752) 15-05-2025 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

سجلت الليرة السورية قفزة أمام الدولار الأميركي في السوق الموازية، مرتفعة بأكثر من 10٪، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، من العاصمة السعودية الرياض، عزمه رفع العقوبات المفروضة على سوريا.

ووفقا لمنصات ومواقع سورية، تراجع سعر بيع الدولار إلى 8700 ليرة، وسعر الشراء إلى 8300 ليرة سورية، مقارنة مع مستويات ما قبل تصريحات ترامب التي بلغت 9700 ليرة للبيع و9500 ليرة للشراء.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قد أعلن خلال زيارته إلى الرياض، عن قراره برفع العقوبات المفروضة على سوريا، في خطوة وصفها بأنها بداية جديدة تهدف إلى فتح صفحة من التعاون وتحقيق الاستقرار في البلاد.

محمد إسماعيل: نرحب بالخطوات الإيجابية المتعلقة بعملية السلام في تركيا

رحب سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا محمد إسماعيل بالخطوات الإيجابية التي بدأتها الأطراف المعنية بعملية السلام في تركيا، متأملاً أن تفضي هذه العملية إلى نتائج بناءة تصب في مصلحة الشعب الكوردي.

وقال إسماعيل في بيان نشره يوم، الاثنين 12 أيار 2025، على صفحته الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، «نتطلع إلى أن تكون هذه الخطوات بداية لعهد جديد من التفاهم والتعاون بين شعوب المنطقة، بما يضمن حقوق الجميع ويؤسس لمرحلة من التنمية والازدهار».

*فيما يلي نص البيان:

إلى أبناء شعبنا الكوردي والرأي العام

في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها منطقتنا، نرحب في الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، وبكل اهتمام، بالخطوات الإيجابية التي بدأتها الأطراف المعنية بعملية السلام في تركيا.

إن عقد حزب العمال الكوردستاني لمؤتمره، وما صدر عنه من قرارات تتعلق بحل نفسه ونزع سلاحه، نعتبره تطورًا هامًا ومبشرًا في الاتجاه الصحيح.

إننا نأمل بصدق أن تفضي هذه العملية إلى نتائج بناءة تصب في مصلحة شعبنا الكوردي أينما كان، وتسهم في تعزيز الاستقرار والسلام في منطقتنا التي عانت طويلاً من الصراعات.

ونحن في الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، نؤكد دعمنا الكامل لهذه الجهود، واستعدادنا للإسهام بكل ما نستطيع من أجل إنجاح هذا المسار، إيمانًا منا بأن الحوار الحقيقي هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين.

نتطلع إلى أن تكون هذه الخطوات بداية لعهد جديد من التفاهم والتعاون بين شعوب المنطقة، بما يضمن حقوق الجميع ويؤسس لمرحلة من التنمية والازدهار.

محمد إسماعيل
سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
2025/5/12 قامشلو

المجلس الوطني الكوردي: نثمّن توجه العمال الكردستاني نحو المسار السلمي الذي سيفضي الى حلٍ شامل للقضية الكردية

ثمن المجلس الوطني الكوردي في سوريا (ENKS)، توجه حزب العمال الكوردستاني نحو المسار السلمي، ورأى فيه فرصة حقيقية لإطلاق عملية سلام جادة تُفضي إلى حلٍ سياسي شامل للقضية الكوردية في تركيا، يضمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي ضمن إطار ديمقراطي ودستوري.

وقالت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي عبر تصريح يوم الثلاثاء 13-5-2025:

يتابع المجلس الوطني الكردي باهتمام بالغ التطورات الأخيرة المتعلقة بإعلان حزب العمال الكردستاني، في مؤتمره الأخير، وقف العمل المسلح وحلّ الحزب، استجابةً لدعوة زعيمه السيد عبدالله أوجلان.

ويعتبر المجلس أن هذه الخطوة تمثل تحولاً سياسياً مهماً وإيجابياً من شأنه الإسهام في تعزيز فرص السلام والاستقرار في تركيا والمنطقة عموماً.

وإذ يثمّن المجلس الوطني الكردي هذا التوجه نحو المسار السلمي، فإنه يرى فيه فرصة حقيقية لإطلاق عملية سلام جادة تُفضي إلى حلٍ سياسي شامل للقضية الكردية في تركيا، يضمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ضمن إطار ديمقراطي ودستوري.

ويؤكد المجلس دعمه لكل جهد يصبّ في إنهاء الصراعات وتحقيق تطلعات الشعب الكردي في تركيا، ويعبّر عن أمله في أن تواكب هذه الخطوة مبادرات بنّاءة وجادة من قبل الدولة التركية وكافة الأطراف المعنية، بما يضمن نجاح عملية السلام واستدامتها.

ويشدد المجلس الوطني الكردي على أن دعم المسارات السلمية كان ولا يزال خياراً مبدئياً، وقد عبّر عن ذلك من خلال تأييده لنداء السيد عبدالله أوجلان الداعي إلى إنهاء الصراع وإحلال السلام.

ويؤمن المجلس بأن ترسيخ الاستقرار في تركيا يخدم المصالح المشتركة لشعوب ودول المنطقة.

الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا
قامشلو 13/5/2025

ترحيب أممي وعربي بقرار رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا

رحبت الأمم المتحدة ودول عربية بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 13-5-2025، برفع العقوبات المفروضة على سوريا، مؤكدة على أن هذه الخطوة تمهد الاستقرار والتعافي الاقتصادي للبلاد.

وأعرب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسن، عن ترحيبه بقرار الرئيس الأمريكي، وقال إن ذلك «خطوة حاسمة لتمكين تقديم الخدمات وإنعاش الاقتصاد».

وقال بيدرسن «أرحب بالتصريحات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة بشأن وقف العقوبات المفروضة على سوريا، ذلك يأتي انسجاماً مع ندائي المستمر لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال».

من جانبه، أكد نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية تومي بيغوت خلال مؤتمر صحفي الثلاثاء، أن «الإدارة الأمريكية تريد أن ترى السلام والازدهار في سوريا وفي المنطقة بأكملها».

وذكر أن «الإدارة الأمريكية تنتظر من السلطات السورية اتخاذ الإجراءات من أجل السلام والازدهار».

وكان وزير الخارجية في الحكومة السورية الانتقالية أسعد الشيباني، قد أعرب بعد إعلان ترامب رفع العقوبات عن سوريا، عن ترحيبه بالقرار.

وقال الشيباني «نرحب بتصريحات الرئيس دونالد ترامب بشأن رفع العقوبات التي فرضت على سوريا رداً على جرائم الحرب البشعة التي ارتكبها نظام الأسد».

من جانبها، أكدت عدة دول عربية من بينها الأردن والبحرين وقطر والكويت دعمها لقرار الرئيس الأمريكي، مؤكدة أن ذلك «يمهد للاستقرار والازدهار في سوريا الجديدة».

أشار ترامب إلى أن قراره «جاء بناء على طلب من الأمير محمد بن سلمان ولي العهد والحاكم الفعلي للسعودية»، مضيفاً بأن «العقوبات أدت وظيفة مهمة، لكن حان الوقت الآن لكي تمضي البلاد قدماً».

وأعلن ترامب رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا خلال زيارته للسعودية، الثلاثاء 13 أيار 2025.

الخارجية السورية: ترامب أكد على التزام بلاده بالوقوف إلى جانب سوريا

قالت الخارجية السورية إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أكد على التزام بلاده بالوقوف إلى سوريا في هذه المرحلة المفصلية، وذلك خلال اجتماعه بالرئيس السوري أحمد الشرع في الرياض.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية يوم أمس الأربعاء 14 أيار 2025، بشأن لقاء الشرع وترامب، وصفت الوزارة اللقاء بـ «التاريخي».

وأشارت الوزارة إلى أن اللقاء الذي حضره محمد بن سلمان وشارك فيه أردوغان عبر اتصال، أكد على أهمية رفع العقوبات عن سوريا ودعم مسار التعافي وإعادة الإعمار.

كما تناول اللقاء سبل الشراكة السورية – الأميركية في مجال مكافحة الإرهاب، ومواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي.

واجتمع الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، في العاصمة السعودية الرياض يوم، الأربعاء 14 أيار 2025، بحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ومشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر اتصال مرئي.

وجاء اللقاء عشية إعلان ترامب رفع العقوبات الأميركية عن سوريا، وقال الرئيس الأميركي إن «تطبيع العلاقات مع سوريا بدأ بلقاء الشرع في الرياض».

الافتتاحية

وحدة الصف الكردي: خيار استراتيجي في زمن التحوّلات

كوردستان

لقد شكّل كونفرانس 26 نيسان ٢٠٢٥ محطة مهمة في مسيرة النضال الكردي، بما مثّله من فرصة حقيقية لتعزيز وحدة الصف والموقف الكردي، وفتح الباب واسعًا أمام إعادة ترتيب البيت الكردي على أسس الحوار والتفاهُم والشراكة الوطنية. غير أن تحويل هذه اللحظة إلى حالة استراتيجية مستدامة يتطلب منا جميعًا ـ أحزابًا، قوى سياسية، فعاليات اجتماعية، ومثقفين ـ مسؤولية جماعية في ترجمة مخرجات الكونفرانس إلى خطوات عملية، تتجاوز حدود الخطاب إلى الفعل، وحدود التمنّي إلى الإرادة.

فالمرحلة التي تمرُّ بها سوريا ـ بما تشهده من تسارُع في التطوّرات الميدانية والسياسية، وبتأثير واضح لمعادلات إقليمية ودولية متغيّرة ـ تفرضُ على الكرد أن يكونوا على أعلى درجات الجاهزية واليقظة، ليس لمواجهة التحديات فقط، بل أيضًا لاغتنام الفرص التي قد تلوح في أفق هذه التحوّلات.

في هذا السياق، فإن وحدة الصف الكُردي لم تعد مجرّد مطلب داخلي، بل باتت ضرورة وطنية واستراتيجية لضمان حقوق شعبنا والدفاع عنها.

إن تعزيز هذه الوحدة يتطلّب تهيئة الأجواء الإيجابية بين أبناء شعبنا، وهو ما حدث فعلاً، في هذه المرحلة نأمل استمرارها وخلق مساحات للحوار وتبادل الرؤى بعيدًا عن التجاهل والإقصاء، كما يستوجب بناء علاقات مرنة ومسؤولة بين الأحزاب والقوى الكردية، قادرة على تجاوز الخلافات الثانوية، والانخراط في مشروع وطني مشترك يخدم الجميع.

لتحقيق ذلك، لا بدّ من قراءة دقيقة للوضع السياسي السوري، بكلّ أبعاده الإقليمية والدولية، ومن بناء خطابٍ كرديّ موحّد، يستند إلى الواقعية السياسية دون التفريط بالثوابت، ويعبّر عن طموحات شعبنا في الحرية والكرامة، ضمن إطار الحل السياسي الشامل والعادل.

إن اللحظةَ الراهنةَ ليست لحظة تحدٍّ فقط، بل هي أيضًا لحظةُ أمل. ولأن التاريخَ لا يمنح فرصًا كثيرة، فعلينا أن نكون على قدر المسؤولية، وأن نثبت ـ كما أثبتنا في محطات كثيرة ـ أن وحدة الكلمة والموقف هي طريقنا نحو مستقبل أفضل.

وفد من الهيئة المشتركة للكتاب والمثقفين الكُرد يزور مكتب المجلس الوطني الكُردي في قامشلو

زار وفد من الهيئة المشتركة للكتاب والمثقفين الكُرد في روج آفاي كوردستان، يوم السبت 3 أيار 2025، مكتب المجلس الوطني الكُردي في سوريا بمدينة قامشلو، في إطار تعزيز أواصر التعاون والتشاور بين النخب الثقافية والسياسية الكُردية.
وضم وفد الهيئة المشتركة كلاً من الأساتذة: أناهيتا سينو، قادر عكيد، لقمان يوسف، حكمت إبراهيم، وديرسم علي، برئاسة الأستاذ عبدالصمد محمود، رئيس الهيئة المشتركة.
وكان في استقبال الوفد كل من الأستاذ محمد إسماعيل، رئيس المجلس الوطني الكُردي، والأستاذ نعمت داود، عضو هيئة رئاسة المجلس.
وأعرب وفد الهيئة خلال اللقاء عن تقديره العميق للدور الفاعل الذي لعبه المجلس الوطني الكُردي في إنجاح مؤتمر وحدة الصف والموقف الكُردي في روج آفاي كوردستان، الذي انعقد بتاريخ 26 نيسان 2025 في صالة آزادي بمدينة قامشلو، مؤكدين أهمية الاستمرار في تعزيز الوحدة الكُردية.
من جهته، رحّب الأستاذ محمد إسماعيل بالوفد، وعبّر عن شكره لهذه الزيارة، مشددا على أهمية وحدة الصف الكُردي في هذه المرحلة الحساسة التي تلت سقوط النظام السابق، ومؤكدًا أن الحوار والانفتاح بين كافة القوى السياسية والثقافية الكُردية هو السبيل لبناء مستقبل مشترك ومستقر.

رئيس المجلس الوطني الكوردي يستقبل وفدا من المنظمة الآثورية الديمقراطية

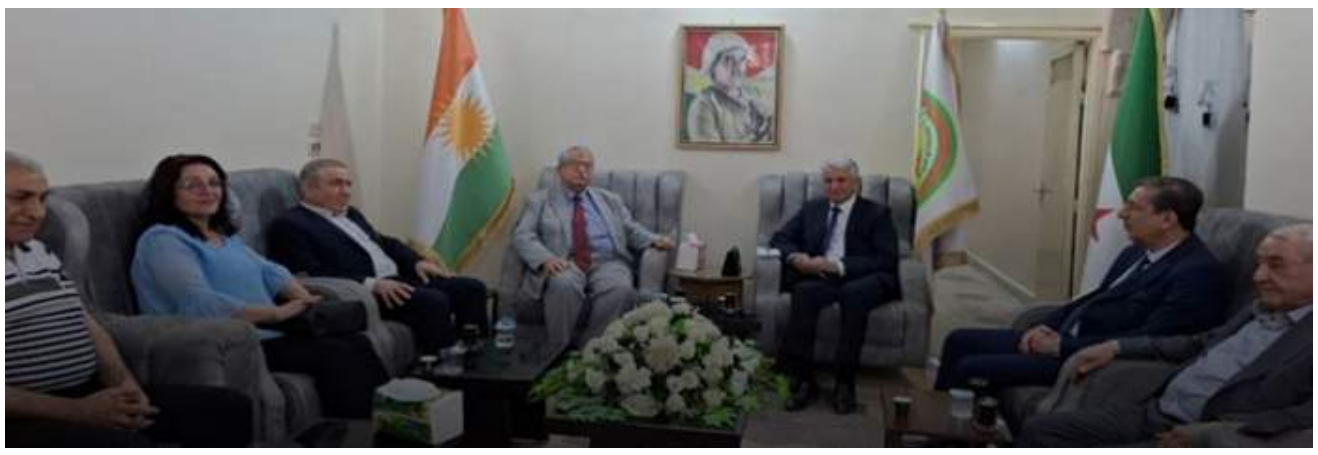

قدم وفد من المنظمة الآثورية الديمقراطية التهاني بمناسبة انعقاد مؤتمر وحدة الصف والموقف الكوردي"، مشيدًا بأهميته في تعزيز العمل المشترك وبناء سوريا جديدة.

استقبل يوم الجمعة 2 أيار 2025، محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكوردي وأعضاء من هيئة الرئاسة، وفدا من المنظمة الآثورية الديمقراطية برئاسة السيد بشير سعدي نائب مسؤول المنظمة، في مقر المجلس بمدينة قامشلو.

خلال الزيارة قدّم الوفد التهاني بمناسبة انعقاد مؤتمر وحدة الصف والموقف الكردي، مشيدا بأهميته في تعزيز العمل المشترك وبناء سوريا جديدة.
ومن جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني على متانة العلاقات بين الطرفين وأهمية الرؤية الكوردية المشتركة في خدمة جميع مكونات الشعب السوري.

واختُتم اللقاء بالتأكيد على ضرورة استمرار التنسيق وتبادل الزيارات خدمة للقضية الوطنية والشعبين الكوردي والسرياني-الآشوري.

الاجتماع الاعتيادي لرؤساء المجالس المحلية التابعين للدائرة الغربية في مدينة قامشلو

بحضور رئيس المجلس الوطني الكوردي محمد إسماعيل ونشأت ظاظا ورؤساء المجالس المحلية عقد يوم الثلاثاء 6 /5/ 2025م الاجتماع الاعتيادي لرؤساء الدائرة الغربية في مقر الأمانة العامة في مدينة قامشلو . بعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان وعلى روح الأب الخالد ملا مصطفى البارزاني، رحب الاستاذ نشأت ظاظا بالحضور، ليتم قراءة التقارير الواردة من المجالس المحلية ومناقشتها، بعدها تحدث الاستاذ محمد إسماعيل عن الأوضاع والمستجدات الأخيرة منها السياسية والمحلية والدولية والإقليمية وعن آليات الكونفرانس الذي انعقد في 26 /4/ 2025 في صالة آزادي بمدينة قامشلو لتوحيد الصف الكوردي والرؤية السياسية الموحدة والذهاب إلى دمشق ، لتحقيق أهداف الشعب الكوردي وتحصيل الحقوق المشروعة.

وقد أجريت عدة مداخلات من قبل الحضور وقد صرح لموقعنا الاستاذ نشأت ظاظا مسؤول مكتب الشؤون المحلية قائلا: على مدار يومين، نقيم الاجتماع الاعتيادي للدائرتين الشرقية والغربية في مدينة قامشلو، بهدف مناقشة الأوضاع التنظيمية والسياسية على الساحة الكوردية والسورية، ونمد أيدينا للحكومة الجديدة بهدف تحصيل حقوق شعبنا، ونؤكد على الحفاظ على مكتسبات ومخرجات الكونفرانس

ندوة تنظيمية وسياسية لفرع وارستي بمنظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

نظّمت منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، يوم الجمعة الموافق 9 أيار، ندوة تنظيمية وسياسية أدارها محمد علي إبراهيم، عضو اللجنة المركزية للحزب، مسؤول المنظمة.
استهل إبراهيم الندوة بالحديث عن أهمية التنظيم وضرورته في تفعيل القرارات والبرامج الحزبية، مؤكداً على أن العمل الحزبي لا يحقق أهدافه إلا من خلال الالتزام والانضباط، والتعاون بين الرفاق كلٌ بحسب موقعه ودوره.
وقد جرى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه العمل الحزبي في المرحلة الراهنة، مع السعي إلى وضع تصورات عملية لتجاوز العقبات وتطوير الأداء المؤسساتي.
كما تناول الأستاذ إبراهيم تطورات الأوضاع السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، والكوردستاني مركّزًا على المشهد السوري العام، والواقع الكوردي السوري بشكل خاص، بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية التي يمر بها شعبنا في ظل الظروف الراهنة.
وقد أغنت الندوة مداخلات وأسئلة الحضور التي عبّرت عن وعي سياسي عالٍ وحرص على المشاركة الفاعلة، حيث أتيحت الفرصة للجميع لطرح استفساراتهم وملاحظاتهم، وتمت الإجابة عليها بكل شفافية من قبل الرفيق المسؤول، مما ساهم في تعزيز أجواء المناقشة الديمقراطية البنّاءة التي سادت اللقاء.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا يقيم ندوة حول موقع الكرد في المعادلات الإقليمية والدولية بقامشلو

أقام حزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا (PDK-S)، يوم الثلاثاء13 أيار 2025، ندوة سياسية بعنوان « موقع الكرد في المعادلات الإقليمية والدولية » في مقر الحزب بمدينة قامشلو، بحضور نخبة من المهتمين بالشأن السياسي. وقدّم الندوة عضو اللجنة المركزية في الحزب، نافع عبد الله.
تناولت الندوة محاور عدّة، أبرزها تاريخ الشعب الكردي، حيث تحدث نافع عبدالله في الندوة إلى التسلسل التاريخي للكرد من العصور القديمة حتى العصر الحديث، مرورا بدورهم في نشوء الحضارات والأديان في منطقة الشرق الأوسط.
وكذلك عن المصطلحات السياسية، حيث اكد عبدالله ان استخدام مصطلح روج آفا فقط تعد ناقصا إن لم يُقرن بكوردستان وان مصطلح روج آفا بمفرده مضلل، ويجب أن يُقال روج آفايي كوردستاني، لأنه بدون ذلك لا يعكس حقيقة الانتماء الجغرافي والقومي.
كما تطرقت الندوة إلى السياسات الدولية في الشرق الأوسط، حيث أشار عبد الله إلى ما وصفه بالمشروع الأمريكي في المنطقة، موضحا أن واشنطن تسعى لإعادة توزيع موازين القوى بين عدة أطراف، منها الهند وباكستان، إيران والعراق، والعرب وإسرائيل.
تأتي هذه الندوة ضمن سلسلة فعاليات سياسية وثقافية ينظمها الحزب لمناقشة مستقبل القضية الكوردية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

منظمة روژ للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا تزور والد الشهيد أحمد بوزان

زار وفد من قيادة و كوادر (منظمة روژ) برئاسة عبدالكريم ميراني مسؤول المنظمة الاخ بوزان قجو والد الشهيد أحمد بوزان قجو إثر تعرضه لوعكة صحية يوم 10-5-2025 للاطمئنان على صحته متمنين له الشفاء العاجل و ودوام الصحة والعافية.
وفي تصريح خاص لصحيفتنا «كوردستان»، صرّح القيادي عبدالكريم ميراني قائلاً: ان الشهيد احمد بوزان قجو قدم إلى اقليم كوردستان مع والديه و اخوته بتاريخ 2012/4/24 بعد ان ساءت الأوضاع ابان الثورة في كوردستان-سوريا نتيجة المظلومية التي لحقة بالشعب السوري و خاصة شعبنا الكوردي حيث التحق الشهيد احمد إلى صفوف (پێشمه رگة روژ) الأبطال في 2012/5/9
وأكد ميراني أنه أثناء هجوم تنظيم داعش الإرهابي على إقليم كوردستان - العراق شارك الشهيد احمد بوزان قجو العديد من الملاحم البطولية والفداء بأرقى صورها، نال الشهيد شرف الشهادة بتاريخ 2015/11/12 في ملحمة بطولية في منطقة (شنگال قرية كولات) دفاعًا عن كوردستان ببسالة حتى آخر قطر من دمه و بذلك كسر شوكة الداعش الإرهابي، وألحقهم هزيمة نكراء حيث شيع جثمانه ووري الثرى في مسقط رأسه في مدينة عامودا
له المجد والخلود.

منظمة دهوك تستقبل وفداً من الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق

استقبل محمد علي إبراهيم، عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا ومسؤول منظمة دهوك، يوم الثلاثاء 6 أيار 2025، في مقر الحزب بدوميز، وفداً من الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق، تقدمه السيد مصطفى كوجر، مسؤول لجنة محلية فايدة، وذلك بحضور عدد من كوادر المنظمة ومسؤول مكتب العلاقات العامة في اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني - روژ آفا.

وخلال اللقاء، تم بحث آخر المستجدات السياسية في كوردستان سوريا وتبادل وجهات النظر حولها.
وبعد انتهاء اللقاء، قام الوفدان الشقيقان، بجولة ميدانية في المخيم، شملت زيارة إدارة المخيم لتهنئة المدير الجديد بمناسبة توليه مهامه، بالإضافة إلى زيارة إدارات المدارس الأربع في المخيم: آوات، پيام، ژڤان، وبنار.
واطّلعوا خلالها على سير العملية التعليمية وأوضاع الكادر التدريسي، مشددين على ضرورة دعم القطاع التربوي لما فيه مصلحة الطلبة.

منظمة دوميز للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا تعقد ندوة سياسية لكوادرها الحزبية في دوميز

قامت منظمة دوميز للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا في مكتب الحزب بدوميز يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٥/٥/١٣ بتنظيم ندوة سياسية لكوادرها المنطقية والفرعية.

بدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان وعلى رأسهم البارزاني الخالد والشهيد الحي إدريس البارزاني.

أدارها عضو المكتب السياسي ومسؤول منظمة دوميز للحزب، الرفيق خاجي كالو : والذي بدوره قد ألقى الأضواء على نتائج ومخرجات كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي المنعقد في قامشلو تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦ الميلادية، كما تناول آخر المستجدات السياسية على الساحة السورية والكوردية، مشدداً على أهمية دور الحزب والمجلس الوطني الكوردي في الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي في سوريا، والتأكيد على مواصلة النضال السلمي في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، وكما تطرق ايضاً إلى الأوضاع الكوردستانية والإقليمية والدولية وتأثيرها على الوضع الكوردي بشكل خاص والوضع السوري بشكل عام.

وأخيراً أختتمت الندوة بأسئلة واستفسارات الكوادر الحاضرة والرد عليهم.

وفد من الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يزور المنظمة الآثورية الديمقراطية في ديرك

زار وفد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني– سوريا برئاسة بسة عبدي عضو المكتب السياسي للحزب اليوم الخميس 15 أيار 2025، مكتب المنظمة الآثورية الديمقراطية في ديرك، وتم استقبال وفد الحزب من قبل حسام القس مسؤول المنظمة الآثورية الديمقراطية في ديرك.

أكد الديمقراطي الكوردستاني-سوريا والمنظمة الآثورية الديمقراطية على أن كونفراس «وحدة الصف والموقف الكوردي» كان محطة مهمة في إطار تعزيز التعايش والعيش المشترك بين المكونات.

خلال اللقاء دار الحديث حول تقوية العلاقات الوطنية بين المكونات السورية لاسيما في منطقتنا الغنية بتركيبتها الفسيفسائية.

وأكد الطرفان على أن كونفراس وحدة الصف والموقف الكوردي الذي عقد مؤخراً كان محطة مهمة في إطار تعزيز التعايش والعيش المشترك بين المكونات، كما أن الرؤية الكوردية المشتركة التي تمخضت عن الكونفراس تحفظ حقوق كافة المكونات وتعبر عن طموحاتها.

ممثلية أوروبا للوطني الكوردي تدعو المستشار الألماني لمواصلة دعم المكونات السورية

دعت ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكوردي المستشار الألماني فريدريش ميرتس لتواصل حكومته الجديدة دعم مساعي الحل السياسي الشامل في سوريا، بما يضمن حقوق كافة المكونات السورية، وعلى رأسها الشعب الكوردي.

*فيما يلي نص الرسالة كاملاً:

إلى السيد فريدريش ميرتس
المستشار الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية
برلين

الموضوع: تهنئة بمناسبة توليكم منصب المستشار الاتحادي

حضرة السيد المستشار

باسم ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكوردي في أوروبا، وهو إطار سياسي يمثّل تطلعات الشعب الكوردي في كوردستان سوريا ويعمل من أجل حل عادل وديمقراطي للقضية الكوردية في سوريا، نتقدم إليكم بأحرّ التهاني وأصدق التمنيات بمناسبة انتخابكم مستشارًا لجمهورية ألمانيا الاتحادية في 6 مايو 2025.

إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يُعدّ مصدر فخر واعتزاز، ليس فقط للشعب الألماني، بل لكل من يؤمن بقيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

ونحن، كممثلية كوردية سياسية، نشارك الشعب الألماني فرحته بهذه المناسبة، ونعبر عن أملنا الكبير في استمرار دعم ألمانيا للجهود الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار في سوريا، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي المشروعة في إطار سوريا ديمقراطية تعددية.

لقد كان للكورد، خاصة في ألمانيا وأوروبا، دور فعّال في دعم قيم التعددية والمشاركة المدنية، وساهموا في إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ألمانيا. كما أن للكورد في كوردستان سوريا دورًا بارزًا في مقاومة الإرهاب والدفاع عن القيم الإنسانية في ظروف بالغة الصعوبة.

نأمل أن تواصل حكومتكم دعم مساعي الحل السياسي الشامل في سوريا، المبني على القرارات الدولية، بما يضمن حقوق كافة المكونات السورية، وعلى رأسها الشعب الكوردي، الذي يتطلع إلى مستقبل قائم على الحرية والعدالة.

نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة، وفي خدمة ألمانيا وشعوبها، وتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

مع فائق الاحترام والتقدير

ممثلية أوروبا
للمجلس الوطني الكوردي في أوروبا

محمد إسماعيل: الوضع السياسي في كوردستان سوريا غير الذي قبل كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي

قال محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا في ندوة سياسية نظمها الحزب يوم الثلاثاء 6 نيسان 2025، عن كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي، سلط فيها محمد إسماعيل الضوء على دور الرئيس بارزاني في وحدة الصف والموقف الكوردي في سوريا.

وأكد إسماعيل أن الوضع السياسي في كوردستان سوريا غير الذي قبل كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي الذي انعقد في مدينة قامشلو بتاريخ 26 نيسان 2025.

تقدم سكرتير الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بالشكر للدور المحوري الذي مارسه الزعيم والمرجعية الكوردية الرئيس مسعود البارزاني قبل الكونفرانس وخلاله.

وأوضح إسماعيل أن حضور ممثل الرئيس مسعود البارزاني الدكتور حميد دربندي وقراءة رسالة الرئيس البارزاني لها وقعها الكبير.

وتحدث رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا عن الأوضاع الراهنة التي تمر بها سوريا مؤكداً بأن الوثيقة التي تمخضت عن الكونفرانس تعتبر الحل الأمثل لسوريا الجديدة.

المجلس الكُردي يعيد الحراك السياسي إلى كوباني بندوة جماهيرية فاعلة

أرمانج أمين - كوردستان

نظّمت محلية كوباني للمجلس الوطني الكُردي في سوريا ندوة سياسية جماهيرية، هي الأولى من نوعها منذ سنوات، في خطوة أعادت الحراك السياسي الكُردي إلى المدينة بعد فترة طويلة من الغياب والتراجع بسبب الظروف الأمنية والسياسية المعقدة.

أُقيمت الندوة في صالة الفرات يوم الجمعة 9 أيار 2025، بمشاركة واسعة من الأهالي، وممثلي الأحزاب الكُردية، ووجهاء العشائر، والمثقفين، والشخصيات المستقلة، ما عُدّ مؤشراً على عودة المجلس إلى الواجهة السياسية في كوباني.

أدار الندوة عضوا هيئة الرئاسة في المجلس، الأستاذ سليمان أوسو وعبد الباري خلف، حيث استعرض أوسو بإسهاب أبرز مخرجات «كونفراس وحدة الصف والموقف الكُردي» المنعقد في قامشلو بتاريخ 26 نيسان/أبريل الماضي، وفي مقدمتها تشكيل وفد سياسي مشترك يمثل الأطراف الكُردية في أي حوار قادم مع الادارة القائمة في دمشق ، حاملاً تطلعات الشعب الكُردي في سوريا.

وفي تصريح خاص لصحيفة كوردستان، قال الحقوقي محمد عصمت، رئيس محلية كوباني في المجلس الوطني الكُردي: «تُعدّ هذه الندوة أول نشاط سياسي فعلي في كوباني بعد انعقاد الكونفراس الأخير، وهي بداية جديدة نحو تفعيل حضورنا الجماهيري مجددًا، بعد فترة من التراجع القسري. وأضاف أن النقاش ركّز على الوثيقة السياسية المشتركة التي أقرت في الكونفراس، إضافة إلى تشكيل الوفد الكُردي المكلّف بحمل رؤية واضحة في أية عملية تفاوضية قادمة مع الدولة السورية.

وأشار عصمت إلى الطابع الجماهيري والتشاركي للندوة، موضحًا أنها أتاحت المجال لجميع الفئات الاجتماعية للمشاركة في النقاش، من المستقلين والمثقفين إلى وجهاء العشائر وممثلي الأحزاب. واعتبر أن «هذا النهج يعكس رغبة المجلس في العودة إلى الناس، وجعل قراراته منبثقة من إرادة جماهيرية لا مركزية.

وتابع قائلاً: «نحن في محلية كوباني ماضون في هذا الاتجاه، وسنعمل على عقد مثل هذه الندوات بشكل دوري، لتعزيز التواصل المباشر مع المواطنين. كما نشكر هيئة الرئاسة على زيارتها المهمة إلى كوباني، التي تُعدّ امتدادًا لزيارة سابقة قام بها رئيس المجلس، في تأكيد على الاهتمام المستمر بقضايا المدينة.

تخللت الندوة مداخلات وأسئلة من الحضور تمحورت حول مستقبل القضية الكُردية، وتحديات المرحلة القادمة، وأهمية التوحيد الموقف الكُردي في ظل التحولات السياسية المرتقبة.

بدوره، شدد الأستاذ سليمان أوسو في مداخلته على أن المرحلة الراهنة تتطلب مسؤولية جماعية من جميع القوى الكُردية، مؤكداً أهمية العمل المشترك وتجاوز الخلافات، ومضيفًا أن المجلس الوطني الكُردي ماضٍ في خيار الحوار الوطني من موقع مستقل، مستندًا إلى الحقوق القومية المشروعة للشعب الكُردي في سوريا.

تأتي هذه الندوة في وقت يتكثف فيه الحديث عن استئناف المسار السياسي السوري، وسط جهود متزايدة لتوحيد الصف الكُردي قبيل أي استحقاق تفاوضي مرتقب. وقد رأى كثير من المشاركين أن انعقاد الندوة في كوباني، المدينة التي شكّلت رمزًا للمقاومة والصمود، يحمل دلالة معنوية كبيرة على عودة السياسة إلى فضاء المدينة بعد سنوات من الصمت

قضايا

رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا.. الدوافع والتداعيات المحتملة

إعداد مكتب صحيفة كوردستان في قامشلو

يمثل إعلان الإدارة الأمريكية الجديدة عن رفع العقوبات المفروضة على سوريا وتحركها نحو تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع تحولا استراتيجيا لافتا في السياسة الأمريكية تجاه هذا الملف المعقد. وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاقتصادية، كما لاقى ترحيباً حذراً من بعض العواصم الإقليمية والدولية.

وتركز هذا التقرير على استعراض العقوبات المفروضة على سوريا تاريخياً، دوافع القرار الأمريكي، تداعيات رفع العقوبات، والمواقف الإقليمية والدولية من هذا القرار.

أولاً: الخلفية التاريخية للعقوبات الأمريكية على سوريا

1- البدايات (1979 – 2000)

بدأت العقوبات الأمريكية على سوريا في عام 1979 عندما صنفتها الولايات المتحدة كدولة راعية للإرهاب، بسبب دعمها لحركات فلسطينية مسلحة وانخراطها في الحرب الأهلية اللبنانية.

كانت العقوبات في هذه الفترة تشمل حظر بيع الأسلحة، تقييد المعونات الاقتصادية، وفرض قيود على التحويلات المصرفية. وفي ظل الحرب الباردة، كانت سوريا تستفيد من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، مما قلل من تأثير العقوبات. لكن العقوبات الأمريكية كانت تحد من قدرة سوريا على التوسع في الاقتصاد وفتح الأسواق الدولية.

2- قانون محاسبة سوريا (2004)

في عام 2004، ومع تصاعد التوتر بين سوريا والولايات المتحدة، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة سوريا، والذي شمل:
1- فرض حظر على تصدير السلع الأمريكية غير الغذائية والطبية إلى سوريا.
2- تجميد أصول المسؤولين السوريين المتورطين في الأنشطة الإرهابية.
3- فرض قيود على الرحلات الجوية من وإلى سوريا.
4-قطع جزئي في العلاقات الدبلوماسية.
5- فرض مزيد من الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومة السورية.

3- عقوبات ما بعد اغتيال الحريري (2005 – 2010)

بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، اتهمت واشنطن سوريا بالتورط في الحادث.

ردّت الإدارة الأمريكية بفرض مزيد من العقوبات التي استهدفت القطاع المصرفي السوري وشخصيات بارزة في الحكومة، بما في ذلك منع وصول التحويلات المالية، وفرض قيود على المؤسسات المالية التي تتعامل مع سوريا. تم وضع العديد من البنوك السورية الكبرى على القائمة السوداء.

ثانياً: تصعيد ما بعد 2011 – العقوبات الأكثر شدة

1- العقوبات التنفيذية

بعد بدء النزاع السوري في عام 2011، فرضت الولايات المتحدة مجموعة من الأوامر التنفيذية تحت إدارة الرئيس باراك أوباما، والتي شملت:
1- استهداف الرئيس بشار الأسد وأعضاء حكومته.
2- فرض عقوبات على البنك المركزي السوري.
3- استهداف قطاع النفط والغاز السوري.
4- فرض عقوبات على جميع الكيانات التي تتعاون مع النظام السوري في قمع المدنيين.

2- قانون قيصر (Caesar Act – 2019)

قانون قيصر، الذي تم تمريره في 2019، يُعدُّ محطة فارقة في منظومة العقوبات الأمريكية:
1- سُمّي هذا القانون نسبةً إلى قيصر، وهو مصور عسكري سوري منشق سرّب صورا لضحايا التعذيب.
2- يشمل العقوبات على أي كيان أو شركة تتعاون مع الحكومة السورية، حتى وإن لم تكن أمريكية.
3- ستهدف القانون شركات البناء والطيران والنقل، بالإضافة إلى كل مؤسسة تشارك في إعادة الإعمار في سوريا.
4 -فرض القانون عقوبات على الكيانات الداعمة للنظام من دول مثل روسيا وإيران.

3 -قانون مكافحة الكبتاغون (2022 – 2024)

في ضوء ازدهار تجارة الكبتاغون في سوريا، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانونا جديدا يعاقب شبكات إنتاج وتهريب الكبتاغون:
1 -شمل القانون حظر التعامل مع كيانات تجارية، ومصارف، وشخصيات متورطة في إنتاج المخدرات.
2 -استهدفت العقوبات بشكل رئيسي الأجهزة الأمنية السورية وشخصيات من الدائرة المقربة من بشار الأسد.

ثالثاً: دوافع القرار الأمريكي برفع العقوبات

1 -التأثير والضغط الإقليمي
أشارت تقارير إعلامية إلى دور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الوساطة لدى واشنطن لرفع العقوبات. الدولتان لديهما مصالح مشتركة في إعادة تأهيل سوريا، سواء لاحتواء النفوذ الإيراني أو لتهيئة الأرضية لاستثمارات استراتيجية. وهذا يعكس تحولا في السياسات الإقليمية تجاه سوريا.

2 -اعتبارات سياسية واستراتيجية
تشير بعض التحليلات إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة تبنت نهج الانخراط المشروط بدلا من العزل التام. بعد سنوات من العقوبات غير المثمرة، يبدو أن إدارة ترامب ترى أن إعادة دمج سوريا في النظام الدولي قد تتيح للولايات المتحدة تأثيرا أكبر على سلوكها، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات.

3 - الاستثمارات والفرص الاقتصادية
مع رفع العقوبات، يُتوقع أن تنفتح الأسواق السورية أمام الشركات العالمية، بما في ذلك الشركات الأمريكية التي قد تشارك في إعادة الإعمار. يتطلع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى المشاركة في مشاريع إعادة إعمار سوريا، خصوصا في قطاعات الطاقة والبنى التحتية.

4 - تغيير القيادة في سوريا

إن وجود الرئيس أحمد الشرع على رأس الحكومة السورية قد يوفر فرصة لتغيير بعض سياسات النظام. يُنظر إلى الشرع على أنه شخصية قد تكون قادرة على إجراء إصلاحات ديمقراطية من داخل النظام، ما يجعل العودة إلى العلاقات مع سوريا أكثر مقبولة من قبل المجتمع الدولي.

5 - صفقات موازية ومقايضات إقليمية
مع رفع العقوبات، يُحتمل أن يكون هناك صفقات موازية تشمل قضايا إقليمية أخرى مثل الصراع في اليمن، والعلاقات التركية-الخليجية. وهذا يفتح المجال أمام التحولات الاستراتيجية التي قد تتجاوز فقط الملف السوري.

رابعاً: التداعيات المحتملة لرفع العقوبات

1 - تحسن الاقتصاد السوري

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد السوري تحسنا مباشرا بعد رفع العقوبات، حيث يتوقع أن تعود الشركات والمستثمرون إلى السوق السورية. سترتفع قيمة الليرة السورية، وسيشهد قطاع التجارة استقرارا جزئيا. كما سيسهم رفع العقوبات في تسهيل استيراد السلع الأساسية مثل الوقود والمواد الغذائية.

2 -انطلاق إعادة الإعمار

رفع العقوبات يفتح الباب أمام الشركات الخليجية والتركية والآسيوية للمشاركة في إعادة إعمار سوريا:

1 -إعادة بناء البنية التحتية.
2 - تطوير قطاع الطاقة، مثل الكهرباء والمياه.
3 -إصلاح قطاع النقل والاتصالات.
4 -بناء مدارس ومستشفيات.
5 -مشاريع الإسكان في مناطق نائية.

3 -عودة اللاجئين

مع تحسن الوضع الاقتصادي، من المتوقع أن يعود بعض اللاجئين إلى سوريا، خصوصا من دول الجوار مثل لبنان والأردن. لكن العودة ستكون مشروطة بتحقيق الأمان والاستقرار وتوفير فرص العمل.

4 -تراجع دور إيران

من الممكن أن يُساهم رفع العقوبات في تقليص الاعتماد السوري على إيران، خاصة إذا تم ربط الدعم الغربي بشروط تتعلق بالسيادة السوزية. سيؤدي هذا إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة على الحدود الجنوبية لسوريا.

5 -إحياء المجتمع المدني

من المتوقع أن تشهد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص انتعاشا جزئيا بعد رفع العقوبات، مما يسهم في إحياء الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل.

خامساً: المواقف الدولية والإقليمية

1 -موقف الدول الأوروبية

الدول الأوروبية تشهد ترددا في اتخاذ موقف موحد حيال رفع العقوبات. فبينما رحبت بعض الدول مثل إيطاليا بالقرار، هناك ممانعة واضحة من فرنسا وألمانيا، اللتين تشددان على ضرورة التقدم في قضايا حقوق الإنسان وعودة اللاجئين.

2 - روسيا وإيران

رحبت روسيا وإيران بالقرار الأمريكي، إلا أن هذا قد يثير قلقهما بشأن تأثيرات رفع العقوبات على نفوذهما في سوريا. ستسعى كل من روسيا وإيران إلى الحفاظ على مصالحهما، خاصة في ما يتعلق بالتواجد العسكري والاقتصادي في سوريا.

3 -إسرائيل

ستراقب إسرائيل عن كثب التغيرات التي قد تحدث في سوريا، خاصة فيما يتعلق بوجود المليشيات الإيرانية بالقرب من حدودها. قد تطالب إسرائيل بضمانات أمنية من الدول الغربية في مقابل أي تحولات في العلاقات مع سوريا.

سادساً: التحديات والمخاطر المحتملة

1 -غياب آلية رقابة واضحة

من دون رقابة دولية واضحة، قد تُستغل أموال الإعمار في دعم شبكات الفساد، مما يعيد إنتاج النظام الحالي بشكل أكثر تطورا، ويمنع الإصلاحات الحقيقية.

2 - خيبة أمل لدى ضحايا النزاع

رفع العقوبات دون تحقيق إصلاحات سياسية أو محاسبة قد يؤدي إلى إحباط ضحايا القمع والاعتقال، ويقوض العدالة الانتقالية.

3 - تفاقم الانقسامات الداخلية

قد يؤدي رفع العقوبات إلى تعزيز الانقسامات الطائفية والجهوية في سوريا، ما يهدد فرص السلام المستدام. وقد تستغل بعض الأطراف المتشددة هذه الفجوات لتغذية التطرف مجددا.

4 - احتمال العقوبات الثانوية

في حال عدم التنسيق مع المجتمع الدولي، قد تُفرض عقوبات ثانوية على كيانات دولية تتعامل مع الحكومة السورية، مما يعقد البيئة الاقتصادية.

لذا، إن قرار رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا يمثل نقطة تحول تاريخية في سياق الأزمة السورية، وهو يحمل في طياته إمكانيات اقتصادية وسياسية هائلة. لكن لتحقيق الفائدة القصوى من هذه الخطوة، يجب أن يترافق رفع العقوبات مع شروط واضحة تتعلق بالإصلاحات السياسية، العدالة الانتقالية، وتقليص النفوذ الأجنبي في سوريا. مع مراقبة دقيقة، قد يكون هذا القرار بداية لمرحلة جديدة في سوريا، إلا أن المخاطر لا تزال قائمة إذا تم استغلاله لتثبيت النظام دون إجراء إصلاحات جادة.

مؤتمر قامشلو والرؤية المشتركة.. بداية صياغة الدور الكوردي في سوريا المستقبل

كفاح محمود

فؤاد عليكو

شيركو عكيد

شكري شيخاني

عزالدين ملا

في خضم المشهد السوري المتشابك، حيث تتقاطع المصالح الدولية والإقليمية فوق تراب بلد أنهكته الحروب والانقسامات، يبرز التنافس بين تركيا وإسرائيل كعنوان جديد لصراع النفوذ، في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة أن ترسم خطوط تسوية تُرضي الطرفين، وتكبح جماح إيران وأذرعها المنتشرة في الجغرافيا السورية والشرق الأوسط. هذه التحوّلات الكبرى، وما تحمله من ارتدادات على الواقع الداخلي السوري، أعادت الملف الكوردي إلى الواجهة، لا بوصفه أزمة مؤجلة أو ورقة ضغط، بل كممكون أصيل يسعى اليوم لتحويل المظلومية التاريخية إلى مشروع سياسي جامع.

وسط هذه الفوضى الإقليمية والمقايضات الدولية، أطلق الكورد في سوريا رؤيتهم السياسية المشتركة خلال مؤتمر عُقِد في مدينة قامشلي، معلنين تجاوزهم للخلافات الداخلية وواضعين المصلحة الكوردية العليا في صدارة أولوياتهم. جاءت هذه الرؤية لتعبّر عن طموح قومي مشروع، مندمج في إطار وطني سوري أوسع، يؤكّد على وحدة البلاد، ويطالب بعدالة الحقوق ضمن خصوصية المكوّن الكوردي.

إن هذه اللحظة السياسية التي يعيشها الكورد في سوريا، بكل ما تحملها من آمال وتحديّات، تفتح الباب لأسئلة كبرى حول الدور الكوردي في مستقبل سوريا، وحول كيفية صياغة عقد اجتماعي جديد يُنهي عقود التهميش، ويؤسس لعدالة وطنية شاملة.

1-كيف يمكن للكورد في سوريا البناء على الرؤية الكوردية المشتركة لضمان تمثيلهم السياسي العادل في أي تسوية مستقبلية للصراع السوري؟

2-إلى أي مدى تستطيع القوى الكوردية في سوريا الحفاظ على وحدتها الداخلية في ظل الضغوط الإقليمية المتزايدة ومحاولات الاختراق من قبل قوى خارجية؟

3-ما هي فرص وقيود التوافق الكوردي-العربي بشأن صياغة دستور جديد يضمن حقوق جميع المكونات؟

4-كيف يمكن للملف الكوردي أن يتحوّل من مجرد ورقة تفاوضية في يد القوى الدولية إلى مشروع وطني فاعل داخل سوريا الجديدة؟

5-ما هو الدور المنتظر من القوى الكوردية في بناء سوريا ما بعد الأسد؟ وهل تمتلك مشروعًا سياسيا واقتصاديا وأمنيا متكاملا لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية؟

وحدة القرار الكوردي.. الطريق الأقصر نحو الاعتراف والشراكة

تحدث كفاح محمود المستشار الإعلامي لمكتب الرئيس مسعود بارزاني لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «في خضم النضال والكفاح المسلح في ثورة أيلول لم يغلق الكورد وزعيمهم البارزاني الباب أمام العدو للتفاوض والحوار، فكيف إذًا كان منافسك السياسي أو خصمك السياسي كوردياً مثلك يحمل ذات الأهداف، وإن اختلف معك في الوسائل، بهذه المقدمة الموجزة أؤكد أن وحدة الهدف هي الأساس في توحيد المواقف وإن اختلفت الوسائل والأدوات التي تحقق ذلك الهدف.

وعليه كلما أردنا تحقيق مكاسب أعظم لشعبنا توحدنا حول الهدف الذي لا يختلف أحد فيه، في دمشق ينتظرون وفداً كوردياً واحداً يمثل الشعب الكوردي وليس الأحزاب الكوردية، وهذه رسالة واضحة للجميع».

يتابع محمود: «إنه طالما كانت المؤثرات الأجنبية تعمل على زيادة المساحات والمسافات بين القوى الكوردية ليس في سوريا فحسب وانما في الأجزاء الأربعة، ولذلك أرى أن الالتفاف حول الهدف المشترك والمصالح العليا لشعب كوردستان وأرضها هي الجدار الذي لا يمكن اختراقه.

العالم أصبح قرية صغيرة وفضاء التواصل لم يُبقِي حدوداً، ومن هنا لا قطيعة مع العالم القريب والبعيد العدو والصديق، ولكن تحت مظلة مصالح شعبنا ووطننا».

يؤكد محمود: «إلى أنه كلما كان الملف الكوردي صادر من تحالف كوردي يضم كل القوى التي ناضلت من أجل الهدف المشترك للكورد وإن اختلفت في أدواتها وأفكارها، كانت المسافة لتحقيق الهدف أقصر وفعل ذلك التحالف أقوى تأثيراً وفعالية».

يشير محمود: «إلى أن الوضع في سوريا يمر بمخاض عسير، وصراع خفي بين قوى متطرفة ما تزال تمارس عملها كمعارضة وبين تيار يحاول الانتقال من مرحلة المعارضة المسلحة الى مرحلة الدولة وبنائها.

هذه الفترة لا يمكن تقييمها بسرعة، الأهم برأيي هو دعم تيار الدولة والتوافق معه على بناء دولة حديثة تؤمن بحقوق الآخرين، وبنظام مؤسساتي قائم على دستور متفق عليه يحترم، ويحفظ حقوق المكونات في دولة مواطنة حقة.

المشروع الوطني لا تستطيع قوة سياسية لوحدها في تحقيقه بل يحتاج إلى إجماع يضمُّ القوى المؤمنة ببناء دولة المواطنة التي تضمن حقوق مكونات شعبها».

يضيف محمود: «إن القوى الكوردية تحتاج اليوم إلى تكثيف الحوارات والعلاقات مع كافة شرائح المجتمع السوري ومع الجمعيات والاحزاب والقوى الاجتماعية لتهيأ أرضية ومقبولية لبرنامجها الوطني بحيث تكون مقدمة لبدء تفاوض عميق مع النظام الجديد مدعومة بنتائج تلك الحوارات والعلاقات مع الفعاليات الاجتماعية والسياسية السورية، بذلك أعتقد سيكون برنامجها وملفها أكثر قوة وتأثيراً.

يختم محمود: «النقطة الأهم تكمن هنا، هل لديها فعلاً مشروعٌ وطنيٌّ يقنع الآخرين أيضًا، ولا يتقاطع مع الهدف الأسمى للكورد في سوريا بمعادلة وطنية موزونة وواقعية بعيداً عن الشعارات والمطالب المعقّدة، والعمل بالممكن المتحقق في ظروف المرحلة الحالية وتطويره مستقبلاً، ولكن على أساس دستوري واضح لا لبس فيه بما يتعلق بحقوق الكورد كشريك أساسي في الوطن والدولة والنظام السياسي».

الكورد يوحّدون صفوفهم لمفاوضة دمشق برؤية وطنية شاملة

تحدث عضو الهيئة السياسية لحزب يكيتي الكوردستاني- سوريا، فؤاد عليكو لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «لم تمضِ أسابيع على سقوط النظام على يد تنظيم هيئة تحرير الشام (هتش)، حتى كتبت منشوراً على صفحتي المتواضعة، ذكرت فيه:"نحن نمرّ بمرحلة تاريخيّة مفصلية، لذلك يتطلب منا جميعاً ترك خلافاتنا الحزبية جانباً، والاتفاق على رؤية سياسية شاملة تتعلق بالحقوق القومية للشعب الكوردي، وشكل الدولة السورية القادمة، ومن ثم الذهاب بوفد مشترك إلى دمشق بغية الدفاع عن حقوق شعبنا بموقف موحّد، وإلا فإن التاريخ لا يرحم أحداً منا." وقد لاقى هذا المنشور استحساناً كبيراً من المتابعين، كما نال نقداً وعتاباً من بعضهم، واعتبروه نوعًا من "التكويع" في الموقف.

كما طلبتُ في إحدى مقابلاتي من السيد مظلوم عبدي، قائد قسد، التقاط هذه اللحظة التاريخية، والتواصل مع الرئيس مسعود البارزاني لإيجاد مخرج للوضع الراهن، لقناعتي بأنه الأقدر على القيام بهذه المهمة لما يحظى به من ثقل كوردستاني وإقليمي ودولي.

ولم تمضِ إلا أيام قليلة حتى دعا الرئيس مسعود البارزاني رئاسة المجلس الوطني الكوردي لزيارته، وطلب منهم العمل على توحيد الموقف الكوردي في هذه المرحلة التاريخية. ثم تبع ذلك بأن أرسل مبعوثه الخاص، الدكتور حميد دربندي، إلى السيد مظلوم عبدي، وأعقب ذلك زيارة السيد مظلوم عبدي لفخامته في هولير.

وهكذا، تكللت جهود الطرفين، وبدعم أمريكي/فرنسي مشترك، بالنجاح في الاتفاق على رؤية مشتركة، وعُقد المؤتمر التاريخي تحت عنوان "كونفرانس وحدة الموقف والصف الكوردي" في 2025/4/26، حضره معظم أحزاب الحركة الكوردية في سوريا، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات وطنية مستقلة، بالإضافة إلى ضيوف من كوردستان العراق وتركيا.

وقد اعتُبر هذا المؤتمر نقطة تحوُّل تاريخية، إذ لأول مرة يتفق الكورد بهذا الحجم الكبير على رؤية موحدة (كوردية وسورية شاملة) للتعامل مع السلطة في دمشق. وهذا يُعد حجر الأساس للبناء عليه وقطع الطريق أمام الذين يريدون الالتفاف على الحقوق الكوردية الحقيقية، من خلال استمالة بعض ضعاف النفوس من الكورد وإرضائهم بالفتات».

يتابع عليكو: «إن هذا الموقف الموحّد شكل نقطة قوة كبيرة للكورد في مواجهة التحديات القادمة في الحوار مع السلطة الجديدة. ولن تستطيع أيّة جهة خارجية المسّ بهذا التوافق، لأنه يعبر عن تطلّعات الشعب الكوردي بأسره. كما أن أية قوة كوردية تحاول التنصُّل منه ستواجه بردّ فعل شعبي كبير.

وعليه، فأنا مقتنع بضرورة الحفاظ على هذا الموقف الموحّد في هذه المرحلة، مرحلة استحقاق الحقوق الكوردية، وبعدها يمكن لأي طرف سياسي التعبير عن وجهة نظره الخاصة، كما هو الحال في أي مجتمع له تباياناته السياسية الداخلية وبرامجه الخاصة».

يضيف عليكو: «أنا متفائل بأن هذه الرؤية الكوردية الشاملة لسوريا الجديدة ستلقى ترحيبًا من قِبل العديد من القوى السورية العربية العلمانية واليسارية والليبرالية، وكذلك من المكوّنات السورية الأخرى، كالعلويين والدروز والمسيحيين، لأن جميع هذه القوى تطالب بدولة تعدُّدية، ديمقراطية، برلمانية، حيادية تجاه الأديان، وترفض منطق الهيمنة والسيطرة من خلال القوة العسكرية.

كما أن الجميع متفقون على ضرورة أن تكون الدولة لامركزية، ويختلفون فقط على توصيفها. فمنهم من يقول بـ«اللامركزية الإدارية»، وبعضهم يضيفون عبارة «الموسعة» إليها، وهم الغالبية. ومنهم من يطالب بـ«اللامركزية السياسية» الأقرب إلى الدولة الاتحادية، ومعظمهم من المكوّنات السورية غير السنية، كالعلويين والدروز، ويشاطرهم الكورد هذا التوجه، خاصة بعد المجازر العشوائية التي حصلت في الساحل السوري في بداية آذار بحق المدنيين على أساس الانتماء الطائفي، والتي كادت أن تتكرر في جرمانا وأشرفية صحنايا، وإن كانت بصورة أقل، خوفاً من التدخّل الإسرائيلي المباشر، إذ إن الحكومة الإسرائيلية أرسلت تهديداتٍ مباشرة في حال استمرار الانتهاكات بحق الدروز، وقصفت بعض مواقع النظام بالطيران رداً على ذلك. كما أظهرت بعض أشرطة الفيديو تهديدات مباشرة من المتشددين للكورد أيضا».

يختم عليكو: «من هنا، نفهم التقاء مواقف المكونات الثلاثة في مطالبتهم بدولة لامركزية (اتحادية)، إيمانا منهم بأن الدولة المركزية الحالية وفق الإعلان الدستوري المعتمد ستنتج دولة مركزية سلفية متشددة وقمعية، لا تقل قمعاً عن النظام السابق. وهذا ما يتطلب من الحركة الكوردية أخذ زمام المبادرة الآن، لأنها الأقدر على ذلك اليوم، والتواصُل مع القوى العربية العلمانية الديمقراطية، ومع العلويين والدروز، بهدف تشكيل تيّار سوري قويّ متماسك، وفق رؤية سورية متكاملة وواضحة المعالم.

ويمكن للرؤية الكوردية المتعلقة بالجانب السوري أن تشكل أرضية مقبولة للالتقاء حولها وإغنائها، لتتحوّل إلى رؤية سياسية سورية شاملة، ثم يُعمل بموجبها مع القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن السوري. عندها فقط، يمكننا القول إن القوى الديمقراطية السورية ستشكل عامل ضغط كبير لإخراج سوريا من المأزق الذي نعيشه اليوم، والذي قد يتطور إلى مزيد من الفوضى، وربما إلى حرب أهلية، وهذا ما لا نتمناه».

وحدة الصف الكوردي بين الاختبار الداخلي والضغط الإقليمي

تحدث عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، شيركوه كنعان عكيد لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «من نافل القول إنّ على الحركة الكوردية أولاً أن تعمل على تمتين التنسيق بين أطرافها، وألّا تكتفي بمخرجات كونفرانس وحدة الصف الكوردي وكأنّه كان الهدف النهائي والوحيد للأطراف المشاركة فيه، بل يجب أن تُرسم سياسة مشتركة تهدف إلى تعزيز ذلك الموقف وضمان استمراريته في المستقبل. كما لا بد من تعزيز الرؤية الكوردية المشتركة والتمسّك بها، دون تفريط بأيّ من النقاط التي تم التفاهم عليها، بل والإصرار عليها في مواجهة الإدارة الجديدة، التي اتخذت للأسف، وبشكل متسرّع، موقفاً سلبياً من الطرح الكوردي المشترك، وخلقت بيئة غير ودّية سرعان ما تسللت إلى الأوساط الشعبية، وتبنّتها بعض الشخصيات والتيارات المعارضة السابقة، وعبّرت عنها في أكثر من مناسبة. وذلك بالرغم من أن الوثيقة المطروحة تؤكد بوضوح أن الحقوق الكوردية في سوريا ليست مقدّمة لمشروع انفصالي، ولا تشكّل تهديداً لوحدة البلاد، بل إنها جزء أصيل من أي حلّ وطني شامل للتعقيدات السورية المتشابكة. ولا يزال الخطاب الكوردي، لحسن الحظ، يتّسم بالعقلانية والواقعية، مبتعداً عن أي صدام أو تصعيد مع الإدارة الجديدة، مما يُبقي الباب مواربا لأي حوار أو تفاوض مستقبلي.

والوصول إلى الرؤية الكوردية المشتركة، رغم أهميته، لا يُعدّ كافياً بذاته لضمان الحقوق والمطالب، بل يُشكّل على الصعيد الداخلي الأساس في بناء موقف متماسك وقوي في أيّ تسوية سياسية عادلة مستقبلا مع النظام، تُجنّب الأطراف الكوردية الخضوع للضغوط أو الإملاءات.

أما على الصعيد الخارجي، فإن الكورد في كل مكان، كأفراد وتنظيمات، مطالبون اليوم بتسويق مشروعهم السياسي الكوردي والوطني، عبر مضاعفة الجهود الدبلوماسية، والتواصل مع القوى السياسية والدولية الفاعلة، التي تملك أو تتحكم بمفاتيح الحلّ في سوريا. كما أن التمسّك بالعلاقات الأخوية التاريخية مع الأطراف الكوردستانية الحليفة، وعلى رأسها قيادة إقليم كوردستان، يُعدّ من الأولويات الاستراتيجية التي لا يجوز التهاون بها. إذ كان لتلك القيادة دورٌ محوري في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الكوردية المختلفة، ما أفضى إلى هذا المكسب التاريخي الهام.

يتابع عكيد: «لا يخفى أن هناك جبهة مشتركة تعمل سراً وعلانية على تقويض أسس التقارب الكوردي-الكوردي والخطاب السياسي الموحّد، الذي بات مصدر قلق للإدارة الحاكمة وحليفتها تركيا، لما قد يمثّله من قوة إضافية للكورد. فتركيا لا تزال ترى في حزب الاتحاد الديمقراطي امتدادا لحزب العمال الكردستاني، وتعتبر أن أيّ تقارب من هذا النوع قد يعزّز جبهة الاتحاد الديمقراطي، ويشكّل تهديداً مباشراً لها، ولذلك لا تتردد في التلويح بالعصا الغليظة، ما لم يتم إخراج عناصر العمال الكردستاني وإبعادهم عن حدودها. وقد أشار السيد أحمد الشرع إلى مخرجات كونفرانس وحدة الصف الكوردي واعتبرها دعوة إلى التقسيم والانفصال، وخرقاً للاتفاق الذي جرى بينه وبين السيد مظلوم عبدي بشكل منفرد.

تشكّل هذه المواقف مجتمعة تهديداً حقيقياً للوحدة الداخلية، التي لم تكتمل أصلاً. ولذلك، فإن التمسك بالحد الأدنى من التقارب الحالي قد لا يكون كافياً لسدّ الثغرات التي قد تتسلل منها الأطراف الرافضة لهذا التقارب. بل لا بد من ترسيخ هذا التفاهم عبر اتفاقات مكتوبة وتعهدات موثّقة، تمنع أيّ طرف من خرقها أو التنصل منها».

يضيف عكيد: «إن فرص التوافق الكوردي-العربي بشأن صياغة دستور جديد يضمن حقوق جميع المكونات، مرهونة بعوامل داخلية وخارجية متشابكة، تصبُّ معظمها في صالح المضي نحو دستور جديد، رغم وجود معوقات حقيقية على الجانبين. وبرغم تلك التحديات، أرجّح كفة الفرص الإيجابية، على الرغم مما أثارته مصطلحات مثل الفيدرالية واللامركزية من هواجس لدى بعض الإخوة العرب، نتيجة الحملات الشوفينية التي شنّتها أطراف معادية للديمقراطية، وربطت تلك المفاهيم زوراً بمشاريع التقسيم والانفصال. ومع ذلك، فإن نقاط الالتقاء بين الكورد والعرب تفوق نقاط الاختلاف. فالجميع سئم الحروب العبثية، وانعدام الاستقرار، وغياب الديمقراطية. والجميع، تقريباً، يطمح إلى دولة مواطنة تقوم على أسس العدالة والمساواة، دون إقصاء أو انتقاص من حقوق أي مكوّن».

يشير عكيد: «سبق أن ذكرتُ أن وجود رؤية كوردية مشتركة، وجسم سياسي مستقل ومتماسك، يُعد خطوة جوهرية نحو تمثيل مطالب الشعب وحقوقه المشروعة. لكن لا يكفي أن يكون هذا الجسم السياسي حاملا لمطالب قومية فقط، بل ينبغي أن يحمل مشروعاً وطنياً شاملاً، يُسهم في جعل الحركة الكوردية بأكملها كتلة فاعلة ومؤثّرة في المشهد السوري عموماً، بل وحتى في الساحتين الإقليمية والدولية، ما دامت لا تخضع لإرادات خارجية.

فاستقلالية القرار الكوردي، وتجنّب استخدامه من قِبل أطراف دولية أو إقليمية لخدمة أجنداتها ومصالحها، هو عامل حاسم في كسب احترام ودعم الحلفاء في المجتمع الدولي. أما التبعية، فإنها تُفقد الحركة الكوردية مصداقيتها، وتدفع المجتمع الدولي إلى العزوف عن دعم الملف الكوردي، بما يحمله من مشاريع قومية ووطنية. وهكذا يتحوّل هذا الملف من مشروع وطني إلى مجرد ورقة تفاوضية تُعرض في بازار السياسة ومزادات المصالح، بدلاً من أن يكون تعبيراً صادقاً عن إرادة شعب يتطلع إلى دور شريك في سوريا الجديدة».

يختم عكيد: «إن الحركة الكوردية دخلت منعطفاً جديداً بعد عقد كونفرانس وحدة الصف، والخروج برؤية سياسية موحدة يمكن اعتبارها الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل. لكن توحيد خطاب المطالب لا يعني اننا ككورد أصبحنا نملك مشروعاً سياسياً موحداً، ومع ذلك فان توحيد الخطاب السياسي يمكنه أن يكون منطلقاً لمشروع سياسي جامع، فالأطراف الكوردية تمتلك كل على حدة مشروعها السياسي، لكنها مضطرة إلى إجراء مراجعة شاملة لتلك المشاريع بعد كل تلك التغيُّرات التي مرّت بها الحالة السياسية عموماً وعلى الأخص، سقوط النظام المستبد، والتقارب الكوردي الكوردي، الأمر الذي يجب أن يدفع بكل الأطراف إلى اتخاذ خطوات غير مسبوقة لرسم مشروع سياسي شامل، ببعديه القومي والوطني، ويتناسب والمستجدات التي طرأت على الأوضاع عامة. وهي إلى الآن لم تدخل بعد في تفاصيل هكذا مشروع، لكننا نأمل أن يتم صياغة وبلورة مشروع سياسي موحّد في المستقبل المنظور، بحيث يمكننا ان نظهر للعالم وللجماهير باننا الكورد نملك مشروعنا السياسي الموحد الذي يختزل مجمل المشاريع المنفردة الأخرى».

القضية الكوردية في سوريا، بين التمثيل الحقيقي والرهان الدولي

تحدث رئيس التيار السوري الإصلاحي، شكري شيخاني لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «الكورد في سوريا جزء لا يتجزأ من مجمل الوجود الكوردي في العالم وخاصة في دول الجوار مثل تركيا والعراق وإيران.

والرؤية المشتركة للكورد كشعب واحد متضامن متكامل هو ينعكس على واقع الكورد في سوريا والملف المتعلق بمستقبل الكورد في سوريا، يُعتبر أحد الملفات الهامة التي تناقش مستقبل الكورد في سوريا في ظل التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة عامة وسوريا بشكل خاص. يركّز هذا الملف على تحليل الأوضاع الراهنة والتحديات التي يواجهها الكورد، بالإضافة إلى استعراض السيناريوهات المحتملة لمستقبلهم في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. يسلّط الملف الضوء على أهمية الوحدة والتعاون بين مختلف الأحزاب والفصائل الكوردية لضمان حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم، من خلال تقديم رؤى وتحليلات متعددة الأبعاد. يسعى إلى توفير فهم أعمق لوضع الكورد في سوريا وآفاقهم المستقبلية وتكوين رؤية مشتركة حول مجمل القضايا التي ترتبط بالقضية الكوردية في سوريا».

يتابع شيخاني: «إنه بقدر التفاهُم والتمسُّك والتنسيق بين القوى الكوردية في سوريا، يكون بمقدورها أن تنجز مكاسب سياسية عالية، بالإضافة إلى إقامة ندوات ومحاضرات وحوارات فكرية بين النخب الكوردية، لتحديد رؤية موحدة حول الحقوق السياسية والإدارية، واحتضان واستيعاب الكورد في دمشق وباقي المحافظات والتواصل المستمرّ لزيادة التنوع الفكري والثقافي، ونشر دراسات وأبحاث حول الحلول الممكنة، وإبراز تجارب دولية مشابهة والاستفادة منها كنماذج قابلة للتطبيق في سوريا، وإنتاج محتوى إعلامي توعوي، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة لنشر رؤية الكورد في المجتمع السوري والدولي».

يشير شيخاني: «إلى أنه إذا وجدت الفرص المناسبة، إذا تمّ استغلالها سياسياً ودبلوماسياً بشكل ممتاز فإن القيود سوف تتضاءل وتختفي، وهذا يأتي من خلال، تعزيز التواصل مع المثقفين من المكوّنات الأخرى، وبناء جسور فكرية مع النخب السورية الأخرى لتطوير خطاب مشترك حول المستقبل، والعمل على إطلاق حملات إعلامية متعددة اللغات، ونشر محتوى باللغات العربية بالدرجة الأولى والكوردية والإنجليزية والفرنسية لتعزيز وصول الرسالة الكوردية عربياً وعالمياً، والاستفادة القصوى من كافة وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام المنصّات الرقمية لعرض قضايا الكورد بأسلوب حديث وفعال، ومحاولة إيصال جوهر القضية الكوردية إلى عقول المفكّرين والمثقفين العرب، وتفعيل مؤتمرات الحوار العربي الكوردي، وإنتاج وثائقيات وبرامج مرئية، وتوثيق معاناة الكورد ونضالهم السياسي، وبثّها عبر القنوات الإعلامية الداخلية والعربية، وبناء شراكات مع الإعلام العربي، والتعاون مع صحفيين ووكالات أنباء عالمية لضمان تغطية عادلة للقضية الكوردية، وتدريب الناشطين الإعلاميين الكورد، وتأهيل كوادر قادرة على التحدُّث بلغة عربية صحيحة غير جامدة أو ناشفة، أقصد بلهجة قريبة الى قلوب وعقول العربي وبفعالية وخاصة في الإعلام السوري والعربي، لضمان نجاح فرص التوافق.

يختم شيخاني: «إلى أنه لا بد أن نتعرف على مدى إمكانية الكورد في تعزيز علاقتهم بالمجتمع الدولي وضمان دعم مطالبهم في سوريا. وهنا الرؤى مختلفة ومتنوعة وغنية بالحلول، فمن الممكن جداً عن طريق الدبلوماسية والانفتاح السياسي المدروس، وذلك بتكثيف الجهود الدبلوماسية والانفتاح على القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي) وهذا يمكن أن يعزز الدعم الدولي، خاصة عبر تقديم الكورد كشريك استراتيجي هام في المنطقة من أجل الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

وتعزيز وتكثيف الوجود في المنظمات الدولية، بعناصر وكفاءات متخصصة لغات وحنكة وأسلوب متميز وليس بعناصر ومحسوبيات للمنفعة الشخصية فقط، ولا مانع من دفع الكورد للتمثيل في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، وأشدد على ضرورة انتقاء الشخص المناسبة في الخبرة والتعامل بعيداً عن الوساطات وذلك لتسليط الضوء على قضيتهم.

ومما لا شك فيه أن العلاقات الإقليمية المتوازنة تعمل على تحقيق التوازن في العلاقات مع الدول الإقليمية (تركيا، العراق، إيران) ضرورية لتجنب عزل الكورد دولياً، وبهذا يمكن القول إننا سننجح في تحويل الورقة الكوردية من مجرد ورقة تفاوضية إلى لاعب رئيسي وهام في مستقبل الدولة السورية الجديدة».

مسرور بارزاني يوجه رسالة تهنئة إلى اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني

وجه نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني، رسالة تهنئة إلى سكرتير ومكتب السكرتارية في اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني، وذلك بمناسبة نجاح مؤتمرهم.

قال مسرور بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في رسالة التهنئة: «بمناسبة نجاح مؤتمركم، مؤتمر دمج وانتخاب السكرتير وأعضاء مكتب السكرتارية في اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني، أتوجه إليكم بأحر التهاني والتبريكات، وأتمنى لكم المزيد من النجاح والتقدم».

وأضاف نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني أن «اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني يتمتع بتاريخ حافل في النضال التنظيمي والدفاع عن حقوق ومطالب الطلبة والشباب، فضلاً عن نضاله القومي والوطني».

وأعرب مسرور بارزاني عن أمله في أن تسهم المرحلة الجديدة من عمل المنظمة في تعزيز جهود وقدرات الطلبة والشباب في كوردستان من خلال العلم والتفكير الإبداعي، مؤكداً أهمية دعم القضايا الوطنية والكيان الدستوري لإقليم كوردستان.

وفي ختام رسالته، هنأ مسرور بارزاني الاتحاد بنجاح المؤتمر، مشدداً على دعمه الكامل لهم.

انطلق صباح يوم الخميس 15 أيار 2025، مؤتمر دمج اتحاد طلبة وشبيبة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، تحت اسم موحّد هو «منظمة اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني»بحضور الرئيس مسعود بارزاني، ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسرور بارزاني.

أنتخب شفان محمود، المعروف باسم «شفان كوردستاني»، مساء يوم الخميس 15 أيار 2025، سكرتيراً لمنظمة اتحاد الطلبة وشباب الديمقراطي الكوردستاني، وتم ترشيح 12 شخصاً لعضوية سكرتارية المنظمة، انتخب منهم 11 عضواً.

أربيل تبحث تنظيم لقاء سنوي مع المحافظات الإيرانية الحدودية

بحث محافظ أربيل، أوميد خوشناو، مع القنصلية الإيرانية في اقليم كوردستان، يوم الأربعاء 13-5-2025، الاستعدادات لتنظيم لقاء سنوي موسّع للمحافظات الحدودية بين الجانبين.

وذكر بيان لمحافظة أربيل ، أن «المحافظ أوميد خوشناو، زار القنصلية العامة الإيرانية في أربيل برفقة المسؤول عن العلاقات بين إقليم كوردستان وإيران شاكر حسين، وكان في استقباله القنصل العام الإيراني فرامرز أسدي».

وأضاف البيان، أنه «خلال اللقاء قدّم محافظ أربيل شكره العميق لأسدي وطاقم القنصلية الإيرانية في أربيل، لما بذلوه من جهود في تنظيم زيارته الأخيرة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشاركته في معرض (إيران - إكسبو 2025)، والتي شهدت سلسلة لقاءات واجتماعات مهمّة وناجحة، شملت نائب رئيس الجمهورية، ونائب وزير الخارجية، ووزير الصناعة، ومحافظي طهران وقزوين وزنجان وأرومية، إلى جانب عدد من البرلمانيين ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال، وقد ثمّن محافظ أربيل عالياً هذه الترتيبات والجهود».

وأشار البيان إلى أنه «في جانب آخر من اللقاء، بحث الجانبان الاستعدادات لتنظيم لقاء سنوي موسّع بين محافظي المحافظات الحدودية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحافظي إقليم كوردستان، وجرى الاتفاق على أن يُعقد هذا اللقاء الأسبوع المقبل في مدينة سنندج (محافظة كوردستان الإيرانية)، بمشاركة وفد رسمي من حكومة الإقليم برئاسة أوميد خوشناو، بهدف توطيد العلاقات بين محافظات أربيل وأرومية والسليمانية وكوردستان ودهوك وكرمانشاه وحلبجة، وتعزيز الحركة التجارية والاقتصادية بين إيران والإقليم».

عضو بالدفاع النيابية: يجب نشر قوات البيشمركة في المناطق التي سيخليها مسلحو PKK

مع اعلان حزب العمال الكوردستاني PKK نزع سلاحه وحل نفسه ، تتصاعد الدعوات لان تنتشر قوات البيشمركة التابعة لوزارة شؤون البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان لهذه المناطق التي يخليها مسلحو PKK وعدم السماح باستبدالها بقوات غير رسمية أو حزبية.

وفي وقت سابق من الاثنين 12-5 الفائت، أعلن PKK قراره بحل نفسه وإلقاء السلاح استجابة لدعوة مؤسسه لمعتقل في تركيا، عبد الله أوجلان.

وكان أوجلان دعا نهاية فبراير/ شباط الماضي، إلى حلّ جميع المجموعات التابعة لـ PKK وإنهاء أنشطته المسلحة المستمرة منذ أكثر من 40 عاما.

عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، سفان سندي، قال لـ(باسنيوز) إن «المناطق التي يحتلها حزب العمال الكوردستاني في سلسلة جبال قنديل، مناطق استراتيجية وحساسة للغاية، وهي عبارة عن سلاسل جبلية وعرة للغاية تربط الحدود المصطنعة للدول الثلاث (العراق ، إيران ، وتركيا)، وبالتالي فإن استقرار أي جماعة في هذه المناطق، سيكون بإمكانها الوصول بسهولة إلى أي من هذه البلدان الثلاث لذلك ليس من مصلحة أي من دول الجوار وإقليم كوردستان أن يكون هناك ثغرة أمنية في هذه المناطق».

موضحاً « في أواخر تسعينيات القرن الماضي، رأينا كيف استغلت الجماعات الإسلامية المتطرفة الوضع في إقليم كوردستان آنذاك وسيطرت على بعض المناطق الحدودية الجبلية في محافظة السليمانية ، وقد استغرق إخراج هذه الجماعات من تلك المناطق وقتاً طويلاً وتضحيات كبيرة، لذلك ينبغي عدم تكرار مثل هذا الخطأ».

عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، سفان سندي ، تابع ، بالقول « اذا تقدمت عملية السلام في تركيا وشمال كوردستان ووصلت إلى مرحلة انسحاب PKK من مواقعه، فيجب نشر قوات البيشمركة في المناطق التي يُخليها ولا ينبغي السماح لقوات حزبية أو غير رسمية بالانتشار فيها والسيطرة عليها ، وخاصةً في المناطق الحدودية في محافظة السليمانية، بل يجب بدلاً من ذلك يجب أن تتواجد القوات المشتركة لوزارة البيشمركة في هذه المناطق وتتلقى الأوامر فقط من حكومة إقليم كردستان، حتى لا تُشكل هذه المناطق بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف مصدر قلق لإقليم كردستان في المستقبل».

افتتاح مصنع للأسمنت ومحطة للكهرباء في عاصمة إقليم كوردستان

افتتح رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، يوم الاثنين 12 أيار 2025، مصنعاً للإسمنت، ومحطة كهرباء في أربيل.

خلال كلمته التي ألقاها، في افتتاح محطة كهرباء، ومصنع «دابين» للإسمنت، قال مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان: «يسعدني كثيرا أن أشارك معكم اليوم في حفل افتتاح هذا المصنع، هذا المكان الذي أتينا إليه قبل عامين لإرساء حجر الأساس لمصنع الأسمنت الذي صممته ونفذته مجموعة دابين وشركة باور تشاينا».

وأشار الى مدة إنجاز المشروع وقال: «لقد مر أقل من عامين على وجودنا هنا، وفي الوقت المناسب، بدأنا نرى النتيجة الآن. ومن الجدير بالثناء حقًا أنهم تمكنوا من إنجاز مثل هذه المهمة بهذه السرعة. ومن دواعي الفخر أن نرى القدرة المحلية بالتعاون مع أصدقائنا في الخارج في بناء القطاع الصناعي في كوردستان».

وأضاف مسرور بارزاني: «والأمر المشجع هو الاهتمام البالغ بالقضايا البيئية هنا، وأن عملية تصفية كل هذا الدخان وكل هذه الغازات التي كانت لتشكل مشكلة طبيعية قد تم حلها الآن. وأشيد بمنفذي هذا المشروع لأخذهم القضايا البيئية في الاعتبار، وآمل أن تأخذ كافة المشاريع، هذا الأمر في الاعتبار وأن يكون الجزء الأكبر من عملهم هو كيف يمكننا احترام طبيعتنا وحماية بيئتنا».

وتابع رئيس إقليم كوردستان: «وينتج المصنع أكثر من مليونين ونحو 100 ألف طن من الاسمنت سنويا، وهو ما يوفر بالطبع جزءا كبيرا من احتياجات إقليم كوردستان والعراق. وهناك العديد من المشاريع المماثلة الأخرى في إقليم كوردستان. وهذا يشير إلى أن كوردستان مكان مناسب لتنمية القطاع الصناعي. وسنواصل تشجيع ودعم وموازرة القطاع الخاص لتنفيذ مثل هذه المشاريع التي تخدم شعب كوردستان».

وأردف مسرور بارزاني قائلا: إن المشروع « سيوفر أكثر من 1200 فرصة عمل لمواطني الإقليم، وهو جزء آخر من وعد حكومة إقليم كوردستان بأنه بدعم من القطاع الخاص، سنوفر فرص عمل».

مضيفا: «إلى جانب هذا المشروع، هناك مشروع سياحي كبير آخر هنا، وهو سد كومسبان، إن الوعود التي قطعتها حكومة إقليم كوردستان لتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية بدأنا نرى ثمارها تدريجيا ويتم تنفيذ الكثير منها. ولكن هذه مجرد بداية، هذه هي الخطوة الأولى. إن كوردستان ثرية جدًا، وهناك فرص أكبر لنا للاهتمام بتطوير البنية التحتية الاقتصادية في جميع أنحاء كوردستان الأخرى، وفي جميع المدن والبلدات. سوف نركز على القطاع الصناعي، و قطاع السياحة. أما القطاع الزراعي، كما تعلمون، فقد استثمرنا فيه الكثير لفترة طويلة وشجعنا المزارعين على مواصلة تطويره «.

وختم كلمته قائلاً: «سياسة حكومة إقليم كوردستان في تنويع وتوسيع موارد الدخل في إقليم كوردستان وتحسين البنية التحتية الاقتصادية، كانت سياسة صحيحة. طالما استمر الاستقرار والأمن في المنطقة فإن كوردستان بالتأكيد ستخطو خطوات أخرى نحو التقدم، ونحن جميعا نتمنى أن يعيش شعبنا، وأولئك الذين يزورون كوردستان، في سلام وأمن ونتمكنى للجميع مستقبلا أكثر إشراقا».

وكان رئيس حكومة إقليم كوردستان، أرسى حجر الأساس لمصنع الإسمنت ومحطة الكهرباء (دابين)، يوم الخميس المصادف 22 حزيران 2023، قرب جبل سفين في أربيل.

والمصنع الذي تم بناؤه على مساحة 43 هكتارا، بني بالتنسيق بين «باور جينال» ومجموعة «دابين»، ويقع موقعه على بعد 45 كيلو مترا من مدينة أربيل.

ويعد المصنع الذي تبلغ قدرته الإنتاجية اليومية 6 آلاف طن، وطاقته السنوية 2 مليون طنا من الاسمنت، هو المصنع الأكثر عصرية في إقليم كوردستان، والأكثر تطورا.

والحجر الذي يصنع منه الاسمنت يُعرف بحجر «اللايمستون»، ويقع المصنع على بعد كيلو متر واحد من مكانه الذي يتوفر فيه 150 مليون من احتياطي هذا الحجر، وهذا ما يضمن استمرار عمل المصنع لأكثر من 50 عاما.

ويتم نقل الحجر الى المصنع بالشاحنات، ولدى المصنع القدرة على كسر 1400 طنا من الحجر في الساعة

ويحتوي المصنع على أربع صوامع أسمنت يبلغ قطرها 18 مترا وارتفاعها 56 مترا، والتي تفصل بين الأسمنت البورتلاندي العادي والأسمنت. وكل صومعة لديها القدرة على استيعاب 10 طنا من الأسمنت.

51 سنة على استشهاد المناضلة الكوردية ليلى قاسم

جثمانها الطاهر إلى أهلها وهي في زيّها الكوردي الجديد وليتم دفنها في مدينة النجف الأشرف – مقبرة وادي السلام – بعيداً عن ديار أهلها ومواطن طفولتها، ومناقب ذكرياتها.

مرت يوم الإثنين 12 أيار 2024 الذكرى السنوية الـ51 لاستشهاد المناضلة ليلى قاسم «عروسة كوردستان»، التي أعدمت بيد النظام البعثي العراقي البائد عام 1974.

نبذة عن تاريخ الشهيدة ليلى قاسم

ولدت ليلى قاسم حسن ملشاهي الفيلي «عروسة كوردستان « في السابع والعشرين من كانون الأول من عام 1952 قرية «مسفا « في مدينة خانقين وأمضت الإبتدائية والمتوسطة فيها، و كان والدها (دالاهو قاسم) عامل بسيط في مصفاة خانقين وبعد تقاعده أقام في بغداد حيث تدرس ابنته الشهيدة علم الاجتماع بكلية الآداب، وعملت في الصحافة مع أخيها سام و خطيبها جواد الهماوندي.

بدأت حياتها النضالية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني وكان ذلك في بداية السبعينات وقامت بنشاطات سياسية ضد ظلم حكومة البعث العراقية، ألقي القبض عليها وعلى خطيبها جواد الهماوندي مع عدد من رفاقها في 29 نيسان 1974 ومن رفاقها (نريمان فؤاد مستي و آزاد سليمان ميران و حمه ره ش-حسن محمد رشيد-)

في الزّيارة الأولى لوالدتها وشقيقتها لها بعد سجنها، أوصتهما أن يحضرا لها في الزّيارة القادمة (مقص وملابس جديدة)، وبعد أن أحضرتا لها ما تريد في الزّيارة الثانية، أخذت المقص وقصّت به خصلاتٍ من شعرها، وأهدتها إلى شقيقتها لتبقى ذكرى وشاهدة على نضالها وتحدّيها للموت والطغاة، وأجابت أختها التي سألتها عن سبب طلبها إحضار ثوبها الجديد بثقة وابتسامة: أختاه سأصبحُ بعد أيّام (عروسة كوردستان) لذلك أحبّ أن تحتضنني الأرضُ وأنا بكامل أناقتي.

يروى أنها صرخت أثناء التعذيب: «شأني ككل الأوفياء الذين ضحوا بدمائهم الزكية، من أجل التصدي للظلم الذي يمارس بحق الشعب الكوردي، من قبل أزلام السلطة الدموية، في بغداد سجنا وذبحا وتهجيرا ونفيا».

وأجريت لها وخطيبها ورفاقهما محاكمة صورية وحكمت المحكمة عليهم بالإعدام، وفي 12 أيار 1974 تم إعدامها شنقاً حتى الموت دون محاكمة قانونية تذكر وفي مكان الاعتقال نفسه بأقل من أسبوعين من تاريخ سجنها بعدما أقفعوا عينها اليمنى وشوّهوا جسدها بصورة فظة من خلال التعذيب الشديد الذي تعرضت له أيام الاعتقال. في اليوم الثاني من تنفيذ الإعدام تم تسليم

بعد قرار PKK ترك السلاح.. ماذا بجعبة البرلمان التركي بصدد الكورد؟

أعلن حزب العمال الكوردستاني PKK في مؤتمره الثاني عشر حلّ نفسه رسمياً وإنهاء الكفاح المسلح، وهو قرار تاريخي من شأنه أن يفتح الباب أمام تحركات سياسية جديدة داخل البرلمان التركي، وسط تساؤلات حول ما إذا كان البرلمان سيخطو نحو معالجات قانونية لقضية كورد تركيا.

وبحسب المعلومات الواردة، فإن عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكوردستاني، وفريقاً حكومياً خاصاً يعملان على إعداد حزمة من القوانين المتعلقة بحقوق الكورد، قد تُعرض لاحقاً ضمن مشروع يتألف من عشرة بنود.

مصير أوجلان وعناصر PKK

ويرى حزب دم بارتي وحزب العدالة والتنمية الحاكم أن القضية ينبغي معالجتها بالقانون وبخطوات متدرجة، وليس بشكل مفاجئ. ووفقاً لما كشفته وكالة BBC التركية، من المتوقع تخفيف العزلة المفروضة على أوجلان، والسماح بتسهيل الزيارات والاتصالات معه، وذلك بإطار قانوني جديد.

ويعمل دم بارتي على إعداد مشروع قانون خاص بـ «حق الأمل» يتيح الإفراج عن أوجلان مستقبلاً، لكن هذه الخطوة تشترط قبول المجتمع التركي أولاً، لتكون بعدها قانونية ورسمية.

كما تستمر المباحثات بشأن قيادات حزب العمال الكوردستاني البارزين، ومصير عناصر الحزب بعد إنهاء الكفاح المسلح، مع طرح مقترح يقضي بمنحهم الجنسية التركية واعتبارهم جزءاً من العملية السياسية، عبر إصدار قانون خاص.

وقد تقدم دم بارتي بطلب لتعديل قانون العقوبات التركي، بما يسمح بعدم إعادة المطلوبين خارج البلاد بتهم الانتماء إلى PKK، إضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين بتهم ذات صلة.

إشراك كافة الأحزاب

وفي 12 من الشهر الجاري، عقد دم بارتي اجتماعاً لقيادته السياسية، طالب خلاله بضرورة أن تشارك جميع الأحزاب التركية في هذه العملية داخل البرلمان، وألا تقتصر بين الحكومة وحزب العدالة والتنمية وحدهما.

كما تضمّن مقترح دم بارتي إنهاء سياسة فرض الوصاية (القيم) على رؤساء البلديات المتهمين بالارتباط بحزب العمال الكوردستاني، والإفراج عنهم، مع المطالبة بالإفراج العاجل عن السجناء المرضى.

لكن، ووفقاً لما تتداوله وسائل الإعلام التركية، فإن حزب العدالة والتنمية يبدي رفضه لإجراء تعديلات واسعة في القوانين، مع استعداده لمراجعة جزئية لسياسة الوصاية.

بدوره، دعا أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول المعتقل حالياً، إلى نقل ملف إنهاء العمل المسلح ومعالجة القضية الكوردية إلى البرلمان، معتبراً أن قاعة البرلمان هي المكان الأنسب للحل، وليس الاتفاقات الثنائية بين الحكومة وأي طرف آخر، في إشارة إلى دعم حزب الشعب الجمهوري CHP للتحركات البرلمانية.

وعليه، يُتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تشكيل عدة لجان داخل البرلمان التركي، تضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية، بهدف العمل على صياغة قوانين لمعالجة قضية العمل المسلح والبحث في سبل إنهاء القضية الكوردية بشكل سلمي وقانوني.

(باسنيوز)

موفق طريف والسفير الأميركي في إسرائيل يبحثان أوضاع الدروز في سوريا

التقى الشيخ موفق طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية صباحَ يوم، الثلاثاء 13 أيار 2025، بسفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل مايك هاكبي.

تناول الاجتماع متابعة المستجدات الأخيرة في المناطق الدرزية في سوريا، ومناقشة التعديات الأخيرة التي وصفت بـ«الإرهابية» ضد أبناء الطائفة.

كما ناقش الجانبان الانتهاكات التي طالت الأماكن المقدسة ومنازل السكان في المناطق الدرزية، ونقل الشيخ طريف موقف الطائفة للإدارة الأميركية.

*بيان الشيخ موفق طريف

قال الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ موفق الطريف في بيان الأمس، الاثنين 12 أيار، حول الأحداث الأخيرة في المناطق الدرزية في سوريا، إن أبناء الطائفة هناك هم سوريون بامتياز، متمسكون بكل فخر بانتمائهم السوري العربي التاريخي.

وأضاف «وهو ما نرجو أن يستمر دائماً، مقرين أنهم أصحاب القضية وأهل الدار، وهم أولى بمصلحتهم وأعلم من الجميع بأولوياتهم وقراراتهم».

وأشار طريف إلى أن «دعوتنا للطائفة في سوريا واحدة وثابتة: الحفاظ على الهوية وأخذ المكانة المستحقة في الوطن السوري الموحد».

وناشد طريف كافة أطياف الشعب السوري بالعمل معاً للنهوض بسوريا وإعادة إعمارها لمصلحة الجميع، «مع الانتباه والتيقظ لأيادي الإرهاب الطويلة التي تحاول دق الأسافين والعبث في النسيج الاجتماعي السوري».

كما حذر من «الدور السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، في نقل الأخبار غير الدقيقة وبث التصريحات الوهمية والإشاعات، وهو ما يجب أن نتعامل معه بكلّ مسؤوليّةٍ وحذر، لتفادي الوقوع في الفتن والنعرات الطائفية المدسوسة».

كما دعا إلى الامتناع عن أخذ المواقف والأقوال الصادرة عن شخصيات ومصادر غير رسمية، وعن أفراد لا يمثلون الطائفة ومؤسساتها دينياً ومجتمعياً.

رئاسة الجمهورية: الشرع لن يشارك في أعمال القمة العربية المزمع عقدها في بغداد

أفاد المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية العربية السورية، أن الرئيس أحمد الشرع لن يشارك في أعمال القمة العربية المزمع عقدها في بغداد.
وجاء في التصريح الذي نقلته قناة «الإخبارية» السورية: «السيد الرئيس أحمد الشرع لن يشارك في أعمال القمة العربية المزمع عقدها في بغداد.»

وأوضح المكتب الإعلامي أن الوفد السوري إلى القمة سيكون برئاسة وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني، والذي سيمثل سوريا في المناقشات والمباحثات التي ستجري خلال الاجتماع.

الأمم المتحدة تحذر من مخلفات الحرب في سوريا وسط حركة العودة والنزوح

أعلنت الأمم المتحدة عن عودة أكثر من مليون سوري إلى مناطقهم الأصلية منذ تشرين الثاني 2024، في وقت لا يزال فيه التنقل السكاني وموجات النزوح مستمرة في جميع أنحاء سوريا.
أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الجمعة 9 أيار 2025، بأن أكثر من 670 ألف شخص نزحوا داخل سوريا منذ تشرين الثاني 2024، في حين عاد أكثر من مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية.
وأشار المكتب الأممي إلى أن «التلوث بالذخائر غير المنفجرة والألغام والأجهزة المتفجرة بدائية الصنع ومخلفات الحرب الأخرى لا يزال يخلف آثاراً مميتة في جميع أنحاء البلاد».
وأوضح بأنه منذ سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024، تم الإبلاغ عن أكثر من 900 إصابة بين المدنيين، تشمل 367 حالة وفاة و542 إصابة، «الأطفال يمثلون أكثر من ثلث هذه الإصابات».

وفي السياق، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق، إن الأمم المتحدة وشركاءها يواصلون تقديم المساعدات في جميع أنحاء البلاد، رغم ما وصفه بـ «بيئة التمويل الصعبة»، مشيراً إلى الجهود التي تبذل «لدعم مواقع النزوح، وتوفير سبل العيش، وتحسين إمدادات المياه، وتقديم الدعم الغذائي».
وأشار فرحان إلى أن النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة للفترة بين كانون الثاني وحزيران 2025 يسعى إلى جمع مليارَي دولار لدعم 8 ملايين شخص، مؤكّداً «أن التمويل لم يتجاوز 10٪ حتى الآن، حيث تم الحصول على 204 ملايين دولار فقط.
ووثقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان الماضي، نزوح أكثر من 35 ألف و900 شخص من محافظات طرطوس واللاذقية وحمص وحماة في أوائل شهر آذار الماضي، إلى محافظات شمالي لبنان، نتيجة لأعمال العنف.
وأكدت عودة نحو مليون سوري نازح داخلياً إلى ديارهم، من بينهم 188 ألفاً و121 سورياً من مخيمات النازحين، منذ سقوط الأسد في 8 كانون الأول 2024، وفق بيانات فرق العمل المعنية بالنازحين داخلياً.

روبيو: السلطات السورية تريد السلام مع إسرائيل وأميركا مستعدة للمساعدة

أكد وزير الخارجية الأمريكية ماركو روبيو، أن السلطة الجديدة في دمشق منفتحة على السلام مع إسرائيل، كما أنها أعربت عن رغبتها في إنها وجود المقاتلين الأجانب.

قال روبيو في مؤتمر صحفي نقلته وزارة الخارجية الأمريكية، عقب اجتماعه مع وزير الخارجية السوري في تركيا، الخميس 15 أيار 2025، إن «القيادة السورية أعربت عن اهتمامها بالسلام مع جميع جيرانها، بمن فيهم إسرائيل»، مشيراً إلى أن «سوريا مسالمة ومستقرة ستكون واحدة من أبرز أوجه التحسينات في المنطقة منذ زمن».
وأضاف روبيو أنها أعربت أيضاً عن رغبتها في طرد المقاتلين الأجانب والإرهابيين وغيرهم ممن قد يزعزعون استقرار البلاد ويعادون السلطة الانتقالية، مؤكداً على تقديم الولايات المتحدة المساعدة في التخلص من الأسلحة الكيماوية في سوريا «وقد طلبت تلك السلطات مساعدتنا، وسنسعى جاهدين لتلبية هذا الطلب».
وقال روبيو إن «الطريق سيكون طويلاً فقد مر وقت طويل على بدء المشاكل»، لكنه اعتبر أن هذه «فرصة تاريخية» وسيكون تأثيرها على المنطقة هائلاً وتغييرياً لو نجحت.
كما لفت الوزير روبيو إلى أن السلطات السورية «تهدف إلى بناء الدولة ضمن مجتمع تعددي تتعايش فيه كافة مكونات المجتمع السوري»، مؤكداً على «الأهمية الفائقة لمسألة حماية حقوق الإنسان للسوريين كافة وبغض النظر عن طائفتهم أو ديانتهم».

من جانبه، أكد وزير الخارجية السوري السيد أسعد الشيباني، أن مباحثاته مع وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو تحقق التطلعات والطموحات المستقبلية للشعب السوري، لافتاً إلى أن الجانب الأمريكي أكد أن سوريا دولة فاعلة، وأمنها مهم لأمن واستقرار العالم.

الأمم المتحدة تخصص 3 ملايين دولار لدعم الرعاية الصحية العاجلة في سوريا

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تلقيها منحة مالية قدرها 3 ملايين دولار أمريكي مقدمة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، بهدف استدامة الخدمات الطبية الأساسية والرعاية الصحية لأكثر من نصف مليون شخص في جميع أنحاء سوريا.
أوضحت الصحة العالمية في بيان، الثلاثاء 6 أيار 2025، أن هذه المنحة تساعد في استمرارية الخدمات الطبية الأساسية، ومراقبة الأمراض، ورعاية الصحة النفسية في المحافظات الأشد تضرراً من النزوح والاحتياجات الإنسانية.
وذكرت بأن «أكثر من 15.8 مليون شخص في جميع أنحاء سوريا يحتاجون إلى دعم صحي إنساني عاجل».

وأشارت إلى أن النظام الصحي يعاني من ضغط هائل، حيث «لا تعمل سوى 59٪ من المستشفيات و46٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية بكامل طاقتها».

وقالت القائمة بأعمال ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا كريستينا بيثكي، إن هذا التمويل يؤدي دوراً حيوياً في تمكين المنظمة من مواصلة خدمات الطوارئ والاستجابة السريعة للاحتياجات الصحية ميدانياً، مشيرة إلى أن هذا الدعم «يُمكّننا من الوصول إلى أشد المحتاجين للرعاية الصحية».
وأوضحت بأن هذه المبادرة، والتي تستمر ستة أشهر، «ستدعم بشكل غير مباشر حوالي 5 ملايين شخص من خلال تحسين الأنظمة والتغطية».

أطلقت منظمة الصحة العالمية نداءً عاجلاً لتوفير 56.4 مليون دولار أمريكي لدعم النظام الصحي في سوريا، الذي يعاني من ضغوط هائلة نتيجة سنوات الحرب والدمار الذي لحق بالمنشآت الصحية.

ودعت المنظمة في بيان لها، نهاية عام 2024، المجتمع الدولي إلى الاستجابة العاجلة لتوفير التمويل اللازم لمواجهة التحديات الصحية الملحة في سوريا، مؤكدة أن النظام الصحي يواجه أزمة غير مسبوقة، حيث أصبح «أكثر من نصف مستشفيات البلاد خارج الخدمة، مما يهدد حياة ملايين السوريين».

تصعيد أمني خطير في اللاذقية ومقتل 4 أشخاص بهجوم مسلح بريف اللاذقية

شهدت محافظة اللاذقية، مساء السبت، تصعيداً أمنياً خطيراً بعد مقتل أربعة مدنيين، بينهم طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، في هجوم نفذه مسلحون داخل قرية «زاما» بريف جبلة الجنوبي شمال غرب سوريا.

وبحسب مصادر محلية، أطلق المهاجمون النار من سيارة على مجموعة من المدنيين، ما أدى إلى مقتلهم على الفور، فيما انتشرت قوى الأمن العام في المنطقة وبدأت عمليات تمشيط واسعة لملاحقة الجناة.

وفيما لم تُعرف بعد هوية المنفذين، وجّه بعض سكان المنطقة الاتهام إلى فصيل مسلح يضم مقاتلين أجانب، دون وجود تأكيدات رسمية أو أدلة دامغة حتى الآن.
وفي حادثة منفصلة زادت من حدة التوتر، أفاد مصدر من أبناء المنطقة بأن مجموعة من فلول النظام السابق حاولت شن هجوم على موقع اللواء 107 التابع للجيش السوري في منطقة «عين الشرقية».

وخلال الهجوم، صادف وجود مجموعة من الشبان من الطائفة العلوية في المكان، فاستُهدفوا من قبل المسلحين عن طريق الخطأ، ظناً منهم أنهم من عناصر الجيش، ما أسفر عن مقتل عدد من هؤلاء الشبان.

أراء

التمكين الزائف وصناعة التبعية تحت عباءة الشراكة

تورين شامدين

في ظل الخطابات السياسية والاجتماعية المعاصرة، ترفع شعارات تمكين المرأة باعتبارها مؤشراً على التقدم والتحضر، ولكن في كثير من الأحيان، لا يتجاوز هذا التمكين كونه شكلياً، مُصاغاً ضمن أطر لا تهدد النظام الأبوي القائم، بل تعيد إنتاجه بصورة أكثر نعومة وخفاء. ورغم أن السطح يبدو مليئاً بالفرص والدعوات لمشاركة النساء في مواقع القرار، إلا أن الواقع يكشف أن التهديد الأكبر الذي يواجه وعي المرأة اليوم ليس القمع المباشر، بل التهميش الناعم المتخفّي تحت عباءة الشراكة الزائفة.
هذا النوع من التهميش يعمل على تجريد المرأة من أدوات الرفض والمواجهة، عبر إيهامها بأنها شريكة في القرار، بينما تُحاصر في مواقع لا تملك فيها سوى القبول والتمثيل الرمزي يتم تقديمها في الندوات، والبرامج، والمبادرات بوصفها نموذجاً لـ«المرأة القوية»، ولكن دون أن تمنح القدرة الفعلية على التأثير في مراكز صناعة القرار أو صياغة السياسات العامة. إنها مشاركة مشروطة ومحدودة، تُستخدم غالباً لتجميل صورة النظام السياسي أو المؤسسات، وليس لقلب موازين القوة أو إعادة بناء العلاقة بين الجنسين على أسس العدالة والمساواة.
النضال النسوي لا يقتصر على مواجهة القوانين الجائرة أو الأعراف الظالمة، بل يتطلب تفكيك الخطابات المموّهة التي تصنع نساءً مطيعات داخل منظومات تستثمر في الرموز أكثر من الحقوق. الدعوة إلى التمكين لا تكون حقيقية إلا عندما تترافق مع إعادة توزيع حقيقي للسلطة، وإتاحة المجال للنساء للمشاركة في رسم السياسات، لا فقط تنفيذها وفق أجندات ذكورية.
في السياق الكوردي، على الرغم من التقدُّم الذي تحققه النساء في بعض المناطق الكوردية، خاصة في غرب كوردستان وإقليم كوردستان، يبقى التمكين النسوي في الغالب محدوداً ورمزياً أكثر من كونه حقيقياً. ففي غرب كوردستان، ورغم التواجد البارز للنساء إلا أن السلطة الفعلية تبقى بيد القادة الذكور. بينما يُروّج لهذه المشاركة النسوية كعلامة على التقدم، تظل القواعد الأساسية التي تحدد السياسات الكبرى مصاغة بمعزل عن المرأة، مما يجعل تمثيلها في النهاية مجرد وسيلة لتجميل الصورة السياسية.
تُستخدم هذه المشاركة النسوية الشكليّة لتعزيز صورة النظام أمام المجتمع الدولي، دون أن تؤدي إلى تحولات حقيقية في توزيع السلطة أو القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما أن بعض الحركات الكوردية تسوّق فكرة تمكين المرأة كجزء من مشهد ثوري، في حين أن دورها الحقيقي يبقى محصوراً في أطر معينة لا تتجاوز خطط السلطة الذكورية.
تقول المفكرة النسوية جوديث باتلر في كتابها «التركيبات الجنسانية»: «التمكين لا يتجسد فقط في معركة ضد الأيديولوجيات القائمة، بل في كيفية تَشكّل الهيكل السياسي والاجتماعي بطريقة تتيح الفرصة للنساء ليس فقط للمشاركة بل لامتلاك السلطة الحقيقية التي تسمح لهن بإعادة تشكيل النظام». هذه الرؤية تتسق مع الفكر النسوي الكوردي الذي يسعى إلى إعادة هيكلة العلاقة بين المرأة والرجل في ظل النضال السياسي والاجتماعي في المناطق الكوردية.
وبينما يُعتبر تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية الكوردية خطوة للأمام، فإن النساء في هذه المؤسسات يواجهن العديد من العوائق التي تقف أمام مشاركتهن الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية المصيرية. فحتى في حال وجود تمثيل نسوي في الحكومة أو البرلمان، تبقى المرأة بعيدة عن الدائرة الحقيقية لصنع القرارات، إذ تظل التوجُّهات الكبرى تحت سيطرة القيادات الذكورية. هذا الأمر يُظهر كيف يمكن للخطاب النسوي أن يُستغل ضمن حدود استراتيجية تتجاهل التغيير الفعلي في بنية السلطة.
إنّ المعركة النسوية الحقيقية لا تكمن فقط في المطالبة بالتمثيل، بل في ضرورة تفكيك البُنى المؤسسية التي تعيد إنتاج التبعية من خلال الشراكة الرمزية. كما تقول سيمون دي بوفوار في كتابها «الجنس الآخر» «لن تكون هناك مساواة حقيقية إلا عندما نتمكن من أن نعيش في مجتمع حيث تُوزع السلطة بطريقة تضمن المشاركة الفعالة والمتساوية لجميع الأفراد، بغض النظر عن جنسهم».
هذه الرؤية تشكل أساساً لفهم العلاقة بين النساء والسلطة في المجتمعات الكوردية اليوم. إن إدراك خطورة هذا التهميش الناعم يُعدُّ خطوة أساسية في بناء وعي نسوي راديكالي لا يقبل بأنصاف الحلول، ولا ينخدع بالتمثيل الرمزي، بل يطمح إلى تغيير جذري يُفضي إلى مساواة حقيقية، قائمة على تقاسم فعلي للسلطة والمعرفة والمسؤولية. فعندما نتحدث عن تمكين المرأة، يجب أن نتساءل: هل هو تمكين حقيقي يفضي إلى استعادة النساء لسلطتهن؟ أم هو مجرد أداة لتجميل النظام القائم، وتكريس السلطة الذكورية في شكل أكثر نعومة؟
المعركة اليوم ليست فقط مع خصم واضح، بل مع بنية خطابية مخادعة، ترتدي قناع الشراكة وهي تحكم القبضة على مفاصل القرار. وبين هذا وذاك، تظل المرأة أمام تحد مزدوج: أن ترفع صوتها لا فقط في وجه القمع، بل في وجه التواطؤ المغلّف بلغة التمكين.
في زمن باتت فيه الفردانية مرادفاً للتحرر، والذاتية مقياساً للعدالة، يتهاوى إدراكنا الجمعي أمام سؤال بسيط: هل نفهم ألم الآخر حقاً، أم نُقحمه في مقاييسنا الشخصية؟ الأسوأ من ذلك، أننا نُسقط مرآتنا عليه، نحاكم معاناته من خلال تجاربنا، ونتجاهل السياقات العميقة التي تحكم وجوده. هذا الانفصال عن الواقع يتجلّى بوضوح في تعامل المجتمعات – حتى تلك التي تدّعي التقدم – مع النساء.
بدلاً من أن يُنظر إلى تجربة المرأة ككيان مستقل ومركّب، تختزل في رمزية سطحية، أو تُقيّد بمقارنة تعسفية مع الرجل. في سوريا، لم تعد المرأة مجرّد ضحية حرب، بل تحوّلت إلى جسد سياسي يُعاقب، ويُصادر، ويُستخدم كرمز، من دون أن يُمنح أبسط حقوق التعبير الذاتي.
الأخطر من ذلك أن بعض التيارات التقدمية ذاتها، التي ترفع شعارات الحرية، تمارس تواطؤاً خفياً عبر خطاب يُحمّل المرأة مسؤولية انهيار المنظومة المجتمعية، بدلاً من مساءلة البُنى الذكورية التي قهرتها تاريخيا.
تشير تقارير «هيومن رايتس ووتش» (2023) إلى أن النساء في بؤر النزاع لا يتعرضن فقط للاعتقال والتعذيب، بل يواجهن انتهاكات متقاطعة تبدأ بالاغتصاب كسلاح حرب، ولا تنتهي بإقصائهن من مواقع القرار السياسي. وعلى الرغم من أن أكثر من 50٪ من ضحايا النزاعات والنازحين من النساء، فإن نسبة تمثيلهن في مفاوضات السلام لا تتجاوز 13٪ عالمياً، بحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022).
مفارقة تكشف ليس فقط خللاً تمثيلياً بل بنية إقصاء ممنهجة تقصي النساء من كتابة التاريخ وصناعة المصير. ولكن الظلم لا يظهر فقط في المؤشرات الصلبة، بل يتجلى أيضا في اللغة. المقارنات السطحية بين معاناة النساء والرجال، تلك التي تروّج للمساواة الزائفة، تشكّل عنفا رمزيا فادحا.
كما تقول جوديث بتلر في «الحياة الهشة»: «ثمّة إلغاء صامت للآخر، يتم تحت ستار التماثل الوهمي». فالمرأة لا يُعترف بألمها إلا إذا نطقت بلغة الرجل السائد، وتحدثت بمنطقه، وبرّرت وجعها بشروطه. كم من امرأة خُيّرت بين النضال النسوي والنضال الوطني؟ كم مرة طُلب منها السكوت «لئلا تشق الصف»؟
الأدهى أن بعض الثورات، التي تفخر بتحطيم الأصنام، تعيد إنتاج الأبويّة ذاتها داخل تنظيماتها، أحزابها، ومجالسها. التنظيمات التي تستبعد النساء من القرار، أو تستخدمهن واجهات للشرعية الدولية، لا تختلف كثيراً عن النظام القمعي الذي تسعى إلى إسقاطه.

حين تُقصى النساء من الفعل السياسي، تُقصى الديمقراطية ذاتها. ما نحتاجه اليوم ليس فقط تمكيناً شكلياً للمرأة، بل يقظة نسوية سياسية تعيد تعريف النضال نفسه. وعي يعترف بأن المرأة ليست ظلاً للرجل، ولا بديلاً عنه، بل ذات مستقلة تمتلك شرعية التجربة وشرعية التغيير.

تحرُّر الشعوب لا يكتمل إلا بتحرُّر النساء، لا من القيود وحدها، بل من الخطاب الذي يعيد إنتاج التبعية تحت مسمّيات نبيلة. في لحظة تاريخية مفصلية كالتي نعيشها، يصبح أول شرط للعدالة أن نكف عن إسقاط مرآتنا على الآخر. أن ننصت لا لنتكلم بعدها، بل لنفهم.

أن نبني مشروعنا السياسي بمنطق الشراكة الحقيقية التي تعني تقاسم القرار والمسؤولية والتأثير، لا توزيع الأدوار والصور. شراكة تبنى على الاعتراف المتبادل، لا على التمثيل الرمزي. شراكة تقود نحو مجتمع تحرري، لا مجرّد سردية تحررية.

تفككون الحزب؟ وماذا عن الدم؟ عن القبور؟ عن الحلم الذي أورثتموه؟

صلاح عمر

حدثٌ يشبه الزلازل في هدوئه. بيانٌ كأنه صفعة، أو مرآة تشققت فيها ملامح جيلٍ كامل.
حزب العمال الكوردستاني، ذاك الاسم الذي شغل الشرق الأوسط لعقود، قرّر أن «يتخلى» كما تتحلل أوراق الخريف، لكن دون أن يحدد في أي تربة ستدفن الجذور، ولا إن كانت ستنبت من جديد.

في البيان الختامي لمؤتمره الثاني عشر، أعلن الحزب حلّ نفسه، وإعادة تشكيل بنيته السياسية والتنظيمية، في لحظة بدت للكثيرين كأنها مشهد الوداع الأخير... أو بداية التحوّل الأعقد. لم يكن بيانًا عاديًا. كان كالطلقة الأخيرة من بندقية ثورية طالما أشعلت الأمل والخوف والجدل معًا.
كل العيون كانت تترقب
الخصوم صمتوا برهة قبل أن يبتسموا. الحلفاء أربكوا، وراحوا يحاولون تأويل الخطوة بما لا ينسف تاريخًا مشتركًا.
أما الشارع الكردي، ذاك الذي كان دائمًا الحاضن والضحية معًا، فقد وقف مذهولًا، عاجزًا عن الفرح أو الحزن.

الأسئلة انفجرت قبل أن يجف الحبر: هل انتهى زمن البندقية؟ هل قرر الحزب – بعد عقود من الحرب والدم – أن يعود إلى حضن السياسة؟
أم أن قرار الحل ما هو إلا إعادة انتشار لمرحلة جديدة، أكثر دهاءً وأقل صخبًا؟

البعض رأى في الخطوة انتحارًا تكتيكيًا، وانهيارًا عموديًا لكيانٍ كان أقرب إلى الأسطورة.
آخرون اعتبروها محاولة ذكية للهروب من العزلة الدولية والضغوط الإقليمية، وتلميع الصورة الملطخة بالدم، للعودة إلى الساحة من بوابة الشرعية.
وفئة أخرى – وهي الأصخب صوتًا – احتفلت بما يشبه النشوة، كأن حلّ الحزب قد منحهم انتصارًا شخصيًا على عدوٍ ظلّ يؤرقهم لعقود، دون أن يتساءلوا عن البديل، أو عما إذا كانت القضية الكردية تربح فعلًا حين تُهزم أدواتها، مهما كانت مثقلة بالأخطاء.

لكن خلف كل هذه الأصوات، خلف خطب التشفي، وخلف محاولات التبرير، يبقى السؤال الأكبر يتردد في وجدان الكردي البسيط، ذاك الذي لم يفهم كل تفاصيل الأيديولوجيا، لكنه فهم أن هناك من قاتل باسمه في الجبل:
هل انتهى كل شيء؟
هل كانت تلك الجثامين الطاهرة التي وُريت الثرى على قمم كوردستان، مجرّد وقود لمرحلة عابرة؟ هل يمكن لثورة أن تطفأ ببيان؟ وهل فعلًا حان زمن الصمت... وزمن النسيان؟

هناك من قال إن الحزب كان عبئًا، وإن الكفاح المسلح فقد شرعيته، وإن المرحلة تستوجب خطابًا جديدًا وأدوات جديدة. ربما. لكن هل جرت المراجعة الحقيقية؟ هل اعتذر للشباب الذين أرسلوا للجبهات في عزّ الربيع، دون بوصلة سياسية واضحة؟ هل سُئل الشعب الكردي عن رأيه في مآلات الدم؟ في معنى الفداء؟ في نتائج التضحيات؟

في المقابل، هناك فئات لا يعنيها ما حصل أصلًا. فئة نذرت نفسها للعداء الأبدي، تبني هويتها على كره الآخر، وحين حلّ الحزب كادت تفقد معناها، وستجد نفسها مضطرة لاختراع عدوٍ جديد لتبقى على قيد الحقد. وفئة أخرى تعيش على فتات الموائد الإقليمية، تتبدل مواقفها بتبدل سعر الدولار، ولا ترى في الكرد سوى أوراقاً في لعبة الشطرنج التركية أو الإيرانية. وفئة «الخرّيبة»، التي لا يرضيها شيء، لا تقاتل ولا تسالم، لا تؤيد ولا تعارض، بل تراقب من وراء زجاج اللامبالاة.
ووسط هذه الضوضاء، ثمة أغلبية صامتة، تراقب المشهد بحيرة حزينة. شعبٌ أنهكته الانقسامات، وأتعبه السلاح كما أتعبته المؤتمرات.
شعبٌ يتساءل: من يمثلنا بعد اليوم؟ من يرفع علمنا دون أن يلطّخه؟ من يقاتل من أجلنا دون أن يساوم على دمنا؟ من يفاوض باسمنا دون أن يبيعنا؟
من سيعيد المعنى إلى هذا التيه؟

لكن خلف هذه الأصوات كلها، هناك سؤالٌ لا يُقال، لا يُكتب، لكنه يحوم في كل العيون: ماذا عن المصير؟ عن الخطأ؟ عن الدم؟ عن القبور؟ عن الحلم الذي أورثتمونا إياه؟ من الذي سيشرح للأمهات ما حدث؟ من سيعتذر؟ من سيتحمل مسؤولية الوهم الطويل؟ ومن سيعيد تعريف الوطن، والثورة، والمقاومة؟
لقد كان يمكن للحزب أن يُعيد إنتاج نفسه، أن يُراجع دون أن ينهار، أن يتواضع دون أن يسقط، أن يعيد تموضعه دون أن يعتذر من أعدائه، وأن يفتح الباب لشعبه لا لأجهزة الأمن والحدود المرسومة بالدم.
لكن ما جرى ليس مراجعة، بل دفنٌ بلا عزاء، إنهاءٌ بلا وضوح، واستقالة من الحلم بلا بديل.

الجواب عندكم... والسكوت عندنا موجع.
عندكم أنتم الذين صنعتم الفكرة، وزرعتم الحلم، وحملتم الرايات في شتاء الجبال.
الجواب لا عند من خانوا، ولا من صفقوا، ولا من هربوا.
أما نحن، فسكوتنا موجع...
يشبه صلاة على قبر لا نعرف إن كان نهاية الحكاية... أم بدايتها.

فهل يكون هذا البيان نهاية الطريق؟ أم مجرّد منعطف في درب لا يزال طويلاً؟ وهل نملك نحن، الشعب، الحق في أن نسأل... عن الخطأ؟ عن الدم؟ عن المصير؟ عن القبور؟

السكوت جريمة أحيانًا...لكن حين يكون السؤال موجعًا، يصبح الصمت صلاةً. فهل من مُصغٍ في هذا الضجيج؟

البارزاني وكسر الجليد

احمد آلوجي

تعيش القضية الكوردية لحظة سياسية معقدة، تتقاطع فيها السياسة المحلية مع السياسات الإقليمية والدولية، وتتوزع أوراقها بين ثلاث ساحات رئيسية، العراق وسوريا وتركيا.

وفي هذا السياق المتشابك، برز مجدداً اسم الرئيس مسعود البارزاني، ليس بوصفه فاعلاً محلياً ضمن إقليم كوردستان، بل كأحد صناع التوازنات في المشهد الكوردي المتعدّد الأقطاب.

هذه العودة لا تعني بالضرورة تصعيداً لدور جديد، بل استعادة تدريجية لوظيفة سياسية لطالما لعبها البارزاني في إدارة العلاقات الكوردية ـ الكوردية، وفي التوسط غير المباشر بين الأطراف الكوردية والدول ذات الصلة.

منذ بداية عام 2025، فرضت التطورات الإقليمية المتلاحقة إيقاعاً جديداً على ملف الكورد. التوتر المتصاعد في لبنان، الانهيارات في اليمن، التصعيد في فلسطين، وأخيراً التحولات الدراماتيكية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، أعادت القضية الكوردية إلى طاولة الاهتمام الدولي، ودفعت القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، إلى البحث عن قنوات كوردية يمكنها ضبط الإيقاع المحلي بما يتوافق مع الأهداف الدولية في الحد من الفوضى، واحتواء النفوذ الإيراني والتركي.

في هذا المناخ، تحولت هولير مجدداً إلى نقطة ارتكاز. الحضور السياسي المستقر للحزب الديمقراطي الكوردستاني، بقيادة الرئيس مسعود البارزاني، والعلاقات الدبلوماسية المتراكمة لحكومة إقليم كوردستان خلال العقدين الماضيين، جعلته شريكاً قابلاً للتعامل في أعين الفاعلين الدوليين.

ويُقرأ انعقاد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكوردي في مدينة قامشلو في نيسان 2025 كجزء من هذه العودة المنظمة لدور البارزانيين، ليس من باب القيادة السياسية الرمزية فحسب، بل كمظلة تفاهم يمكن أن تجمع الأطراف المتباينة داخل الحركة الكوردية في كوردستان سوريا.

الأمر لا يقتصر على الساحة السورية فقط، ففي تركيا تتزايد المؤشرات على نضوج ظرف سياسي جديد يعيد فتح ملف التسوية بين الدولة التركية وحزب العمال الكوردستاني، بعد سنوات من الجمود.
ومع أن العملية ما تزال في بداياتها، إلا أن الرسائل الصادرة عن قائد حزب العمال الكوردستاني عبد الله أوجلان من داخل سجنه، والتي تشير إلى الرغبة في ادخال البارزاني كطرف ثالث ضامن في المعادلة، استنادا إلى تجارب سابقة لعب فيها هذا الدور.
التحرك الفرنسي الأخير، عبر زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى هولير، ليس معزولاً عن هذا السياق.

الرسالة الواضحة من هذه الزيارة هي الاعتراف الدولي بالدور الوظيفي للبارزانيين في ضبط التوازنات الكوردية ـ الكوردية، والتوسط بين الكورد والدول الإقليمية وخاصة الإدارة الانتقالية في دمشق. ولا يمكن فصل هذا التحرك عن مساعي الدول الغربية في بناء شبكة شراكات محلية تضمن الحد الأدنى من الاستقرار، وتحد من الفوضى التي تسببت بها انسحاباتها العسكرية أو فشل مشاريعها السياسية في مناطق أخرى من الشرق الأوسط.

لذلك نرى أن الحضور المتزايد للرئيس مسعود البارزاني على الساحة الإقليمية يعكس حقيقة سياسية مفادها أن غياب الأطر التمثيلية المشتركة للكورد، وانقسامهم بين جبهات متباينة سياسيا وأيديولوجيا، يفتح المجال أمام قيادة تمتلك توازنا بين القبول الشعبي والإقليمي والدولي.

ويعد دور البارزاني هو الأكثر قدرة على التوسط وترتيب الأولويات الكوردية في سياق إقليمي لا يحتمل الفوضى ولا يسمح بالفراغ.

ناشطون انتقائيون.. ملكيون أكثر من الملك

شيخو عفريني

في المشهد السوري عمومًا، والكوردي خصوصًا، جرت خلال السنوات المنصرمة من اندلاع الثورة أحداث وتراجيديات يصعب على المرء التطرق إليها لشدة فظاعتها ووحشيتها. وبعد سقوط الأسيد، ورغم أن القصف الجوي والبري قد توقف في أغلب المناطق، فإن الانتهاكات والتجاوزات ما زالت مستمرة، وإن بدرجات متفاوتة.

ما شدّ انتباهي هو ذلك التضامن المفرط والتعاضد غير المتوازن مع أحداث تجري هنا وهناك، من قبل ناشطين كرد انتقائيين، حتى باتوا ملكيين أكثر من الملك، في حين يغضون الطرف عن الانتهاكات التي حدثت وتحدث في مناطقهم الكوردية، في الجزء الملحق بسوريا من كوردستان.
كما هو معلوم، تخضع مناطقنا الكوردية اليوم لسلطتين اثنتين:
الأولى: عفرين ونواحيها السبع، إضافة إلى مدينتي سري كانيه وكري سبي وقراهما، والخاضعة لسيطرة تركيا والفصائل التابعة لها تحت مسمّى «الجيش الوطني السوري».
الثانية: مناطق الجزيرة وكوباني، والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وإدارتها الذاتية.
في كلتا المنطقتين وقعت انتهاكات مروّعة: في عفرين، طالت البشر والحجر والشجر.
أما في مناطق قسد، تمثلت في الاغتيالات السياسية، وسلب الطفولة، واختطاف الأطفال، في تحدٍ صارخ لمذكرة التفاهم الموقّعة عام 2019 بين فرجينيا غامبا ومظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، والتي نصّت على منع تجنيد الأطفال وإعادتهم إلى ذويهم.

وبالعودة إلى ما قبل سقوط الأسد، نلاحظ أن معظم من يدافعون اليوم عن قضايا تدور خارج نطاق مناطقهم، ظلّوا صامتين أمام أفظع الانتهاكات التي وقعت في عفرين وقامشلو، ولم يُبدوا أي تضامن يُذكر مع العوائل التي تعرّضت لانتهاكات ممنهجة، كما يفعلون اليوم تجاه قضايا تجري بعيدًا عن مناطقهم بآلاف الكيلومترات. لو أن هؤلاء تضامنوا مع عوائل المختطفين وضحايا الانتهاكات في عفرين، لأحدثوا أثرًا ملموسًا في الرأي العام، ولربما أجبروا المنتهكين على الحدّ من ممارساتهم.
خلاصة القول
هناك دائمًا مهم وأهم والأهم، وتبقى الأولوية للمواضيع الكردية حين يكون الانتهاك في القلب لا في الأطراف.
ليتهم تضامنوا مع الطفلين اللذين اختُطفا بعد انعقاد الكونفراس في قامشلو، كما تضامنوا مع قضايا بعيدة؛ لأعيد الطفلان بفضل الضغط الإعلامي، وماذا عن المظلوم الذي تعرض ويتعرض لأبشع الانتهاكات في عفرين؟
لو أنهم تضامنوا معه، لربما تغيّر المشهد بأكمله.

ندعو كافة الأطراف المعنية بالتدخل لإعادة الأطفال القصر ووضع حد الانتهاكات المستمرة في مناطقنا الكوردية.

وفد من فرع إقليم كوردستان لاتحاد الطلبة يجري جولة تنظيمية في مخيم كويلان

قام وفد من فرع اقليم كوردستان بجولة تنظيمية إلى مخيم گويلان تفعيل محلية كويلان اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني _روژ آڤا فرع اقليم كوردستان بتاريخ 2025/5/9 وفي إطار نشاطاته المتواصلة لخدمة الطلبة والشباب.

وتم الاطلاع على وضع التنظيم، حيث تم تفعيل محلية كويلان، وشرح آلية العمل التنظيمي وتوزيع المهام من أجل سير العمل هناك خدمة للطلبة والشباب..

زيارة وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني - روجآفا إلى ثانوية ديرك في مخيم دوميز 1

قام وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني - روجآفا بزيارة إلى ثانوية ديرك الواقعة في مخيم دوميز 1، حيث كان في استقبالهم مدير المدرسة وعدد من الكادر الإداري.

وخلال اللقاء، جرى التباحث حول أوضاع الطلبة، ومستويات التحصيل الدراسي، وبعض التحديات التي تواجههم.
كما ألقى مسؤول شؤون الطلبة في الفرع محاضرة توجيهية تناولت كيفية التحضير للامتحانات، بدءًا من الأسبوع السابق للامتحان، مرورًا بيوم الامتحان، وانتهاءً بما بعد الانتهاء من الامتحان، حيث تم التطرق إلى جميع هذه المراحل بشكل مفصل.

وفي ختام الزيارة، قدّم وفد الاتحاد شكره لإدارة المدرسة على حسن الاستقبال والتعاون، كما عبّرت إدارة المدرسة عن تقديرها لهذه المبادرة الهادفة.

مدينة زاخو تنظم فيستيفال «شال وشبك الكوردي

شهدت مدينة زاخو تنظيم فيستيفال «شال وشبك الكوردي»، أحد أهم المهرجانات الثقافية التي تحتفي بالزيّ الكردي التقليدي، وسط أجواء احتفالية شارك فيها العديد من المؤسسات الثقافية والمجتمعية، من بينها محلية اتحاد الطلبة التي حضرت الحدث
وجاء حضور ممثلي مكتب فرع زاخو اتحاد الطلبة كل من السادة
نافدار محمد حمو عضو هيئة الفرع مسؤول تنظيم زاخو
رشاد حمك مسؤول محلية زاخو
علي حسين عضو مكتب تنظيم - مكتب علاقات-
شفكر مراد مكتب الانشطة الفنية و الثقافية انطلاقًا من إيمانهم بأهمية الحفاظ على التراث الكردي وتعزيزه بين الأوساط الشبابية والطلابية، حيث تفاعلوا مع فقرات المهرجان المتنوعة، التي شملت عروضًا للأزياء الكردية، وأغانٍ فلكلورية، ومشاهد تمثيلية تُجسد الحياة الكردية القديمة.
وأكدوا خلال مشاركتهم أن حضورهم في هذا الحدث الثقافي يأتي تأكيدًا على وقوف الاتحاد إلى جانب المبادرات التي تحيي التراث، وتربط الجيل الجديد بجذوره، مشددين على أن الطلبة يشكلون ركيزة أساسية في حماية الهوية الثقافية وتعزيزها في الحرم الجامعي وخارجه.
كما أعرب الحاضرون عن تقديرهم للجهود الكبيرة التي بذلها القائمون على تنظيم الفعالية، مؤكدين أن زاخو باتت تمثل رمزًا للتنوع الثقافي والحفاظ على التقاليد الكردية الأصيلة.
يُشار إلى أن فيستيفال «شال وشبك الكوردي» يُنظم سنويًا بهدف تعزيز روح الانتماء، والتشجيع على ارتداء الزيّ الكردي التقليدي، والتعريف بقيم المجتمع الكردي وتاريخه العريق، في جو يسوده الفخر بالهوية والوحدة الثقافي

محاضرة توعوية خاصة بالتحضير والدراسة قبل الامتحانات

في إطار نشاطاته المتواصلة لخدمة الطلبة والشباب، قام وفد من محلية دوميز بزيارة إلى مدرسة ديريك المختلطة، حيث تم تنظيم محاضرة توعوية خاصة بالتحضير والدراسة قبل الامتحانات، قدمها الأستاذ كوران وركز خلالها على أهمية تنظيم الوقت والاستعداد النفسي والمعرفي لخوض الامتحانات بنجاح
كما ألقى الرفيق سردار كلمة خلال الزيارة، تحدث فيها عن الدور الذي يقوم به الاتحاد في خدمة الطلبة والشباب بالإضافة إلى مساهماته المستمرة في دعم المسيرة التعليمية والثقافية..
تأتي هذه الزيارة ضمن سلسلة من النشاطات التي يعتزم الاتحاد تنفيذها بهدف دعم الطلبة أكاديميا وتوعويا في مختلف المراحل الدراسية..

وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني – روج آفا يزور ثانوية بيام في مخيم فايدة

زار وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني – روج آفا ثانوية بيام في مخيم فايدة بمحافظة دهوك، حيث التقى بإدارة المدرسة وتباحث حول أوضاع الطلبة مع اقتراب نهاية العام الدراسي والاستعداد للامتحانات النهائية.
تناول اللقاء أبرز التحديات التعليمية التي يواجهها الطلاب داخل المخيم، وخاصة في هذه المرحلة الحساسة، مؤكدين على ضرورة توفير أجواء مناسبة للدراسة والدعم النفسي والمعنوي للطلبة. كما شدد الوفد على أهمية التنسيق مع الجهات المعنية لتذليل العقبات، وأعرب عن استعداد الاتحاد لتقديم الدعم اللازم بما يخدم مصلحة الطلبة ويعزز من فرص نجاحهم.

وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژ آڤا يزور قناة ولات تي في

قام وفد من فرع إقليم كوردستان بزيارة رسمية إلى مقر قناة ولات ، وذلك بمناسبة مرور عام على انطلاق مخيم البارزاني الأول يوم الأربعاء الموافق 30 نيسان 2025،
هدفت الزيارة إلى توثيق العلاقات وتعزيز التعاون المشترك بين الاتحاد والمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلت خلال دورة المخيم.
وقد أعرب مسؤولو القناة عن ترحيبهم بهذه المبادرة، مؤكدين استعدادهم للتعاون مع الاتحاد في جميع المجالات التي تخدم تطلعات الطلبة والشباب

كونفرانس مؤسسة بارزاني الخيرية بعنوان «داعمون دائماً»

شارك فرع إقليم كوردستان في كونفرانس مؤسسة بارزاني الخيرية بعنوان «داعمون دائماً» بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٥ الذي سلّط الضوء على مشاريعها في مساعدة أهلنا داخل كوردستان سوريا، وفي مخيمات إقليم كوردستان أيضاً.
خلال المؤتمر، استعرضت المؤسسة أبرز إنجازاتها في المجالات الإنسانية والإغاثية،
كما كشفت عن خططها المستقبلية لتوسيع نطاق مشاريعها الخيرية داخل الأراضي السورية،
بما يعكس التزامها المستمر بقضايا اللاجئين والنازحين ودعم المجتمعات المتضررة.
كما كشفت عن مشاريعها الخيرية المستقبلية على الأراضي السورية.

كلمة الاتحاد

مرفان بادیني

طلبتنا بين الأمل والمصير المجهول

في كل عام تمثّل امتحانات شهادتي التعليم الأساسي (الإعدادية) والثانوية العامة لحظة مفصلية في حياة آلاف الطلبة السوريين، كونها البوابة التي تحدد مسارهم الأكاديمي والمهني وتؤسس لمستقبلهم العلمي، وتزداد أهمية هذه المرحلة في ظل ما تحمله من طموحات وآمال عريضة لدى الطلبة وذويهم ممن لا يدّخرون جهداً في دعم أبنائهم سواء نفسياً أو مادياً لتجاوز هذا الاستحقاق المصيري بنجاح.
غير أن الواقع في محافظة الحسكة ومناطق كوردستان سوريا يحمل صورة مغايرة تماماً. فعلى الرغم من اقتراب موعد الامتحانات النهائية، لا تزال المراكز الامتحانية الرسمية التابعة لوزارة التربية السورية غائبة كلياً عن المنطقة، ما يُبقي أكثر من 28 ألف طالب وطالبة من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في حالة من الترقب والقلق الشديد، ويضع مستقبلهم الدراسي على المحك.
في ظل هذا الغياب يجد الطلبة أنفسهم أمام خيارات صعبة فإما التوجه إلى محافظات أخرى مثل حلب ودير الزور لتقديم الامتحانات هناك مع ما يرافق ذلك من مشقات كبيرة وتكاليف باهظة تفوق قدرة معظم الأسر في ظل الظروف الاقتصادية المتردية أو الرضوخ للأمر الواقع والقبول بضياع عام دراسي كامل بما يحمله من آثار نفسية وتربوية مدمرة.
وعلى الرغم من الاعتصامات التي نظمها الطلاب وذووهم أمام مكتب منظمة "اليونيسيف" في مدينة قامشلي والتي استمرت لأيام للمطالبة بحلول عاجلة وسماح وزارة التربية بفتح مراكز امتحانية داخل المحافظة لا تزال الاستجابة غائبة وسط تعقيدات المشهد السياسي بين حكومة دمشق والإدارة الذاتية، حيث يدفع الطلبة ثمن هذا الانقسام وتضارب الصلاحيات.
لقد بات من الضروري والملحّ أن تتحمل الجهات المعنية مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية تجاه هؤلاء الطلبة بعيداً عن الحسابات السياسية الضّيقة، وذلك من خلال تأمين مراكز امتحانية رسمية وآمنة في مناطقهم تحفظ لهم حقهم الطبيعي في التعليم وتمنحهم الفرصة لخوض الامتحانات بطمأنينة واستقرار.
إن استمرار الوضع الراهن لا يشكل فقط تهديداً لمستقبل آلاف الطلبة بل يمثل أيضاً مساساً مباشراً بحق أساسي من حقوق الإنسان وهو الحق في التعليم.

وهو ما يستدعي تدخلاً فورياً ومسؤولاً يضع مصلحة الطلاب فوق أي اعتبار آخر، ويؤمّن لهم الظروف المناسبة للتقدّم لامتحاناتهم كما هو حق لكل طالب سوري أينما وجد.

الإعلام السوري والدفع نحو الخطوط الحمر من جديد

زينة عبدي

هل من المنطق بعد سقوط المنظومة الأسدية تكرار سيناريو الإعلام نفسه في تعامله مع القضايا الحساسية؟ وهل هو فرض عين على الإعلام أن يمارس المعايير التي تملي عليهم اعتقاداتهم العشوائية (دون النظر فيها إن كانت مناسبة وصحيحة مهنياً أم لا) بمنأى عن المعايير المهنية والأخلاقية العالمية؟ أم أنه باتت الوراثة التقليدية من الأنظمة المستبدة والالتزام بها معياراً إعلامياً وصحفياً صريحاً لا يجوز المساس به إطلاقاً، وبمحض الإرادة معلّقاً بالخيط الأزلي للإعلام والمتهالك بعينه، إلا أنه يتم تحديثه حسب الرؤى التي تتوافق مع ما يرونه الأنسب لفكرتهم وكلنا يعلم الفكرة لا تموت!

حالة العمل الإعلامي والصحفي التي يتم العمل بها وعليها الآن خارجة عن سياق المعايير المهنية الصحيحة والسليمة إلا ما ندر في ظل التشرذم الذي يسود بنيته التحتية المبادة، وهذا ما كنا نخافه صحفيات وصحفيين، والذي سيدفع بنا وبجدارة ممارسة عملنا الصحفي أو الإعلامي بالطريقة ذاتها كما سبق نفتقد فيها إلى المهنية، وهذه تعتبر من أعقد الأمور ما أمكن العمل به وأخطرها على مستقبل الصحافة والإعلام لطالما حلمنا به بالمشهد الذي نبتغيه، وهذا ما يجبرنا وبصلاحيات لم يسبق لها مثيل أداء دورنا التقليدي المبني على الخوف والتخوف من القمع دون إحداث أي تغيير جوهري يحترم المعايير المهنية والأخلاقية والالتزام بهما لتحقيق أدنى قدر من المسؤولية تجاه نقل الحقيقة وإيصال رسالتنا الصحفية والإعلامية بعيداً عن مص دماء حريتها والتي تتنافى مع الوجود الحقيقي للحدث وتغطيته.

أؤكد أنه لا حياد في الصحافة إطلاقاً، ولكن استخدامنا وتغطيتنا صحافةً وإعلاماً للأحداث بأساليب نكرة جداً تنافي القيم والمبادئ والمعايير الصحفية وتوظيفها لصالح الاستقطابات الأيديولوجية والسياسية يعتبر أمراً مرفوضاً إعلامياً ومجتمعياً، وبالتالي الخسارات المهنية تتوالى واحدة تلو الأخرى ولاسيما مصداقيتها التي هي عماد بنائها أولاً وأخيراً، وحالما نفقدها لن يربطنا بهذه المهنة أي رابط أو صلة وصل مهما تعددت فرص العمل بها على مدار قرون والتي تمنح كما العادة المؤسسة او الصحفي شهادة خبرة في المجال.

على الإعلام أن يدرك حقاً أسباب توجههم وموالاتهم لسلطة الأمر الواقع وماهية تخبطهم الحقيقي الذي يخلق أزمات فعلية تفتك بالمجتمع كما قضية «ميرا ثابت»، والذي بدوره يشكل انطباعاً سلبياً عن هذه السلطة كما كان في العهد السابق والذي كان مقبوعاً ومقموعاً ورهن إشارة للسلطات الأمنية، كما يتوجب التمايز والتميز في ممارساتهم الصحفية والإعلامية والبدء بتغييرات جذرية كما تمت العهود منذ شهر يناير الماضي، والتي كانت متبلورة على أسس طائفية كما تغطية قضية تعرض طلبة دروز من السويداء للاعتداء في حمص بتاريخ 28 نيسان الفائت، والتي شكلت بدورها شرخاً شاسعاً في الوسط الصحفي والمحلي.

على مدار أربعة عقود من الاحتكار المستمر للعملية الإعلامية وإضفاء طابع وصبغة أمنية عليها يفرض الآن على البيت الصحفي أو الإعلامي الداخلي ترتيب أوراقه في المرحلة الآنية والتي زادت فيها وتيرة الاستقطاب بل وزادت حديتها في أروقة المجتمع السوري في ظل حملات ممنهجة تحاك ضد فئات أو طوائف معينة وهذا ما عززه الإعلام عبر بث رسائل منمقة بعبارات مناطقية وإقصائية وطائفية مشحونة بخطاب كراهية يؤلم حد الانهيار بتجاوزه للتنمر إلى التبرير الكامل لسفك الدماء والتحريض على كل من يحاول قول الحقيقة أو نطق كلمة «لا».

الغياب الكامل لملامح الإعلام السوري الجديد وما يرافقه من فوضى وقلق وغياب الثقة بينه وبين الجمهور وبينه وبين جميع العاملين فيه يشكّل حلقة ضعف له كما كان التوظيف الدعائي مسبقاً، وهذا ما يفرض عليه وضع استراتيجية شاملة لإصلاح ما تبقّى وإعادة هيكلته أولاً والعمل على صياغة رؤى جديدة بأطر مهنية وقانونية وتنظيمية تناسب العمل ضمن المجال بما يتواءم مع الثورة الرقمية التي باتت جزءاً أساسياً منه ثانياً، كما يجب أن تضمن هذه الرؤى ترسيخ وتعزيز لما يسمى بالثقافة الصحفية والإعلامية لدى الصحفيات والصحفيين بصورة عميقة لتدارك وتجنب الفهم الخاطئ لمفهوم الإعلام والصحافة وتجنيبهما الممارسات غير المهنية وخاصة تلك المرتبطة باستغلالها كأداة وفق ما تقتضيه مصالح السلطة أو بعض الشخصيات الاعتبارية

إطار الإعلام السوري الجديد لم يعد مقبولاً منذ سقوط النظام وإلى الآن رغم محاولته الإظهار والتظاهر بصورة ممزوجة بالحرية، إلا إن صلب القضية أعقد مما نتخيل وحالما يقع حدث ما لا نشاهد سوى التطبيل والموالاة بنمطية فظيعة محملة برسائل تبثّ في نفس الصحفية والصحفي الرعب وهذا ما يجعله في تخبط من أمره أثناء أدائه عمله الصحفي، الأمر الذي يضع سقفاً لتحركاته المهنية المأزومة مع مراعاته للخطوط الحمراء التي يتم وضعها من قبل سلطة الأمر الواقع بل والالتزام بها بات فرض عين.

نحن نفتقر الآن إلى تأسيس إعلام وصحافة يستند على محتوى ذي تنوُّع يوافق رسالة الإعلام الحقيقية، والخطاب الإعلامي العام الموحد بدلاً من الخطاب المضاد الذي يؤدي بدوره الوقوع في فخ التضاربات المهنية التي تشتت الجمهور، وبالتالي ضياع البوصلة الاحترافية الحقيقية للإعلام لتكون على الضد من حقيقة الأحداث، وبالتالي شراء الذمم وتصبح الفضائح المهنية مستشرية ومتفشية، ناهيك بالعمل المؤسساتي الغارق في الهدم ضمن المؤسسات الإعلامية وسفك دماء استقرارها.

يبقى السؤال الذي يبادر بنفسه ويصول ويجول على الدوام في أذهاننا:

هل الإعلام الجديد سيتقبل منا نحن الصحفيات والصحفيين النقد بشكل واضح دون الالتفاف عليه في محاولة منه لطيه بالكتمان والتستر ورفضه للتضييق على حرية الرأي والتعبير بعيداً عن الديمقراطية، أم أنه سيفكّر بطريقة أخرى يلملم شتاته والصحافة وبالتالي توسيع هامش الحريات ومساعدة الفضاء الخاص به في ممارسة دوره الرقابي على اعتبارها السلطة الرابعة، واتخاذ خطوات جدية وجديرة تتطلب قفزات نوعية تدريجياً للوصول إلى مسار العملية الإعلامية النزيهة والحرة التي نريده باعتبار أن الصحافة الحرة هي إحدى أهم الركائز الأساسية للتحول والانتقال الديمقراطي.

إجازة

رشاد شرف

آه.. كم أنا غبي يا!

ياما حذّرتني أن أترك هذه اللعبة..(من ليس لديه حظ لا يتعب ولا يشقى).

قلتَ لي: إنّ الإله يراقبك ويساهر ليوقعكَ في الفخ.. إن لم يجد وسيلة لِمَنْعِكَ من اللعبة فسوف يأتي بقدره ويقول لك ها أنذا.

لكنني أعيدُ الكَرَةَ منذ عشرين عاماً، مُنذْ كنتُ في السن الخامسة عشرة، كلما رأيتُ فتاةً نبض لها قلبي، أحمل كلَّ رجولتي وثقافتي ودهائي لكي أختلي بها، وأبوح لها عمّا في جعبتي من إلهام وحب، لكن، دائماً، الظروف لا تسعفني. عشرون سنة.. عشرون خيبة أمل.

لن أسرد لكم كل حكاياتي لكيلا تفقدوا رجولتكم..

عَشِقْتُ طالبة في نهاية المرحلة الثانوية وأنا مدرّسها، عزّمتني مرات عديدة إلى بيتهم، كنتُ أأبى وأنتظر اللحظة الحاسمة.

ذات أصيلٍ قالت لي: إنها وحدها في الدار.

ذهبتُ إليها وجسمي محمّلٌ بالخجل والارتباك، استقبلتني بلباسٍ يُشَهّي الحجر، دخلتْ أمامي إلى الغرفة بعد أن نشفتْ آخر نقطة دماءٍ في عروقي... قلتُ أريدُ ماءً.. ماء.. تعالتْ أصوات الجيران.. ماء.. ماء.. ما..

إنه حريقٌ شبَّ في منزل جارهم الملتصق بمنزلهم، فطوقونا والنارَ من كل الجهات فانسحبْتُ من المعركة المائية كثعلبٍ ينفلتُ من بين أنياب الكلاب. يقولُ لي صديقي: يا أخي تزوج، وهَدِّئ من بالك، أمضيتَ عقدين من الزمن وأنت تجرُ ذيول الفشل.

لا يا صديقي لن أتراجع عن قراري، فالذي لا يحبُّ لا يمكن أن يبدع، وما ينقصني عن أترابي ألا أستحق أن أُقبِلَ فتاةً ونتمشى في حديقةٍ أو نسبح ساعةً في نهرنا الجميل...؟

واللّهِ لن أتزوج كما تزوج أبي.

الواقعةُ حصلتْ وأبي في الخدمة، تسلم برقيةً أنَّ غداً عرسه.. حكَ قفا رأسه.. يا إلهي من تكون؟

ممم.. لا يهم مادام الأهلُ خيّروها لي.

زفوه بالطبل والمزمار والعرقُ يسيلُ من لفافته.. أمعن في الراقصات من حوله فوقعت عيناهُ على إحداهن، همس إلى الذي بجانبه: آه.. لو كانتْ هذه عروستي.

فردّ ضاحكاً.. أنها بعينها عروسك، فطار المسكين فرحاً، لأنه حقاً ماكان يعرفها البتة وهي ترقص بمقربة منه.

أتريدني أن أمثل هذه المهزلة..؟ والشهادة الجامعية.. هل أدعها للفئران والغبار..(أم أشرب مايتها)؟

آه يا صديقي لو كنت نسراً تراقبني من الأعلى، يُخَيَّلُ إليّ أنَ الإله اليوم في إجازة.

إنها لا تشبه مثيلاتها، تصغرني بعشر سنين.. قَدّ ممشوق كغصن البان، شفتان عسليتان من الشهد، وعينان تشرقان منهما الشمس ولا تغيب.

عندما رأيتها ابتسمت لي فهرولتُ إليها.. رحبت بي معجبةً، طلّبتُ منها أن نذهب إلى الحديقة ولم تعارض.

تحت ظل شجرةٍ واريةٍ عن الأنظار مسدتُ شعرها وعصرتُ ....و....و.... وعندما أصبحت شفتاها بين شفتي سرتْ برودةٌ في خلجات جسدها.. وقتئذٍ أيقنتُ بأنَّ الإله ما كان في إجازة.

سقف توقّعات

عبدالحميد جمو

مررتُ في حياتي، إن صحّت تسميتها «حياة»، بالكثير من الخيبات. لم يسبق لي أن دخلت معركة وخرجتُ منها منتصراً؛ كلّ النّزالات التي خضتها في حياتي المفروضة كانت هزائم.

أولى الهزائم كانت مع ولادتي، حين هاجمني القدر في نزالٍ غير متكافئ، فسلب روح والدي ولم أبلغ بعدُ عامي الثاني. ومن هنا بدأت انكساراتي.

ثم توالت الهزائم. كنت أنهزم في الألعاب التي كان أبناء الحي يتكاتفون فيها ضدّي ويقصونني منها مهزومًا، وعلى وجوههم علامات النصر، بينما أنكمش على ذاتي، تواسيني دموع عيني.

أثناء لحاقي بالمدرسة، كان التلاميذ يسيرون في مجاميع، يتجهون نحو حانوت «عمو كوركيس» يشترون ما يحلو لهم، وأنا أنظر خلسةً لما بين أيديهم، وأدسّ يدي في جيبي الخالي، والمثقوب أصلًا.

هُزمتُ في كلّ السجالات والمناقشات التي كانت تُدار بيننا بعد أن بلغنا سن الرشد. أصبحنا شبابًا، ولم يلتفت أحدٌ إلى رأيي. وإن كنتُ صائبًا، كانت الكفّة دائمًا راجحة لمن لديه نفوذ. كانوا يمدحون بعضهم ويستهزئون بآرائي.

حتى بعدما أصبحتُ شابًا يعتمد على نفسه في العمل، كان بعض «الأصدقاء» يستغلون نقطة ضعفي، يمدحونني بالكلام المعسول الذي افتقدته طيلة حياتي، ثم يستغفلونني ويقضون سهراتهم على حسابي، بينما يحتفظون هم بما في جيوبهم.

أثناء تأديتي الخدمة الإلزامية، رغم أنني كنت ذا هيبةٍ والجميع يهابني، كنت أشعر بالرهبة أمام أبناء بلدي، كنت أخاف دائمًا أن يذكروا تاريخ هزائمي.

حتى في الحب... هُزمت.

هزمتني أحلامي، كسرني أخي وأبناء عمومتي، هزمتني أختي وكلّ من أعرفهم. كنتُ، وما زلت، أتلقّى الهزائم على أيديهم. في مضمار الهزائم وكيل الانكسارات، خرجتُ بعبرة واحدة: ألا أرفع سقف توقّعاتي. ففي الحياة العمليّة، عرفتُ أن للراتب حدًا يقف عنده، لا تستفيد بعده من العلاوات. يسمّونه «سقف الراتب». ومهما بقيتَ على رأس العمل، لن تحظى بعلاوة إلا نادرًا، وإن حصلت، فستكون ناقصة.

عند هذا الحد، وضعتُ حدًا لكلّ مكنوناتي من مشاعر وأفكار وأحلام.

حين أرى أبنائي يحقّقون إنجازاتٍ عجزتُ أنا عن تحقيقها، يرقص قلبي فرحًا، أشعر حينها أنّني انتصرتُ لأوّل مرّة. ومع ذلك، لا أبوح بما في داخلي، فهناك ما يمنعني من إظهار فرحتي. أكتفي بالمباركة لهم ببرود، لكن ما يسيل على خدّي يُترجم ما يجول في خاطري، وأعتقد أنهم يستطيعون قراءته.

لذلك، أتعجّب كثيرًا من الذين لا حدود لسقف توقّعاتهم. أعرفهم جيّدًا: مهزومون مثلي، بل أكثر منّي. كيف لهؤلاء أن يشعروا بتلك الغبطة، وهم محكومون بالسراب؟ على ماذا يعوّلون؟ ما هي المكتسبات التي جنَوْها حتى يحيطوا أنفسهم بهذا الكمّ من التفاؤل؟

من خلال تجاربي، وبعيدًا عن الاستسلام، أضع حدًا دائمًا لما أُحقّقه من مكتسبات. لا أُفاخر بإنجازاتي العقيمة، ولا أرفع سقف توقّعاتي التي لا أجد فيها ما يدفعني لبناء مملكة أحلامي المنهارة.

لا أستبق الأمور أبدًا، وهذا ما علّمتني إيّاه هزائمي المتكرّرة. في مباريات كرة القدم مثلًا، لا أنحاز لفريقٍ دون آخر، أكتفي بالمشاهدة والمتابعة، حتى تُحسم النتيجة ويُعلن الفائز.

مرايا

علي جزيري

من داخل «القفص»...!

مقولة ماركس الشائعة: (إن التاريخ يعيد نفسه، مرة على شكل مأساة وأخرى على شكل مهزلة)، تذكّرنا بمقولة طالما ردّدها غرامشي: (القديم يحتضر، والجديد عصي على الولادة). والمقولتان السالفتان تقاربان المخاض العسير، الذي ينتاب المشهد السوري المأزوم الذي يهيمن عليه الفتنة والتهور، ويكتنفه مأزق كارثي للانجرار نحو الهاوية.

أجل، ففي هذا المنعطف، من الطبيعي أن ينتاب المكوّنات السورية قاطبة المزيد من القلق على مستقبلها، لأن التركيز على مبدأ «المساواة»، أعني المواطنة المتساوية، الذي سبق أن لاكته الألسن منذ نشوء سوريا عقب سايكس - بيكو، لم يضمن الهدوء والسكينة لمكوناتها القومية والدينية والمذهبية قط، مثلها في ذلك كمثل العراق، الذي نصت دساتيره في أعوام 1925 و1958 و1964 و1968 على ذات المبدأ، بيد أن العراقيين لم يحصدوا سوى الخيبة، مما زاد من ترسيخ الإحساس بالغبن لدى المكوّنين الشيعي والكردي تحديداً، ولم ينعم العراق بالحرية إلا بعد سقوط الطاغية، ووضع دستور جديد يرتكز على مبدأ «الشراكة الحقيقية» في رسم مستقبل البلاد من قبل كافة المكوّنات بما في ذلك السنّة، واعتماد «اللامركزية المتمثلة بالفيدرالية في الحكم».

ولسبر أغوار الشأن السوري، نواجه مخاضاً غير طبيعي، يوحي للمراقب الحصيف بأن ولادة المولود الجديد عسرة، وقد يجهض المولود إن لن تكن الولادة قيصرية؛ ومن المفيد قوله إن المجتمع الدولي يتحمّل وزر ذلك، بمواقفه الرمادية التي يندى لها الجبين، بعد أن غضّ الطّرفَ عن انتهاكات النظام المقبور من جهة، وتسليم مفاتيح البلاد على طبق من ذهب لإدارة جديدة تربعت على قمة الهرم باتفاق دولي وإقليمي من جهة أخرى.

وقد استوقفني مؤخراً وزير الخارجية الشيباني بقوله: (نؤمن أن الطريق إلى الاستقرار يمرُّ عبر الحوار والتشارك الفعلي بين جميع المكونات، بعيداً عن الاملاءات)، بيد أن من الضرورة بمكان اقتران الأقوال بالأفعال أولاً، كما لا يمكن الاحتكام لمصداقية هذا القول، مادامت الإدارة الجديدة - والشيباني أحد أعمدتها - تنصاع للاملاءات التركية ثانياً.

ولعلنا لا نجانب الحقيقة حين نقول إن الوضع قاب قوسين أو أدنى من الانفجار، ففي الأمس القريب ساد الجنون في الساحل واستبيحت دماء غزيرة، ومؤخراً جرت أحداث ضارية في جرمانا وصحنايا، إثر شائعة واهية حيكت في أن درزياً أساء للنبي؛ وبعد إزهاق المزيد من الأرواح، تبيّن الغي من الرشد، وتأكدت للجميع أن الصورة كانت مزيّفة، تم إعدادها وفق الذكاء الاصطناعي. وهب أنَّ شخصاً ما قد أساء فعلاً، كان يفترض أن يحاسب وحده، لا أن تؤخذ طائفة الموحّدين الكريمة قاطبة بجريرته، ثم أعقبتها مسيرة بالصوت والصورة لمتطرفين أدمنوا على ارتكاب الجرائم، وهم يهددون الكُرد، ويرددون: (جايين، جايين... راح نقلب صناديق «البويا» على رؤوسكم) ... فتأملوا مبلغ الحقد الدفين الذي يعتمل في نفوس أولئك المتوحّشين، وثقافة الكراهية التي اعتادوا على اجترارها وترويجها...!

من هنا، نناشد العقلاء بلجم هذه القوى المنفلتة من عقالها، والتي تنفخ في النار، فالفرصة التاريخية مازالت سانحة لرسم ملامح سوريا الغد، على أسس الحوار الجاد، وعقد اجتماعي يعترف بحقوق سائر المكوّنات في بناء بلد تعددي وديمقراطي، وتجاوز سياسات التهميش والإقصاء التي انتهجها النظام البائد للخروج من هذا القفص الذي حشرنا فيه.

كوردستان سوريا بين فوضى الأحزاب وضرورات التمثيل السياسي

د.كاميران حاج عبدو

مع اقتراب سوريا من مفترق سياسي جديد، تتصاعد الحاجة إلى تمثيل سياسي كردي فاعل، يتناسب مع ثقل هذا المكوّن وتاريخه. لكن الواقع الحالي للحركة الكردية يعاني من التشتّت والضعف، في وقت تبدو فيه الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى خطاب موحّد ومشروع واضح.

بعد سقوط نظام الأسد، دخلت سوريا مرحلة سياسية مختلفة، مهما طال الزمن أو حاولت قوى الأمر الواقع تأخيرها.

ورغم الانتقادات الكثيرة والمحقّة التي نوجّهها إلى «الحكومة المؤقتة» التي تولّت إدارة البلاد دون رؤية واضحة أو مشروع جامع، واستمرارها في ذهنية طائفية وعنصرية تعيد إنتاج ممارسات النظام السابق، إلا أن عجلة التاريخ لا تتوقف. الشعوب لا تموت، والتغيير، وإن تعثّر، قادم لا محالة.

من هذا المنطلق، من الضروري أن نتهيأ نحن السوريين لمرحلة سياسية جديدة، تقوم على التعدُّدية والتمثيل السياسي الحقيقي، لا على الولاءات الضيقة أو الشعارات الفارغة. لن يكون المستقبل محكوماً فقط بالفصائل المسلحة أو التوازنات الإقليمية، بل سيتشكل بدرجة كبيرة من خلال حجم تمثيل القوى السياسية في الانتخابات ومفاوضات الحل النهائي لسوريا، الذي هو آتٍ عاجلاً أو آجلاً.

في هذا السياق، تبرز مسؤولية خاصة على الحركة الكردية في سوريا، التي عانت لعقود من التهميش والقمع، لكنها دخلت في مرحلة جديدة من التشتّت خلال سنوات الأزمة. فقد تكاثر عدد الأحزاب الكردية في كوردستان سوريا بشكل غير مسبوق، حتى بات من الصعب على المتابع إحصاؤها أو تمييزها، وكلها تتشارك في رفع شعار «الديمقراطية»، دون أن يتعكس ذلك في بنيتها الداخلية أو ممارساتها التنظيمية.

يعود هذا التشتّت الحزبي، في جوهره، إلى عوامل بنيوية عميقة، يأتي في مقدمتها غياب الممارسة الديمقراطية داخل البُنى الحزبية ذاتها، وهيمنة النزعات الشخصية والزعامة الفردية على الفعل السياسي، وذلك في ظل غياب إطار قانوني ناظم وآليات محاسبة تنظيمية فعّالة. كما أسهم التمويل الخارجي، إلى جانب الدعم الذي تقدّمه بعض الأحزاب المهيمنة، في تعميق الانقسام، وتحويل عدد من التشكيلات الحزبية إلى أدوات لتنفيذ أجندات لا تنسجم مع المصلحة القومية والوطنية، أو إلى كيانات هامشية تدور في فلك الجهات المموِّلة لها.

إن تفاقم حالة الانقسام الحزبي يضع الأحزاب الكردية الكبرى أمام مسؤولية تاريخية عاجلة، لا تحتمل التأجيل، خاصة في ظل الحاجة الماسّة إلى وحدة سياسية جامعة. فهذا التشرذم، بما يحمله من فوضى وتشظٍّ، لا يخدم قضية شعبنا الكردي، بل يُضعفها، ويجعلها أكثر عرضة للاستهداف من قبل المتربّصين.

من هنا، تبرز ضرورة مراجعة شاملة تُفضي إلى اندماجات حقيقية تختزل هذا العدد المتناثر من الأحزاب في ثلاثة تيارات رئيسية تعبّر بصدق عن الطيف السياسي الكردي. وتقع المسؤولية الأكبر على عاتق الأحزاب الرائدة، التي تمثل الأعمدة الفعلية في المشهد، إذ لا ينبغي أن تتعامل مع التشكيلات الصغيرة كتوابع أو أدوات، بل أن تحتضنها بروح وطنية ومسؤولية أخلاقية، كما تحتضن الأم أبناءها. فنجاح المشروع السياسي الكردي لا يُبنى على الهيمنة أو الاستتباع، بل على تأسيس وحدات تنظيمية ناضجة، قوامها التفاهم والتكامل، في خدمة رؤية كردية موحدة تعبّر عن تطلعات شعبٍ يستحق الأفضل.

إذ لا يوجد أي مبرر سياسي أو أخلاقي لبقاء هذا العدد الكبير من الأحزاب التي تُعلن انتماءها إلى التيار «البارزاني»، أو تلك التي ترفع شعار «استقلالية القرار الكردي»، في الوقت الذي تفتقر فيه إلى مشروع سياسي فعلي أو قاعدة تنظيمية يُعتد بها. فالانتماء السياسي الحقيقي لا يُقاس بالشعارات، بل بمدى الالتزام الفعلي بالمشروع الذي يُفترض أن تمثله هذه الأحزاب.

وإذا كان هذا الانتماء صادقاً، فإن المسؤولية تقتضي السعي الجاد نحو التوحّد ضمن إطار جامع وشامل، بدلاً من الاستمرار في تشكيل كيانات هامشية لا تتجاوز كونها أرقاماً إضافية في مشهد سياسي متشرذم، يعيد إنتاج الطروحات ذاتها، ويُضعف الموقف الكردي في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا، بما يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة مشاريع التهميش والإقصاء.

المطلوب اليوم هو الدفع نحو عمليات اندماج تنظيمي، لتشكيل أحزاب تمثيلية قوية تعبّر عن أماني ومصالح وحقوق شعبنا الكردي ورؤيته لسوريا المستقبل.

فهذا ما يمنح الصوت الكردي ثقله الحقيقي في مفاوضات السياسة والانتخابات المقبلة.

فشعبنا الكردي، كما سائر مكوّنات الشعب السوري، لم يعد بحاجة إلى «حزيبات» صغيرة متنافسة، ولا إلى عشرات الأحزاب التي تكرّس الانقسام وتدّعي تمثيل تيارات كبرى. بل هو بحاجة إلى كيانات سياسية ناضجة، راشدة، جماهيرية، تمتلك مشروعاً سياسياً واضحاً، وتدافع عنه في الميدان السياسي بكل مسؤولية وجرأة.

ويبقى الأمل معقوداً على جيل جديد من الفاعلين السياسيين، المؤمنين بأن توحيد الصف الكردي ليس خياراً بل ضرورة وطنية، من أجل بناء سوريا ديمقراطية تعدُّدية، يُقرّ فيها بحقوق شعبنا الكردي القومية المشروعة، استناداً إلى ما نصّت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتعلّقان بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها والتمتع بهويتها الثقافية والسياسية.

إنّ فشلَنا في ذلك يعني تفويت فرصة تاريخية قد لا تتكرر، ويُبقي شعبنا أسير الهامش في معادلة سياسية لا ترحم الضعفاء.

السلطة الانتقالية على مفترق خطير: بين الشمول الوطني أو الانهيار الكامل

ريزان شيخموس

بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024، تولّت السلطة الانتقالية إدارة البلاد بشكل كامل، وسط آمال عريضة بأن تكون هذه اللحظة بداية حقيقية لبناء دولة مدنية شاملة. لكن بعد مرور خمسة أشهر، تتراكم خيبات الأمل وتصاعدت المؤشرات على أن البلاد تتجه نحو شكل جديد من الحكم السلطوي، يُعيد إنتاج ممارسات الإقصاء والسيطرة، لكن بأدوات جديدة وتحت مسميات مُغايرة.

ما كان يُفترض أن يكون لحظة بدء في صياغة عقد اجتماعي جديد، أصبح مسارًا سريعًا نحو احتكار السلطة وتمركزها، مع تهميش متعمد للمكونات الأساسية في المجتمع السوري.

الإدارة الانتقالية منحت نفسها سلطة غير محدودة لاتخاذ قرارات مصيرية، دون وجود أي ضوابط قانونية أو رقابة مؤسساتية.

القرارات المتخذة منذ توليها السلطة شملت حل الجيش السوري بالكامل، دون توفير بدائل وطنية واضحة، رغم أن المطلوب كان فقط إعادة هيكلة الفرق المسيئة وإقالة الضباط المتورطين في جرائم بحق السوريين. كما تم تفكيك جهاز الشرطة، وإقالة آلاف الموظفين المدنيين، ليس بسبب ضعف الكفاءة أو الأداء، بل بناء على خلفياتهم الطائفية أو القومية، ما أسس لشعور عام بالظلم والإقصاء، وزاد من احتمالات تفكك المجتمع، وانهيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمواطنين.

القيادة العسكرية باتت اليوم حكرًا على تشكيلات عسكرية محددة، وعلى رأسها هيئة تحرير الشام، إلى جانب مقاتلين أجانب لا تربطهم أي علاقة فعلية بالمشروع الوطني السوري. هؤلاء لم يأتوا لنصرة الشعب السوري، بل جاؤوا بدوافع أيديولوجية تكفيرية، تُشكل خطرًا مباشرًا ليس فقط على وحدة سوريا، بل على السلطة ذاتها التي تستعين بهم.

الأسوأ من ذلك أن هناك مساعي لتجنيس بعض هؤلاء الأجانب، وهو ما يُنذر بتحول خطرهم من تهديد أمني إلى أزمة وجودية تمس النسيج الوطني السوري، وتمس مستقبل الحكم ذاتة، وتهدد الدول المجاورة بشكل مباشر.

السلطة لم تكتف بإقصاء الكفاءات الوطنية من مؤسسات الدولة، بل عمدت إلى تشكيل أجهزة موازية تتغول على الوزارات، من خلال ما يسمى بـ"الهيئة السياسية"، التي وزعت ممثلين عنها في كل وزارة، ما خلق حالة من التداخل المربك: من يملك القرار؟ الوزير أم ممثل الهيئة؟ هذا التداخل يقوض مبدأ الفصل بين السلطات، ويُعمّق مناخ غياب الشفافية والمحاسبة.

في هذا السياق، جاء الإعلان الدستوري ليكرّس مزيدًا من السلطوية، إذ يمنح الرئيس الانتقالي صلاحيات مفتوحة، من دون توازن سلطوي أو آليات رقابية، ويغيب فيه أي التزام واضح بمبادئ الديمقراطية أو حماية الحقوق المدنية والسياسية.

سياسة التخوين طالت معظم مكوّنات المجتمع السوري. الطائفة العلوية تُتهم بالارتباط بالنظام السابق وتُقصى من مؤسسات الدولة، بينما يُتهم الدروز بالتواصل مع الخارج ويُكفَّرون علنًا في بعض المنابر التابعة للسلطة. أما الكرد، الذين دعوا مرارًا إلى شراكة وطنية عادلة، فقد واجهوا تحريضًا إعلاميًا متواصلًا، بلغ ذروته عقب مؤتمر وحدة الصف الكردي، حين أصدرت رئاسة السلطة بيانًا رسميًا يطعن في المؤتمر، ويخوّن المشاركين فيه، في تناقض واضح مع ادعاءات الانفتاح والحوار.

في هذا السياق، تقوم بعض الأطراف القريبة من السلطة بشيطنة المكونات السورية واتهامها بالاستقواء بالخارج، بينما تتناسى أن السلطة نفسها مارست هذا الاستقواء منذ اليوم الأول لتوليها الحكم، عبر توجيه رسائلها للخارج وتجاهل الداخل، وعبر اعتمادها على المقاتلين الأجانب الذين يشكلون خطرًا حقيقيًا على البلاد، فضلًا عن التواصل العلني مع إسرائيل، وهو ما أعلنه رئيس السلطة الانتقالية صراحة في فرنسا.

هذا النهج يُناقض أي مشروع وطني جامع، ويفتقر لأبسط معايير السيادة الحقيقية، التي لا يمكن تحقيقها دون الانفتاح المتوازي على الداخل، بكل مكوناته، قبل الخارج.

السلطة مددت الفترة الانتقالية من عامين إلى خمس سنوات دون أي مبرر واضح، ما أثار شكوكًا جدية حول نواياها الحقيقية، وأوحى بأن الأولوية لدى بعض القيادات ليست بناء سوريا، بل ضمان بقائهم في مواقعهم.

وبسبب غياب الشفافية والمؤسسات الرقابية، أصبحت السلطة وسيلة للحفاظ على النفوذ، لا أداة لإعادة بناء الدولة المنهكة.

المطالب الدولية اليوم ليست بعيدة عن مطالب السوريين أنفسهم، بل تتطابق معها بشكل لافت.

بناء جيش وطني غير مؤدلج، مؤسسات شفافة، عدالة انتقالية، التزام حقيقي بفصل الدين عن الدولة، احترام التعددية، إنهاء الإقصاء، والتمثيل العادل لكل المكوّنات دون تمييز. كما أن المطالب الدولية تحذّر من خطر المقاتلين الأجانب وتجنيسهم، وتدعو إلى إنهاء وجودهم، لأنهم يشكلون خطرًا مباشرًا ليس فقط على الأمن السوري، بل على السلطة القائمة، وعلى النسيج الوطني، وعلى استقرار دول الجوار التي لن تبقى بمنأى عن نتائج الفوضى إن تُركت الأمور على حالها. الاستجابة لهذه المطالب ليست خضوعًا، بل تعبير عن التقاء الإرادة الوطنية مع متطلبات الأمن والاستقرار الإقليمي، وهي في جوهرها استحقاقات تأخرت كثيرًا.

العودة إلى الحاضنة العربية لم تعد خيارًا سياسيًا، بل ضرورة وجودية. فالعالم العربي، رغم كل تعقيداته، هو الفضاء الطبيعي لسوريا، وهو الذي لا يحمل أجندات خفية، بل يؤكد مرارًا أن مصالح الشعب السوري واستقراره فوق كل اعتبار.

المطلوب ليس فقط عودة رمزية، بل انخراط فعلي في مشروع إعادة التوازن إلى الدولة السورية، بمشاركة عربية تضمن وحدة الأراضي، وتعيد للمؤسسات طابعها الوطني، وتحفظ التنوع، وتحاصر خطر الإرهاب والتطرف.

لم تعد هناك أي شرعية لأي مشروع يُقصي نصف المجتمع أو يحكم بمنطق الانتصار العسكري. البلاد لا يمكن أن تُحكم من لون سياسي أو مذهبي أو قومي واحد. بناء سوريا الجديدة لا يمكن أن يتم إلا بإعلان دستوري يمثل الجميع دون استثناء، وبحكومة انتقالية جامعة، تفتح المجال الحقيقي للشراكة والمشاركة، وتنهي منطق التخوين والتكفير والإقصاء.

الوقت يضيق، والمسؤولية جسيمة. أمامنا فرصة أخيرة لتفادي حرب أهلية باتت تلوح في الأفق، تهدد سوريا والمنطقة برمّتها. التصحيح ممكن، لكن يتطلب إرادة صادقة، وحوارًا وطنيًا حقيقيًا لا يُقصي أحدًا، ولا يُدار بمنطق الغلبة أو التحايل السياسي. سوريا اليوم بحاجة إلى دولة مدنية، لا طائفية ولا دينية، لا يُشترط فيها انتماء ديني لتولي الرئاسة أو أي منصب سيادي، بل تُبنى على المواطنة الكاملة لكل أبنائها.

إما أن نبدأ بهذا التحول الآن، وإما أن نخسر الفرصة الأخيرة، ونترك البلاد لمصير مظلم لن يرحم أحدًا.

مقاربة الرئيس البارزاني للقضية الكردية السورية في سياق التوازنات الإقليمية

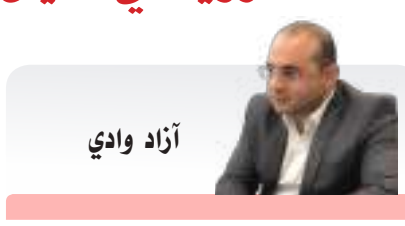

آزاد وادي

تشهد الساحة الدبلوماسية تحركاً متصاعداً ونشطاً وواعياً من قبل قيادة إقليم كوردستان، بقيادة الزعيم الكردي مسعود البارزاني، في إطار جهودها المتواصلة لدعم القضية الكردية السورية والسعي لإيصال صوت الكرد السوريين إلى المحافل الدولية. ولا يُعد هذا الدور مجرد رد فعل سياسي آني، بل هو امتداد طبيعي لمسيرة نضالية طويلة، تبنّتها عائلة البارزاني في الدفاع عن حقوق الكرد في الأجزاء الأربعة من كردستان، انطلاقاً من التزام قومي وإنساني أصيل.

وفي الأشهر الأخيرة، نشطت الدبلوماسية الكوردستانية عبر لقاءات رفيعة المستوى مع مسؤولين أمريكيين وأوروبيين، إلى جانب تعزيز العلاقات مع فرنسا، التي تُعد من أبرز الداعمين للقضية الكردية. وفي هذا السياق، استغلت القيادة الكوردستانية علاقاتها الوثيقة مع دول عربية، ولاسيما الخليج والأردن، لتسليط الضوء على قضية الكرد في غرب كوردستان. حيث تسعى إلى كسب دعم إضافي من هذه الدول وإيجاد حلفاء عرب يعبرون عن تضامنهم مع حقوق الكرد في غرب كوردستان في سوريا المستقبل، بالنظر إلى احترامهم الكبير لعائلة البارزاني، التي تمثل نموذجاً من الحكمة والاستقرار السياسي. وقد نجحت القيادة، وعلى رأسها الرئيس مسعود البارزاني، في استثمار هذه العلاقات الدولية والعربية لتسليط الضوء على معاناة الكرد ودفع العالم نحو ضمان حقوقهم في المستقبل.

توحيد الصف الكردي في غرب كوردستان: استراتيجية لا تكتيك

ضمن رؤية متكاملة، يقود إقليم كردستان جهوداً حيوية ومستمرة لتوحيد الصف الكردي السوري المتباين، وكان من أبرز ثمارها انعقاد كونفراس سياسي موسّع في مدينة قامشلو، جمع مختلف القوى السياسية والشخصيات المستقلة. وقد جاء هذا المؤتمر امتداداً لاتفاقيات سابقة مثل هولير1و2 ودهوك، التي سعت إلى ترسيخ خطاب قومي موحّد وجامع، يطالب بحقوق قومية وثقافية وإدارية ضمن سوريا ديمقراطية لا مركزية. وكان للرئيس مسعود البارزاني دور محوري في نبذ الاقتتال الكردي–الكردي، والتأكيد على أن وحدة الصف هي الضمانة الحقيقية لنيل الحقوق في ظل الأزمات والتحديات المشتركة.

دعم معرفي وثقافي يعزز الهوية ويكسب الأصدقاء

إلى جانب التحركات السياسية، يبرز التزام إقليم كوردستان بدعم الثقافة والهوية الكردية السورية، حيث شهد معرض أربيل الدولي للكتاب حضوراً لافتاً للكتاب الكرد في غرب كوردستان، ما أتاح لهم فرصة التفاعل مع قرّاء من مختلف الدول. كما نُظّمت ندوات حوارية ومنتديات ثقافية ناقشت مستقبلهم ودورهم في رسم ملامح سوريا القادمة. وواصل الإقليم دعمه لمؤسسات بحثية ومبادرات شبابية تعمل على توثيق الهوية الكردية وتعزيز الوعي المجتمعي. ولم تقتصر الجهود على الداخل الكردي، بل شملت أيضًا دعوة شخصيات عربية سورية وكتاب من مختلف المكونات للمشاركة في الفعاليات الثقافية والإعلامية، الأمر الذي تساهم في بناء جسور التفاهم وكسب أصدقاء جدد للقضية الكردية.

إن هذا الحضور الثقافي لا يُسهم فقط في التعبير عن الذات، بل في ترسيخ الوعي القومي وتقديم صورة حضارية وإنسانية للكرد السوريين في الأوساط الإقليمية والدولية.

عائلة البارزاني: شرعية نضالية ومرجعية موثوقة

تتمتع عائلة البارزاني بشرعية نضالية تاريخية تتجاوز حدود الجغرافيا السياسية، إذ لعبت دوراً محورياً في الدفاع عن حقوق الكرد في العراق وإيران وتركيا وسوريا. وبقيادة الرئيس مسعود البارزاني، المعروف بحكمته السياسية وانفتاحه على الحوار، نجحت هذه العائلة في بناء شبكة علاقات دولية واسعة مع حكومات ومنظمات ومراكز قرار، ما مكّنها من إيصال صوت الكرد في غرب كوردستان إلى المحافل الدولية، وتعزيز حضورهم كقضية أخلاقية وسياسية في آن معًا.

كوردستان – نموذج حيّ للتعايش الممكن في سوريا

تمنح تجربة إقليم كوردستان في التعايش بين المكونات الدينية والقومية، واستقراره النسبي رغم التحديات الإقليمية، مصداقية خاصة لدى المجتمع الدولي. فقد أثبت الإقليم قدرته على ضمان حرية الأديان، وتمثيل الأقليات، واحترام التعددية الثقافية، ما يجعله نموذجاً ملموساً لما يمكن أن تكون عليه سوريا المستقبل؛ دولة ديمقراطية تعددية تُبنى على قاعدة الاعتراف الكامل والمتساوي بحقوق جميع مكوناتها، وفي طليعتهم الشعب الكردي.

خاتمة

إن التحرك السياسي والدبلوماسي الذي تقوده قيادة إقليم كوردستان، وعلى رأسها الرئيس مسعود بارزاني، لا ينبع من مصالح ضيقة أو آنية، بل من رؤية قومية شاملة تراهن على الحوار، وتوظّف الشراكات الدولية لخدمة قضية عادلة. ومع استمرار هذا النهج العقلاني المتزن، تزداد فرص تحقيق تطلعات الكرد السوريين، ليس فقط في نيل حقوقهم القومية، بل في الإسهام الفاعل ببناء سوريا ديمقراطية حديثة، تُنصف جميع مكوناتها دون تمييز. وبينما يتعاظم الزخم الدبلوماسي والثقافي، يبقى أمل الكرد معلّقًا على هذا النهج الحكيم، ليكونوا جزءًا فاعلًا في مستقبل وطنهم، لا ضحايا لتقلباته.

نهاية السلاح أم بداية جديدة؟ قراءة في قرار حزب العمال الكردستاني بحل نفسه

محمد أمين أوسي

أثار قرار حزب العمال الكردستاني (PKK) الأخير بحل نفسه والتخلي عن السلاح، وفق اتفاق مع الدولة التركية، موجة من ردود الفعل المتباينة في أوساط محلية ودولية، إذ يراه البعض خطوة تاريخية نحو إنهاء صراع دام عقوداً، بينما ينظر إليه آخرون بشيء من الشك، معتبرين أن التعقيدات على الأرض، خصوصاً في سوريا والعراق، قد تُفرغ القرار من محتواه أو تخلق واقعاً أمنياً وسياسياً أكثر تعقيداً.

منذ تأسيسه في أواخر السبعينيات، خاض حزب العمال الكردستاني تمرداً مسلحاً ضد الدولة التركية، مطالباً في بداياته باستقلال كردستان، ثم ما لبث أن تحول إلى المطالبة بالحكم الذاتي وحقوق ثقافية وسياسية للكرد في تركيا. وقد أدرج الحزب على قوائم الإرهاب لدى تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وظل لعقود هدفاً رئيسياً للجيش التركي في الداخل وفي جبال قنديل في العراق.

قرار الحزب بحل نفسه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية شديدة الحساسية. تركيا تسعى منذ سنوات إلى إنهاء النزاع الكردي على أراضيها من خلال مسارين متوازيين: المسار العسكري ضد مقاتلي الحزب وتنظيماته، والمسار السياسي الذي شهد محاولات حوار ومبادرات سلام سابقة باءت بالفشل. الجديد اليوم هو أن الحزب، بحسب ما أعلن، يقبل بحل نفسه طوعاً مقابل ضمانات تركية – لم يُكشف عنها بالكامل – تتعلق بالأسرى، وبمستقبل المقاتلين، وربما بفتح المجال السياسي للكرد ضمن الدولة التركية.

لكن السؤال المركزي يبقى: هل يمثل هذا القرار نهاية حقيقية لصراع امتد أكثر من أربعة عقود، أم أنه مناورة تكتيكية جديدة؟

لا يمكن النظر إلى هذا الاتفاق بمعزل عن واقع الحزب في كل من سوريا والعراق. ففي سوريا، تُعد وحدات حماية الشعب (YPG) – التي تُشكّل العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) – امتداداً أيديولوجياً وتنظيمياً لحزب العمال. وهي تُسيطر اليوم على مناطق واسعة من شمال وشرق سوريا، بدعم عسكري من الولايات المتحدة في اطار مكافحة الارهاب. في العراق، يحتفظ الحزب بوجود مسلح وتنظيمي فعّال، خاصة في مناطق جبال قنديل وسنجار، حيث أنشأ هناك بنى إدارية وأمنية شبه مستقلة.

من هنا، يطرح قرار الحل والتخلي عن السلاح إشكالية مزدوجة: أولاً، إلى أي مدى يشمل الاتفاق التركي مع قيادة الحزب هذه الامتدادات؟ وثانياً، كيف ستتعامل هذه الأذرع، التي باتت تحمل طموحات سياسية مستقلة، مع القرار المركزي بحل الحزب؟

في الحالة السورية، لا يبدو أن وحدات الحماية أو قوات «قسد» مستعدة لتفكيك نفسها استجابة لقرار اتُخذ في قنديل. فهذه القوات تعتبر نفسها ذات شرعية محلية، وهي الآن جزء من معادلة دولية تتجاوز تركيا وسوريا. ومع غياب أي اتفاق سوري – كردي شامل، فإن الحديث عن حل ذاتي لتنظيمات كردية في سوريا يبدو بعيداً عن الواقعية، بل قد يدفع تركيا إلى مزيد من التدخل العسكري بحجة استمرار «التهديد».

لكن من المهم التأكيد على أن فئات واسعة من الكرد السوريين، خصوصاً الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المستقلين، طالما عبّروا عن أن وجود حزب العمال الكردستاني على الأرض السورية، بآلياته العسكرية والأمنية، ليس خياراً كردياً سورياً حقيقياً، بل يُشكل عبئاً على الحراك السياسي الكردي في سوريا، ويعرض المناطق الكردية للخطر المتكرر. إن مطلب خروج عناصر الحزب الأجانب من سوريا وإلقاء السلاح هو في جوهره مطلب كردي داخلي قبل أن يكون استجابة لضغوط خارجية. فالكرد السوريون، الذين ناضلوا سلمياً لعقود من أجل الاعتراف بحقوقهم القومية والمدنية، لا يريدون أن يُختزل مشروعهم في امتداد عسكري لحزب يخوض معركة في بلد آخر. إن بناء مشروع كردي سوري ديمقراطي، لا يتحقق في ظل التبعية لتنظيم عابر للحدود.

أما في العراق، فإن الوضع لا يقل تعقيداً. الحزب يحتفظ هناك بخنادق ومقرات ومقاتلين، ويُعد لاعباً في الساحة الكردية، سواء من خلال حضوره العسكري في سنجار أو في إطار المنافسة السياسية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. في حال حل نفسه فعلاً، فهل سيتخلى عن هذه الأوراق؟ أم أن هناك فصائل ستشق طريقاً خاصاً بها وتستمر في النشاط المسلح تحت مسميات جديدة؟

تاريخ الحركات السياسية والعسكرية في المنطقة يُظهر أن «الحل» التنظيمي لا يُترجم بالضرورة إلى اختفاء على الأرض. تجارب سابقة – كحل الجبهة الديمقراطية أو فصائل عراقية بعد الاحتلال الأمريكي – أظهرت أن البنية العسكرية والأمنية قد تتحول أو تنشطر، لكنها لا تختفي بين ليلة وضحاها. وإذا لم تُرفق خطوة حل الحزب بإجراءات ميدانية واضحة وشفافة، فإن تأثيرها العملي سيكون محدوداً.

إقليمياً، قد يفتح هذا القرار الباب أمام تغييرات كبيرة، إذا ما اقترنت بإرادة حقيقية من أنقرة لإعادة بناء العلاقة مع المكوّن الكردي داخل تركيا على أساس حقوقي وسياسي وليس أمني فقط. لكن التجربة تُحذّر من التفاؤل المفرط، خاصة أن الحكومات التركية المتعاقبة كثيراً ما استخدمت ورقة الصراع الكردي لتكريس خطاب قومي أو لتعزيز نفوذها الإقليمي.

بالمقابل، فإن الجهات الكردية في سوريا والعراق قد تجد نفسها مضطرة لإعادة تعريف علاقتها مع حزب العمال، إما بالتماهي الكامل معه أو بإعلان مسافة سياسية واضحة. الخيار الأول سيُبقيها هدفاً لتركيا ويُضعف موقفها التفاوضي محلياً ودولياً، بينما الخيار الثاني قد يؤدي إلى انقسامات داخلية أو إلى فقدان دعم جزء من القواعد التي لا تزال ترى في حزب العمال رمزاً تاريخياً للمقاومة.

في هذا السياق، يصبح من الضروري على القوى الكردية في سوريا والعراق أن تبادر لتأسيس أطر سياسية مستقلة، بعيدة عن الأجندات العابرة للحدود، وأن تنخرط في العملية السياسية المحلية وفق رؤية مدنية ديمقراطية واضحة، تحقق للكرد حقوقهم دون الارتباط بتنظيمات مصنفة دولياً كإرهابية. كما أن الوقت قد يكون مناسباً للدعوة إلى مؤتمر كردي جامع، يُعيد صياغة المشروع الكردي الإقليمي على أسس تتلاءم مع المتغيرات الجديدة.

خلاصة القول، إن قرار حل حزب العمال الكردستاني، رغم ما يكتنفه من رمزية كبرى، يبقى خطوة أولى في طريق طويل وشاق. نجاحه يتوقف على مدى جدية الطرفين في تطبيقه، وعلى القدرة على تجاوز التدخلات الجغرافية والتنظيمية التي بناها الحزب طيلة أربعة عقود. أما مستقبل الكرد في المنطقة، فلن يُصنع بالبندقية وحدها ولا بقرارات فوقية، بل عبر بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية تستمد مشروعيتها من شعوبها، لا من السلاح أو الجبال.

مستقبل سوريا يبدأ من ترميم الثقة بين الشعب والسلطة

خالد بهلوي

إن مظاهر انعدام الثقة بين الشعوب وحكومات الشرق تُعد أمرًا طبيعيًا بعد عقودٍ من الحكم الشمولي، وقمع الحريات، والاعتماد على القبضة الأمنية، وغياب الديمقراطية وحرية التعبير، إلى جانب تهميش دور المجتمع المدني.

فالثقة بين الشعب والقيادة أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار ومنع انزلاق البلاد إلى الفوضى، إذ تُعد أساسًا لأي عملية بناء سياسي واجتماعي حقيقي، لا سيما في بلدٍ مرّ بتجربة قاسية كالتي شهدتها سوريا.

الشعب السوري، بتنوعه الديني والطائفي والعرقي، يحتاج إلى نظام سياسي يُمثله فعليًا، ويضمن مشاركته في البرلمان والحكومة وإدارة المؤسسات، كما يمنح المجتمع المدني دورًا حقيقيًا، ليشعر الجميع بالانتماء والمساهمة في بناء الوطن دون خوف من المستقبل.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة؛ فالشحن الطائفي، والممارسات الانتقامية، والانتهاكات المتكررة تهدد السلم الأهلي، وتعمّق الانقسامات داخل المجتمع السوري.

وإذا بقيت هذه التجاوزات دون معالجة حقيقية، فستظل الفجوة بين الشعب والسلطة تتسع يومًا بعد يوم.

إن أي سلطة يجب أن تستمد شرعيتها من الشعب، ويُقاس نجاحها بقدرتها على بناء مجتمع ديمقراطي يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لجميع مكونات الشعب. إلا أن القيادة الحالية - رغم بعض الخطوات والتصريحات الإيجابية - لا تزال تتحرك ببطء نحو تلبية احتياجات الناس، ولم تنجح حتى الآن في كسب ثقتهم.

لإعادة بناء الثقة، لا بد من:

•إثبات القيادة الحالية أنها تعمل بعقلية وطنية سورية، لا بعقلياتهم السابقة أيام خوضهم المعارك ضد نظام الأسد. أن تكون القيادة الفعلية بيد سوريين وطنيين مخلصين أثبت التاريخ ولاءهم وحبهم لوطنهم. محاسبة مرتكبي جرائم الساحل، حيث أرتُكبت تجاوزات طائفية رغم ادعائهم محاربة فلول النظام البائد.

•منح الشعب الكردي، والقوميات، والأقليات، والطوائف كافة حقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية، باعتبار أن حقوقهم مشروعة.

•تحسين قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، ومكافحة الفقر، إضافة إلى توفير الحاجات الأساسية من غذاء وكهرباء ووقود، والرعاية اللازمة للنازحين واللاجئين.

كما أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبّر عن الإرادة الشعبية لكافة مكونات المجتمع أمر لا غنى عنه؛ فالثقة لا تُبنى بالشعارات والخطابات، بل بالأفعال الملموسة واليومية.

هناك فقدان واضح للثقة بالمعارضة التقليدية التي لم تُقدّم حلولًا ملموسة رغم جهودها الدبلوماسية والعسكرية طوال 13 عامًا ضد النظام البائد.

لقد فقد كثير من السوريين ثقتهم بالقيادات المختلفة، سواء أكانت في مواقع السلطة أم ممن ادعوا أنهم حماة وأمل السوريين في المستقبل، نتيجة للوعود الفارغة، والفساد، وغياب التمثيل الحقيقي، والعجز عن تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

فبعد أكثر من 13 عامًا من الدمار والتهجير والانهيار الاقتصادي، أصبحت الثقة بأي قيادة ضعيفة جدًا، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، وانهيار الليرة، وارتفاع الأسعار، وانعدام الخدمات.

وقد تصاعد الغضب الشعبي؛ حتى في «البيئة المؤيدة»، حيث بدأت الأصوات الناقدة تتعالى - من فنانين وإعلاميين ومثقفين - في تعبير واضح عن حجم المعاناة والانفصال بين القيادة وهموم الناس.

لم يعد هناك شعور بالأمان حتى في مناطق سيطرة النظام؛ فالاقتصاد منهار، والحياة صعبة، والناس مرهقة.

تُعدّ مسألة الثقة بين الشعوب والقيادات الحاكمة حجر الزاوية في استقرار الدول ونهضتها. وفي الحالة السورية، التي مرت بأكثر من عقد من الحرب والدمار والتهجير والانهيار الاقتصادي، فإن إعادة هذه الثقة تتطلب جهودًا جادة وممنهجة لترميم كل ما دمّره النظام السابق.

فانعدام الثقة لم يأت نتيجة الحرب فقط، بل هو تراكم لعقود من السياسات والممارسات التي همّشت الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وكرّست الفساد، وأضعفت مؤسسات الدولة لصالح أسرة حاكمة وحاشيتها، بعد فشل كل الوعود بالإصلاح.

إن إعادة بناء الثقة لا يمكن أن تتم عبر خطابات أو شعارات، بل عبر سلسلة من الخطوات الملموسة والواقعية، مثل: ضمان الحريات العامة. فتح المجال أمام الإعلام للعمل بحرية. تحقيق تمثيل عادل لكل فئات المجتمع.

تحسين الواقع المعيشي من خلال توفير الغذاء والكهرباء والوقود والخدمات الصحية والتعليمية.

كما يجب تأمين عودة النازحين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف دولي يضمن حقوق الجميع، إلى جانب تعزيز دور المجتمع المدني للمشاركة في صناعة القرار وصياغة السياسات العامة ولا يمكن لأي سلطة أن تحظى بشرعية دون أن تعكس إرادة الناس، وتحترم حقوقهم، وتضمن لهم الحد الأدنى من الكرامة والعدالة.

لضمان مستقبل مستقر ومزدهر لكل السوريين، على اختلاف مكوناتهم، لا بد من مشروع وطني شامل يُعيد بناء الثقة بين القيادة والشعب على أسس جديدة.

كونفرانس وحدة الموقف والصف الكوردي وأهميته

عبدالغني سليمان

يوم السادس والعشرين من نيسان المنصرم يعتبر بحق يوماً خاصاً في تاريخ الشعب الكوردي في عموم كوردستان كما أن له وقع خاص عند الشعب الكوردي في كوردستان سوريا

تأتي أهمية وخصوصية هذا اليوم لعظمة الحدث التاريخي الذي جرى ألا وهو عقد كونفراس وحدة الصف والموقف الكوردي، فمنذ اكثر من عقد من الزمن، وبعد عدة محاولات للتوصل الى إجماع كوردي حول مصير القضية الكوردية في كوردستان سوريا ومصير الشعب الكوردي تم في هذا اليوم ما كان مستحيلاً في الأيام والمحاولات السابقة.

ومما زاد في خصوصية هذا اليوم التاريخي وجود ممثلي الشعب الكوردي من جميع أجزاء كوردستان لمشاركة إخوتهم كورد كوردستان سوريا بهجتهم وفرحتهم بعقد كونفراس وحدة الصف والموقف، كما أن وجود ممثل الخارجية الأمريكية السيد سكوت بولز رسالة واضحة الى شعوب وحكومات الشرق الأوسط بأهمية القضية الكوردية وأهمية حلها بالشكل اللائق هي من اهم ضرورات المرحلة القادمة، ووجود الزعيم الكوردستاني روحياً ومعنوياً مسعود بارزاني في الكونفراس من خلال ممثله الخاص الدكتور حميد دربندي كان له وقع خاص وأهمية كبرى في قلوب جميع المشاركين بل في قلوب الشعب الكوردي برمته.

حقاً إنه يوم مميز في تاريخ الشعب الكوردي بشكل خاص والشعب السوري بشكل عام حيث عبر عنه السيد مظلوم عبدي في بداية حديثه بان هذا الكونفرانس هو دعم وتأكيد على وحدة سوريا المستقبل أرضاً وشعباً

سوريا دولة ديمقراطية لامركزية تعددية من اهم مخرجات الكونفراس الكوردي والحقيقة التي يجب أن تقال والتي يجب أن يدركها جميع الأخوة الشركاء في الوطن السوري بأن سياسة الحزب الواحد المتسلط الذي أمسك بمقاليد السلطة أكثر من ستين عاما أفضت الى ماهو عليه اليوم سوريا من الخراب والدمار والتهجير.

باتت سوريا في مصافي الدول الفقيرة حيث أنهكتها الحروب العبثية التي لم نكن بحاجة لها لولا تسلط ومركزية السلطة الساقطة، لامركزية السلطة وتعدديتها ليس بانتقاص من هيبة الدولة او من انتمائها بل تزيدها قوة ومنعة وانتماء.

وخير مثال على ذلك جمهورية العراق والإمارات العربية المتحدة وجميع الدول الاوربية التي تتمتع بسلطة ديقراطية لامركزية حيث يعتمد نظام حكم برلماني تعددي صناديق الاقتراع هي الفيصل في اختيار من يحكمها

ان الشعب الكوردي في كوردستان سوريا وحركته التحررية لم يدعوا يوما الى التقسيم او الانفصال بل كان الكورد يسعون الى الاعتراف الدستوري بحقوقه القومية المشروعة ضمن سوريا موحدة والتعامل معه على اسس ديمقراطية وإلغاء جميع المراسيم والقرارات الاستثنائية التي طبقت بحقه من الإحصاء الاستثنائي والحزام العربي ومنع التحدث باللغة الكوردية وقمع حريته في التعبير عن رأيه و التعبير عن تاريخه كباقي الشعوب بالاحتفال بعيده القومي عيد نوروز والتنكر المقصود لوجوده التاريخي كشعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية.

الشعب الكوردي وما يطالب من حقوق وواجبات من خلال مخرجات الكونفرانس ماهي الا تلك الثوابت التي كانت تطالب بها قبل نشوء الدولة السورية وخاصة في حقبة البعث والاسدين الذين حولوا سوريا الى مستنقع من الدمار والخراب لقد قتل الملايين من الشعب السوري في حروب لا ناقة له ولا جمل فيها سوى انه قتل في سبيل الحفاظ على حكم الأسد، وهجّر وشرد اكثر من نصفه الى الشتات ومن تمسك بأرضه يتعرض الى كل صنوف القهر والذل والعذاب.

نظام الحكم الديمقراطي التعددي البرلماني هو الضمان الوحيد لسوريا المستقبل وللشعب السوري بجميع مكوناته وطوائفه للعودة بسوريا الى بر الأمان وإعادة هيبتها وقوتها الدولية والإقليمية.

ولأهمية كونفراس الوحدة الكوردية ومخرجاته يجب أن يكون هناك عقد كونفراسات مماثلة لجميع مكونات وطوائف سوريا ومن ثم الدعوة الى عقد مؤتمر وطني سوري جامع يقر بنظام حكم ديمقراطي ودستور جديد لسوريا جديدة يضمن حقوق جميع الشعب السوري بما فيه الطفل والمرأة حسب العهود والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

البارزاني ودروس الدولة للكورد في غرب كوردستان

عزالدين ملا

حين تتزاحم العناوين وتضيع البوصلة في زحمة المصالح، يلجأ الوعي الكوردي إلى حكمته القديمة، إلى الصخر الذي لم يساوم الريح، بل واجهها بكرامة الصمت. في زمن الثورة والمقاومة، لم تكن لغة البارزاني الكبير مقتصرة على البندقية، بل كانت تمتدّ لتشملَ الرسائل، والمبادرات، وأبواباً مفتوحة لكلّ مَن أراد أن يصغي لصوت العقل. لم يكن يُفرّق بين خصم أو صديق طالما أن الحوار قد يخدم قضية شعبه، ويدفع بها خطوة نحو الأفق. ذلك الإرث الذي خطّه البارزاني في أكثر اللحظات دموية لم يكن مجرد تكتيك عسكري أو مجاملة سياسية، بل كان وعياً استراتيجياً بأهمية وحدة الصف، وضرورة تغليب الهدف المشترك على الخلافات التفصيلية.

من هذا الإرث يجب أن تُستعاد البوصلة اليوم، ليس فقط لأن المرحلة تتطلبه، بل لأن التاريخ يفرضه، والفرصة تحتمه. فحين يتشظّى الصوت الكوردي في غرب كوردستان، ويتفرّق الموقف إلى بعثات ومشاريع صغيرة، يضيع المعنى الأكبر للنضال الكوردي، ويتحوّل الحق التاريخي إلى ملف قابل للتفاوض والتقزيم. آن الأوان لاستدعاء روح ذاك الحوار العابر للخصومة، وتلك الحكمة القادرة على تحويل التنوع إلى مصدر قوة، لا إلى مدخل انقسام.

هذا النهج لم يكن عابراً في الزمان أو محصوراً بجغرافيا جنوب كوردستان، بل ترك أثره في الوجدان الكوردي العام، وأصبح مثالاً يُحتذى به في العمل السياسي. فكيف بنا اليوم، ونحن نعيش لحظة فارقة في تاريخ كورد سوريا، لحظة لا تفرض فقط أسئلة الهوية والحقوق، بل أسئلة المصير والبقاء؟ كيف نقف مكتوفي الأيدي أمام التشرذم والانقسام، ونحن نعلم أن ما يجمعنا أكبر بكثير ممّا يفرقنا، وأن خصومتنا ليست مع بعضنا، بل مع منظومة قهر طويلة سلبتنا الأرض والتاريخ واللغة والمستقبل؟

هذه المفارقة التي تستحق التوقف عندها ليست تفصيلا عابرا في التاريخ الكوردي، بل هي حجر الزاوية في الوعي السياسي الذي يجب أن يحكم سلوك القوى الكوردية في سوريا الجديدة. فالخلاف في الوسائل لا ينبغي أن يكون سبباً في التشظي والانقسام، طالما أن وحدة الهدف قائمة وواضحة، نيل الكورد لحقوقهم كشركاء في الوطن، وفق صيغة دستورية ضامنة، داخل دولة مدنية حديثة تحترم التعدُّدية والكرامة الإنسانية. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بتكرار مآسي التاريخ، حين تحوّل الاختلاف في الرأي إلى معارك داخلية أضعفتنا، بينما كان الآخر يتقدّم نحو الهيمنة وبسط النفوذ.

اليوم، في دمشق، لا ينتظر أحد وفداً من حزب، ولا ممثلاً لتيار دون غيره، بل يتطلعون إلى وفد كوردي وطني موحّد، يُجسّد إرادة الشعب الكوردي لا الحسابات الحزبية الضيقة. وهذه ليست مجرد رغبة سياسية من المركز، بل ضرورة تاريخية تمليها اللحظة المصيرية التي تعيشها سوريا. إن تعدد الوفود الكوردية، وتصارع المشاريع الجزئية، لم يُضعف الصوت الكوردي فحسب، بل أسهم في إرباك شركائنا السوريين من المكونات الأخرى، وزاد من فرص التدخلات الخارجية لتفكيك المشهد الكوردي السوري، وإضعاف موقعه التفاوضي. لقد بات الانقسام أداة في يد الخصوم، وسلاحاً خفياً يُستخدم ضدنا دون طلقة واحدة، وبأيدينا نحن لا بيد الآخرين.

لقد كانت المؤثرات الأجنبية، عبر التاريخ الحديث، لاعبا خفيا في تعميق التباعد بين القوى الكوردية، ليس فقط في سوريا، بل في عموم الأجزاء الأربعة من كوردستان. كثيراً ما استُخدمت السياسات الإقليمية والدولية لتغذية النزاعات الداخلية، وزرع الشكوك، وتشويه النوايا. لذلك فإن الالتفاف حول المصالح العليا لشعب كوردستان، والتمسك بالهدف الاستراتيجي الجامع، هو الجدار الذي لا يمكن اختراقه، وهو السلاح الأنجع ضد مشاريع التفكيك والتهميش والتذويب. وحدها الرؤية الكوردية الجماعية، التي تنبع من داخل الوجدان القومي المشترك، قادرة على ردع موجات العبث بمصير شعب قدّم الغالي والنفيس في سبيل نيل حريته وكرامته.

في زمن تحوّلت فيه الجغرافيا إلى شاشة، والعالم إلى قرية صغيرة، لم تعد العزلة خيارا ممكنا ولا القطيعة موقفا حكيما. الحوار مع القريب والبعيد، مع العدو والصديق، لم يعد ترفاً دبلوماسياً بل ضرورة سياسية، شرط أن يجري تحت مظلة واحدة، مصلحة شعبنا ووطننا. لم يعد يكفي أن تكون محقاً، بل يجب أن تكون مؤثرا، وفاعلا، وحاضرا حيث تُرسم السياسات وتُكتب الدساتير وتُصاغ المعادلات.

كلما اقترب الكورد من تشكيل تحالف جامع يضم كافة القوى التي ناضلت وقدمت التضحيات لأجل ذات الهدف، كلما اختصرت المسافات، وتعززت فرص التأثير. إن الفاعلية السياسية لا تقاس بعدد البنادق ولا بحجم الشعارات، بل بمدى القدرة على بناء كتلة تاريخية قادرة على التفاوض والضغط والتحالف باسم الشعب، لا باسم الكتل والمكاتب والمصالح الجزئية. هذه الكتلة ليست وهماً ولا أمنية، بل إمكانية واقعية إذا ما تحررت الإرادات من النزعة الفئوية، وتغلبت الحكمة على العناد، وتم استحضار التاريخ لا كعبء، بل كدليل طريق.

الوضع السوري يمرُّ بمخاض عسير، لا يزال الشارع غارقاً في جدلية الثورة ضدّ الدولة، بين قوى ما زالت تؤمن بالكفاح المسلح دون أفق سياسي واضح، وتيارات تحاول الانتقال من موقع المعارضة إلى موقع البناء. هذه المرحلة لا تُقاس بالأيام ولا تُفهم بردود الأفعال، بل تحتاج إلى قراءة استراتيجية متأنية تُراكم الإنجاز وتبني على الممكن. لم تعد الثورة شعاراً بل مسؤولية، ولم تعد الدولة قيد الإنشاء بل فضاء لصراع الإرادات، ومن لا يُدرك تحوّلات المرحلة سيفوته القطار، ويجد نفسه على هامش التاريخ.

إن دعم تيار الدولة المدنية الديمقراطية في سوريا ليس انحيازاً تكتيكياً، بل ضرورة وجودية للكورد، بشرط أن يكون هذا التيار جاداً في بناء دولة دستورية تحترم الحقوق وتصون التعدُّدية، لا دولة شكلية تعيد إنتاج الظلم القديم بلباس جديد.

الكورد لا يبحثون عن امتيازات فوقية، بل عن شراكة حقيقية، قائمة على الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل، شراكة تؤمن بأن الكوردي ليس أقل من غيره، ولا أكثر من سواه، بل ابن هذا الوطن مثل سائر أبنائه.

لا يمكن لقوة سياسية واحدة، مهما بلغ حجمها، أن تحمل المشروع الوطني على أكتافها وحدها. بل يحتاج هذا المشروع إلى ائتلاف واسع من القوى الديمقراطية المؤمنة بسوريا المواطنة، سوريا العقد الاجتماعي لا الحكم المركزي المطلق. من هنا، يجب أن تنفتح القوى الكوردية على جميع المكوّنات السورية، عرباً وسرياناً وعلويين ودروزاً ومسيحيين وسنة وشيعة، عبر بناء جسور تواصل حقيقية لا حملات علاقات عامة موسمية. هذا الانفتاح يجب ألا يكون خطوة تكتيكية لكسب الأصوات أو الحلفاء، بل جزءاً من قناعة استراتيجية بأن الوطن لا يُبنى بجماعة واحدة، بل بتلاقي الإرادات الحرة على قاعدة المصالح المشتركة.

السؤال الأهم اليوم: هل لدى القوى الكوردية مشروعٌ وطنيٌّ سوريٌّ متكاملٌ، لا يتقاطع مع جوهر الحلم الكوردي، بل يُترجمه إلى صيغة دستورية عملية قابلة للتنفيذ؟ الجواب يجب أن يكون نعم، شرط أن يتحرر الخطاب الكوردي من المزايدات والشعارات الكبرى غير الواقعية، وأن ينزل إلى أرض الواقع بمطالب قابلة للتحقيق في المرحلة الراهنة، ويُطوّرها لاحقا ضمن إطار دستوري واضح، يُثبت الكورد كشركاء في الوطن والنظام السياسي، لا كضيف أو طيف عابر.

إن المشروع الكوردي السوري يجب أن يكون واقعياً، وطنياً، دستورياً، تراكمياً وشاملاً، يجمع بين التاريخ والحقوق، بين الجغرافيا والسياسة، بين حلم التحرر وممكنات الواقع. مشروع يُبنى على الأمل لا الوهم، على الحقائق لا الأمنيات، على الإرادة الجماعية لا التفرُّد. عندها فقط، سيُكتب لهذا المشروع النجاح، وسيفرض نفسه في دمشق، لا كطلب، بل كحقيقة سياسية لا يمكن تجاوزها، لا بمرور الزمن، ولا بتغير الحكومات، ولا بتبدّل التحالفات، لأن ما يستند إلى الحق لا يسقط، وما يُبنى على الإيمان العميق لا يُكسر.

قضايا

نحو خطاب وطني جامع: مسؤولية الأحزاب الكردية في لحظة التحوّل السوري

شفان إبراهيم

في ظل المتغيّرات المتسارعة على الساحة السورية، يبرز سؤال أساسي: كيف يمكن للأحزاب الكردية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، أن تلعب دوراً مركزياً في بناء خطابٍ وطنيٍّ جامع، يعكس تطلُّعات الشّعب الكردي، ويخاطب في الوقت نفسه باقي المكوّنات السورية؟

لقد دفعت المأساة السورية منذ عام 2011 الجميع إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة، السلطة، والهوية الوطنية. وبينما تاهت قوى كثيرة في شعارات فضفاضة، أو ارتهنت لإرادات خارجية، بقي الشعب الكُردي وفياً لمطالبه المشروعة في الحرية والكرامة، وسعى جاهداً لتثبيت حضوره عبر أدوات سياسية وسلمية راقية، من بينها المشاركة في المؤتمرات الوطنية والحوار مع باقي الأطراف السورية، ورفض الحوار مع النظام السوري، والوقوف لجانب الشعب السوري، والإصرار على الحلول السلمية في المعضلة السورية ورفض الحلّ العسكري.

لكننا الآن، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، بحاجة إلى إعادة صياغة خطابنا السياسي، بحيث لا يقتصر على المطالب القومية العادلة فقط، بل يطرح نفسه كمشروع وطني ديمقراطي قادر على تجاوز ثنائية الضحية والجلاد، والتفكير في مستقبل سوريا ككل. وهذا لا يتم إلا من خلال:

1-بناء تحالفات استراتيجية مع القوى الديمقراطية في الداخل السوري، بما فيها القوى العربية والآشورية السريانية، على أساس رؤية مشتركة لسوريا تعدُّدية لا مركزية.

2-إعادة تعريف الهوية الكردية بوصفها جزءاً أصيلاً من النسيج الوطني السوري، دون التنازل عن خصوصيتها الثّقافية والسياسية والقومية، والتأكيد إن التشييد الهويّاتي لا يتم بواسطة الخطب الشفهية للسلطة.

3 - التركيز على العمل المؤسساتي والإعلامي لإبراز النماذج الناجحة من التعايُش والإدارة المشتركة، وإبراز الفارق بين مَنْ يطالبُ بالحقوق المشروعة لشعب وقضية، وبين مَن يوظّفها لترسيخ أو ترويج تُهم فوضوية أو انفصالية.

إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، بما يمتلكه من تاريخ نضالي ورصيد شعبي، قادر على أن يكون رأس حربة في هذه المعركة السلمية من أجل إعادة تشكيل سوريا جديدة، لا مكان فيها للظلم أو الإقصاء.

مسؤوليتنا لا تقتصر على الدفاع عن حقوق شعبنا فحسب، بل تمتد لتشملَ تقديمَ نموذج يُحتذى به في الانفتاح، والاعتدال، والعمل السياسي المسؤول والسلمي.

بين الكلمة والسلطة: قراءة معمقة في خطاب الرئيس مسعود بارزاني

حسين محمد

في عالم السياسة، لا تكون الكلمات مجرّد تعابير عن الرأي، بل أدوات لصياغة الواقع وتشكيله. حين يتحدث القادة، فإنهم لا ينقلون أفكارًا فقط، بل يضعون حدودًا لما يمكن التفكير فيه، يحددون المسموح والممنوع، ويعيدون رسم خارطة القوى والمصالح. في هذا السياق تأتي مقابلة الرئيس مسعود بارزاني على قناة (شمس) الكردية والناطقة بالعربية، حيث يتناول القضية الكردية في سوريا، لكنه لا يطرحها كمسألة مجردة، بل كموضوع تتداخل فيه الذاكرة والتاريخ، المصالح والتحالفات، الرؤية والسلطة.

ويمكننا استخلاص مجموعة من النقاط الهادفة في هذه المقابلة:

1) إعادة تشكيل الواقع:

منذ اللحظة الأولى، يضع الرئيس مسعود البارزاني إطارًا واضحًا للمسألة الكوردية في سوريا قبقول بأنهم أمام مفترق طرق، وعليهم أن يختاروا طريق الحوار بدلاً من الصدام. هذه ليست مجرّد نصيحة سياسية، بل إعادة تعريف للوضع القائم. فبدلاً من تصوير القضية الكردية كصراع بين قوة مضطهدة وقوة غاشمة، يقدّمها كمعضلة تتطلب حكمة سياسية، وكخيار بين مسارين: إما الانخراط في المفاوضات وإيجاد حلول مشتركة، أو الاستمرار في النزاعات التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة.

بهذا الطرح، لا يعيد الرئيس بارزاني فقط تعريف المشكلة، بل يحدد أيضًا شروط الحديث عنها. فهو لا يمنح الشرعية لمنطق المواجهة المسلحة، بل يؤطر الحل ضمن نطاق الدبلوماسية والسياسة. إنه يقرر ما هو ممكن وما هو مستحيل، ما هو مشروع وما هو غير ذلك، ويضع بذلك حدودًا للواقع السياسي الذي يريد أن يرسخه.

2) بين التاريخ والشرعية:

في حديثه، لا يعتمد المرجعية الكردية الرئيس البارزاني على مواقفه الشخصية فحسب، بل يستحضرُ التاريخَ السياسيَّ للكُرد ليمنح خطابه قوة أكبر. يشير إلى تجارب سابقة، إلى محطات صعود وهبوط، إلى نجاحات وإخفاقات، ليقول إن الحكمة السياسية لا تأتي من العدم، بل هي نتاج تجربة طويلة. بهذا، يصبح الخطاب ليس مجرد رأي سياسي، بل امتدادًا لخبرة تاريخية تمنحه الشرعية.

لكن استدعاء التاريخ لا يكون محايدًا. فهو لا يذكر كل شيء، بل ينتقي اللحظات التي تدعم رؤيته. فالأكراد، في خطابه، ليسوا فقط ضحايا للمؤامرات الدولية، بل أيضًا أصحاب قرار ومسؤولية. ليسوا مجرد شعب تعرّض للخذلان، بل قوة يجب أن تعرف كيف تستثمر الفرص وتتجنّب الأخطاء. بهذه الطريقة، يتحول التاريخ إلى أداة لانتاج المعرفة، إلى وسيلة لصياغة الحاضر عبر قراءة معينة للماضي.

3) تصوير الآخر:

في أي خطاب سياسي، لا يكون الحديث عن الذات فقط، بل عن الآخر أيضًا. وهنا نجد الرئيس مسعود البارزاني يعيد رسم صور القوى المختلفة في المشهد. فهو لا يشيطن أي طرف، لكنه في الوقت نفسه يوضح أن هناك مصالح متضاربة، وأن بعض الجهات قد لا تريد الخير للكرد. لكنه، بدلاً من اتخاذ موقف عدائي، يدعو إلى التعامل بواقعية، إلى فهم توازنات القوى، وإلى العمل ضمن الممكن بدلاً من ملاحقة السراب.

هذا التصوير لا يأتي عفويًا، بل يهدف إلى توجيه الإدراك السياسي. فهو لا يريد أن يكون الأكراد أسرى الشعارات، بل فاعلين في معادلة السياسة. إنه لا ينكر وجود تحديات، لكنه يرفض أن يكون الحل في المواجهة المباشرة، بل في بناء الجسور وإيجاد المساحات المشتركة. بهذا، يعيد تشكيل صورة الصراع، لا كمعركة صفرية، بل كحالة تفاوضية تحتاج إلى ذكاء سياسي.

4) الخطاب كأداة للسلطة:

حين يتحدّث الرئيس البارزاني عن الحوار، فهو لا يدعو فقط إلى أسلوب معين، بل يضع نفسه في موقع المرجعية. إنه لا يوجه رسائل فقط إلى القوى الخارجية، بل أيضًا إلى الداخل الكردي، حيث يسعى إلى ترسيخ فكرة أن القيادة الحقيقية هي تلك التي تفهم تعقيدات السياسة، والتي تعرف كيف تتعامل مع المتغيرات بحكمة.

بهذا المعنى، يصبح الخطاب ليس مجرد تحليل سياسي، بل أداة للسلطة. إنه لا يصف الواقع فقط، بل يسعى إلى تشكيله. فهو لا يترك المجال مفتوحًا لكل الخيارات، بل يدفع باتجاه معين، ويجعل منه الخيار الأكثر عقلانية وواقعية. بهذه الطريقة، يتحول الخطاب إلى فعل سياسي بحد ذاته، إلى وسيلة لتحديد المسار، ولإعادة ترتيب مواقع الفاعلين في المشهد.

5) بين الخطاب والواقع:

هذه المقابلة ليست مجرد حديث سياسي، بل هي عملية إعادة تشكيل للإدراك السياسي. من خلال اختيار كلماته، وتحديد أولوياته، ورسم صورة الأطراف المختلفة، يتمكّن الرئيس مسعود بارزاني في توجيه النقاش نحو مسار محدد. إنه لا يفرض رأيًا بشكل مباشر، لكنه يجعل خيارات معينة أكثر منطقية من غيرها، ويضع إطارًا للحوار لا يمكن تجاوزه.

صوت نسوي شجاع يطالب الدولة بالاعتذار للإيزيديين

شيخ زيدو
باعدري

في زمن تتعالى فيه الأصوات المطالبة بالعدالة والاعتراف بالحقوق، تبرز شخصيات تعمل بإخلاص ومسؤولية بعيداً عن الأضواء، لا حبًا بالثناء، بل لتكون قدوة تُحتذى ومثالاً للمسؤول الحقيقي.

من بين هذه الشخصيات اللامعة تبرز الدكتورة المناضلة ڤالا إبراهيم، التي أكدت مجددًا مكانتها كإحدى الرموز النسوية والسياسية البارزة في إقليم كوردستان والعراق عامة.

خلال مؤتمر نظّمه مركز لالش بالتعاون مع جامعة دهوك حول الإيزيدية، ألقت الدكتورة ڤالا محاضرة قيّمة بعنوان «جينوسايد الإيزيدية»، تناولت فيها مأساة الإيزيديين وما تعرضوا له من إبادة جماعية على يد تنظيم داعش عام 2014. وقد نالت كلماتها قبولاً واسعًا وتصفيقًا حارًا، خاصة عند مطالبتها الجريئة لرئاسة الجمهورية العراقية بتقديم اعتذار رسمي لأبناء الديانة الإيزيدية عمّا لحق بهم من مآسٍ وجرائم، لا تزال آثارها شاهدة من خلال المخيمات، والمخطوفين المفقودين، والدمار النفسي والمجتمعي.

موقفها الجريء هذا، الذي عبّر عن ضمير جماعي صامت، جعلنا نقف احترامًا لها، مُصفّقين لشجاعتها ووضوح رؤيتها في زمنٍ باتت فيه الحقيقة تُقال همسًا، إن قيلت.

سيرة حافلة بالعلم والعمل

الدكتورة ڤالا إبراهيم، سياسية وأكاديمية كردية، من مواليد 17 أكتوبر 1976 في أربيل، عاصمة إقليم كوردستان. تحمل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، إضافة إلى ماجستير وبكالوريوس في القانون من كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين.

بدأت مسيرتها الأكاديمية أستاذة في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين بين عامي 2003 و2013، حيث شكّلت هذه المرحلة ركيزة مهمة في بناء تجربتها القانونية والسياسية.

دخلت البرلمان الكوردستاني نائبًا منتخبة في الدورتين الرابعة والخامسة، حيث شغلت منصب رئيسة لجنة الشؤون القانونية، وعضو في لجنة حماية حقوق المستهلك، مستثمرة خبراتها القانونية لخدمة قضايا المجتمع.

في 18 فبراير 2019، أصبحت أول امرأة تتولى رئاسة برلمان كوردستان بشكل مؤقت بعد انتخابها من قبل الأعضاء، في لحظة تاريخية أضاءت درب تمكين المرأة في السياسة الكردية.

كما شغلت منصب وزيرة الإقليم لشؤون البرلمان في الكابينة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان، وكانت نموذجًا مشرفًا للمرأة القيادية، سواء في دعم قوات البيشمركة خلال الأزمات، أو في مشاركتها الفاعلة بصياغة السياسات العامة.

إلى جانب عملها السياسي، تنتمي الدكتورة ڤالا لعدة نقابات ومنظمات، من بينها اتحاد معلمي كوردستان، اتحاد حقوقيي كوردستان، والمعهد الكردي لعلوم الضحايا ومكافحة الإبادة الجماعية.

اللغة والتواصل

تتقن الدكتورة ڤالا اللغة الكردية (لغتها الأم)، وتتحدث العربية والإنجليزية بطلاقة جيدة، ما يضيف لها بُعدًا تواصليًا مهمًا على المستويين المحلي والدولي.

شخصية تجمع بين التواضع والحزم

خلال لقائنا معها، لمسنا عن قرب تواضعها وحرصها على خدمة المواطنين، خاصة فيما يتعلق بتسهيل أمورهم الإدارية ومتابعة قضاياهم. هذا الجمع بين التواضع والحزم، يجعلها تحظى باحترام واسع في المجتمع سياسيًا واجتماعيًا.

ختامًا

في ظل ما تعانيه الساحة السياسية من فقدان للثقة وتراجع في الأداء، تبرز الدكتورة ڤالا إبراهيم كوجه نسوي ناصع، يجسّد كيف يمكن للمرأة أن تكون شريكة فاعلة في بناء الوطن، لا منافسة للرجل بل مكمّلة له.

نصائح تساعدك على التحكم في مشاعرك وانفعالاتك من أجل حياة أكثر هدوءاً

ديفيد روبسون

يقدم لنا إيثان كروس، خبير علم النفس الانفعالي، في هذا المقال مجموعة من القواعد والأدوات التي من شأنها أن تساعدنا في تحسين حالتنا النفسية عندما نواجه صعوبات.

دأب كروس، منذ الصغر، على «مراقبة المشاعر» والأساليب غير الفعّالة التي نمارسها أثناء مواجهتنا للصعوبات، ويقول: «بدا الأمر وكأننا جميعاً نترنح، وأحياناً نعثر بالمصادفة على حلول مؤقتة تساعدنا في التحكم في انفعالاتنا. في بعض الأحيان، كانت أدواتنا الارتجالية مفيدة، وأحياناً أخرى كانت تفاقم المشكلات، كان ذلك يبدو عشوائيا، وغير مجد».

ويطمح كروس، بوصفه أستاذاً في علم النفس بجامعة ميشيغان ومديراً لمختبر المشاعر وضبط النفس، إلى تغيير هذا الواقع المؤسف، كما يهدف من خلال كتابه الجديد الذي يحمل عنوان «تحوّل: كيف تدير مشاعرك حتى لا تسيطر عليك»، إلى تزويدنا بمجموعة من الأدوات التي تساعدنا في التعامل مع تقلّباتنا الانفعالية بطريقة أكثر فاعلية.

أجرى كروس حواراً مع ديفيد روبسون، محرر الشؤون العلمية في بي بي سي، بشأن فوائد المشاعر «السلبية»، وأهمية توفير بيئات آمنة، فضلا عن الجوانب الإيجابية غير المتوقعة لعملية «الإلهاء» تجنبا لمواجهة مباشرة مع الصعوبات.

ما هي أكثر التصورات الخاطئة شيوعاً عن المشاعر؟

من المفاهيم المغلوطة الشائعة بين الناس الاعتقاد بأن هناك مشاعر إيجابية وأخرى سلبية، وأنه ينبغي لنا السعي من أجل التخلص تماماً من جميع المشاعر السلبية لدينا، لكن، في رأيي الشخصي، هذا تصور خاطئ، نظرا لأن قدرتنا على الإحساس بكافة المشاعر نشأت نتيجة لحدوث سبب وجيه لذلك.

فالغضب، على سبيل المثال، قد يدفعنا إلى تصحيح ظلم وقع إذا كان هناك مجال للإصلاح. أما الحزن، فقد يساعدنا على التأمل وإعادة ضبط أمورنا في المواقف التي شهدت تغيراً جذرياً. وحتى الحسد قد يكون دافعاً لنا لتحقيق أهدافنا. فعندما تكون المشاعر ضمن الحدود الصحيحة، وتلك نقطة بالغة الأهمية، فإنها جميعاً تؤدي دورا مفيدا للشخص.

ومن بين الوسائل الفعّالة لترسيخ هذه الفكرة في الأذهان التفكير في الألم الجسدي، الذي يُعدّ أحد أكثر الحالات الانفعالية سلبا على الشخص، فكثيرون يتمنون حياة خالية تماماً من الألم الجسدي، غير أن بعض الأفراد يولدون فاقدين هذه القدرة نتيجة خلل جيني، وغالباً يموت هؤلاء الأطفال في سن مبكّرة مقارنة بمن يستطيعون الشعور بالألم. فعندما تضع أيديهم في النار، لا يتلقون أي إشارة تنبههم إلى ضرورة إبعادها، والمبدأ ذاته ينطبق على جميع مشاعرنا السلبية.

كما يشعر كثيرون بالتحرر عندما يدركون أنهم ليسوا مضطرين للسعي من أجل حياة خالية تماماً من المشاعر السلبية، بل إن الهدف الأكثر منطقية هو العمل على ضبط هذه التجارب الانفعالية وإبقائها ضمن الحدود المعقولة، وهو برأيي هدف يمكن تحقيقه.

يظن كثيرون أن انفعالاتهم لا تخضع لسيطرتهم، في رأيك، ما سبب هذه التصور الانهزامي؟ وما النتائج المترتبة عليه؟

أرى أن الأمر يتوقف على الجانب الذي نركز عليه في تجربتنا الانفعالية. فكثيراً ما نجد أنفسنا عاجزين عن السيطرة على الأفكار والمشاعر التي تنشأ تلقائياً خلال يومنا، لكننا قادرون على التحكم في كيفية التعامل معها بمجرد أن تنشط، وهنا تكمن أهمية ضبط المشاعر وتنظيمها.

لكن إذا كنت مقتنعاً بعجزك عن إنجاز أمر معين، فلن تبذل أي جهد فيه، فعلى سبيل المثال، إن لم تؤمن بأن ممارسة التمارين الرياضية ستحسّن لياقتك البدنية، فلن تجد أي دافع لبذل الجهد فيها. وبنفس الطريقة، إن لم تؤمن بإمكانية استخدام استراتيجيات متنوعة لإدارة انفعالاتك، فلن تسعى إلى الاستفادة منها.

كيف يمكننا تعديل طريقة تعاملنا مع المشاعر الصعبة؟

يعد الاستماع إلى الموسيقى مثالاً على أداة لا تستغل بالقدر الكافي، فإذا سألت الأشخاص عن سبب استماعهم للموسيقى، فإن الغالبية العظمى، وتكاد تبلغ 100 في المئة، ستجيب بأنها تستمتع بالإحساس الذي تولّده الموسيقى في داخلها. لكن بالنظر إلى سلوك الأشخاص أثناء معاناتهم من مشاعر سلبية، كالغضب أو القلق أو الحزن، نجد أن قلة فقط تلجأ إلى الاستماع للموسيقى كوسيلة للتعامل مع تلك المشاعر.

إنها مجرد فئة واحدة مما أُطلق عليه مصطلح «المحَوِّلات»، وهي أدوات قادرة على التأثير في مشاعرنا، فبمجرّد إدراكك لطريقة عملها، تستطيع توظيفها بشكل أكثر استراتيجية في حياتك اليومية.

تشير في حديثك إلى أن تغيير البيئة قد يكون له أثر بالغ في تحسين جودة حياتنا النفسية. ولعلنا جميعاً قد اختبرنا هذا الإحساس خلال العطلات، لكن كيف يمكننا الاستفادة من هذا المبدأ في حياتنا اليومية؟

أكرر أن العديد من الأشخاص يشعرون براحة وتجدد حالتهم النفسية عندما يزورون مكانا مختلفاً تماماً، خالياً من أي ارتباط بأجواء العمل. بيد أننا لا نستطيع دائماً أن نحصل على إجازة، لذا أحرص دوما على تذكير الناس بأن هناك في محيطهم أماكن قد يكون لها تأثير إيجابي على حالتهم المزاجية.

نتحدث كثيراً عن التعلق بالأشخاص، وعندما نمر بأوقات عصيبة، قد يكون وجود شخص معين بالقرب منا مصدراً للطمأنينة والقدرة على الصمود. لكننا نتعلق أيضاً بأماكن معينة في بيئتنا. فالأماكن المفضّلة بالنسبة لي، على سبيل المثال، تشمل الحديقة النباتية القريبة من منزلي، ومكاني المفضّل الذي شهد ولادة كتابي الأول، وأحد مكاتبي داخل الحرم الجامعي. فبمجرد أن أخطو إلى هذه الأماكن، تتدفق داخلي مشاعر إيجابية تساعدني على التعامل مع حالتي الانفعالية.

أرى أنها لا تختلف كثيراً عن «المخبأ أو الملاذ الآمن» في الأفلام أو روايات الجاسوسية، فجميعنا لدينا هذا «الملاذ الآمن» في الحياة، ومن الحكمة أن نلجأ إليه عندما نمر بلحظات صعبة، إنها وسيلة فعّالة لإدارة انفعالاتنا النفسية انطلاقاً من الخارج إلى الداخل.

ويستطيع كل إنسان أن يصوغ بيئته الخاصة بعناية، بحيث تصبح ملاذاً يبعث السكينة في نفسه، وقد أثبتت الدراسات أن النباتات، وكذلك الصور التي تعكس مساحات خضراء، تمتلك قدرة عجيبة على تهدئة النفس.

والأمر لا يقتصر على الطبيعة وحدها، بل يشمل أيضاً صور الأحباء، فقد أجرينا دراسات شملت عرض صور لشخصيات عزيزة وقريبة من المشاركين في الدراسة عندما واجهوا مواقف صعبة، وخلصت نتائج دراستنا إلى أن ذلك يسرّع من وتيرة تعافيهم بعد التجربة.

هل الغاية أن نصبح أكثر إدراكاً للطرق التي يمكننا من خلالها التأثير على انفعالاتنا، بدلاً من تركها رهينة للظروف؟

إحدى الغايات التي أرجوها من هذا الكتاب هي أن نلهم الناس ليصبحوا أكثر وعياً في توظيف هذه الأدوات، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من تفاصيل حياتهم، لا بطريقة عشوائية بل عن سابق إدراك وتخطيط.

وأعترف بأنني فوجئت عندما وجدت أن الإلهاء والتجنب قد يشكلان وسيلة بنّاءة في التعامل مع المشاعر. كيف يمكن ذلك؟

لطالما اعتُبر «التجنب»، أي السعي المتعمد لعدم التفكير في أمر معين من خلال الإلهاء أو الانخراط في سلوكيات أخرى، بمثابة أداة غير صحية، ومما لاشك فيه أن المبالغة في تجنب مواجهة الأمور ارتبطت بنتائج سلبية، لذا فهو ليس نهجاً أوصي به لأي شخص.

ولسنا مضطرين إلى المفاضلة بين الاستسلام لمشاعرنا أو التراجع عنها، بل بوسعنا أن نوازن بين الأمرين بمرونة، وأظهرت الدراسات أن أولئك القادرين على التحرك بسلاسة بين مواجهة مشاعرهم وتجنبها، وبين التعبير عنها وكتمانها، غالبا هم الفئة التي تنعم بحالة نفسية مستقرة على المدى البعيد.

والسؤال كيف يمكن أن ينعكس هذا النهج في حياتنا اليومية؟

لنفترض أنك تأثرت انفعالياً بسبب موقف معين، مثل خلاف نشب بينك وبين شخص آخر. قد يكون من المفيد أحياناً معالجة الأمر على الفور، غير أنه قد يكون من الحكمة في بعض الحالات الأخرى التوقف عن التفكير في المشكلة أو تأجيل مواجهتها لفترة وجيزة.

أقول ذلك رغم أنني، بطبيعتي، أميل إلى معالجة الأمور في لحظتها، والتوصل إلى حل سريع لحل الأمر، وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت أحياناً أن الانشغال بنشاط مختلف تماماً ليوم واحد ثم العودة إلى المشكلة لاحقاً يساعدني في إدراك أنها قد لا تكون مشكلة أصلاً، أو أن حدّتها قد تراجعت، الأمر الذي يتيح لي التعامل معها بمنظور أكثر شمولاً.

المقارنات الاجتماعية مع الآخرين، كيف نواجه تلك العادة التي تفسد راحتنا؟

لطالما ترددت على مسامعنا تلك النصيحة الذهبية «لا تقارن نفسك بالآخرين»، لكن، أي حظ ينتظر من يحاول الامتثال لها؟ فنحن، بحكم فطرتنا ككائنات اجتماعية، لا نكفّ عن قياس ذواتنا بمقاييس الآخرين، إذ تكمن في هذه المقارنة إحدى السُبل التي تجعلنا نفهم هويتنا ومركزنا في هذا العالم.

ومما لا شك فيه أننا كثيراً نقع في شرك المقارنات التي تجعلنا نشعر بالإحباط، ولكن يمكننا إعادة صياغة هذه المقارنات بطريقة قد تجعلها دافعاً لنا بدلاً من أن تمثل عبئاً علينا.

فعندما أعرف أن شخصاً آخر تفوق عليّ في أمر ما، يمكنني أن أقول لنفسي: «لقد تمكّن (هذا الشخص) من تحقيق ذلك، فلماذا لا أتمكن أنا أيضاً من تحقيقه؟» وبهذه الطريقة تصبح المقارنة وسيلة للتحفيز وهدفاً يمكنني السعي من أجل تحقيقه.

هل لديك أسلوب معين تعتمد عليه في مواجهة الصعوبات؟

عندما أجد نفسي في موقف صعب، فإن استراتيجيتي الأولى للدفاع عن نفسي هي استخدام الحديث مع نفسي بصيغة الغائب. أخاطب نفسي باسمي وأستخدم ضمير المخاطب «أنت»، كما لو كنت أواسي صديقاً أثقلته الهموم.

كما أنني أمارس ما يعرف باسم «السفر ذهنياً عبر الزمن»، فأطرح على نفسي تساؤلات مثل: «كيف سيكون شعوري تجاه هذا الأمر بعد يوم أو عشرة أيام أو حتى عشرة أشهر؟» ثم أعود أيضاً بذاكرتي إلى الوراء، متسائلاً: «كيف يُقارن هذا التحدي بصعوبات أخرى عانيت منها في الماضي؟»

وتقودني هذه الأدوات، غالبا، إلى الحالة الانفعالية التي أسعى إليها، ولكن إن لم تكن هذه الأدوات كافية، فلابد من الاستعانة بمعاونين، وهم أفراد في محيط حياتي يمتلكون القدرة على فهم مشاعري والتفاعل معي بعمق وتقديم النصح السديد، كما أنني ألجأ إلى المشي في مساحات خضراء أو أزور أحد أماكني المفضلة التي تمنحني راحة نفسية.

النوم الجيد يقوي الذاكرة طويلة المدى.. آخر الاكتشافات العلمية

«فوائد النوم على الذاكرة هائلة؛ ليلة واحدة فقط تحدث فرقاً يدوم لأكثر من عام».

خلصت دراسة طبية أجريت مؤخراً إلى أن النوم الجيد والهانئ يؤدي إلى تقوية الذاكرة طويلة المدى، لتضاف هذه النتيجة إلى الفوائد المذهلة المعروفة للنوم، حيث يُعتبر الحصول على نوم هانئ ليلاً من أهم عناصر اتباع نمط حياة صحي، كما أن العلماء يؤكدون أن النوم الجيد يقي من الأمراض، ويُخفف التوتر، ويُعزز الوظائف الإدراكية.

وبحسب التقرير التي نشرته مجلة «ديسكفر» Discover على موقعها الإلكتروني، واطلعت عليه «العربية.نت»، فإن الباحثين وجدوا أن النوم الجيد والهانئ يؤدي إلى «تنشيط قدرة الدماغ على فرز الذكريات».

وأضاف الفريق البحثي، في دراسة أجريت مؤخراً، أن النوم العميق المستدام لا يحمي من تدهور الذاكرة فحسب، بل يُعزز أيضاً قدرة الدماغ على معالجتها.

ومن المعروف منذ زمن طويل أن جودة نومنا ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظائفنا الإدراكية، لكن هذه النتائج الجديدة تُعزز هذه الصلة، وهي الأولى التي تكشف أن النوم لا يُساعد فقط في تكوين الذكريات، بل يُمكنه أيضاً تعزيزها.

ويُعرف تعزيز الذاكرة الذي كشفت عنه هذه الدراسة باسم «الذاكرة التسلسلية»، وهذا يعني تذكر أحداث حياتنا بالترتيب الصحيح لوقوعها، إضافة الى تعزيز القدرة على تذكر تفاصيل مثل يوم زفافك أو تذكر لقاءٍ عصيب مع صديق.

ووفقاً للباحثين، فإن ليلة نوم عميقة واحدة فقط يمكن أن تُحدث آثاراً طويلة الأمد على «الذاكرة التسلسلية».

وصرح برايان ليفين، كبير العلماء في معهد روتمان للأبحاث، التابع لأكاديمية بايكريست للأبحاث والتعليم: «فوائد النوم على الذاكرة هائلة؛ ليلة واحدة فقط تُحدث فرقاً يدوم لأكثر من عام».

وغالباً ما تتضمن دراسات الذاكرة التقليدية مطالبة المشاركين بحفظ عناصر، مثل الكلمات والصور، ضمن بيئة مختبرية مُراقبة. وقد اختلفت هذه الدراسة الجديدة، التي أجراها ليفين بمساعدة طلاب الدراسات العليا في روتمان، عن المعتاد وتضمنت نهجاً فريداً لدراسة الذاكرة.

وبدلاً من حفظ بطاقات التلميحات للكلمات والصور، انغمس المشاركون في تجربة واقعية، حيث أتيحت لهم جولة إرشادية صوتية مدتها 20 دقيقة للأعمال الفنية المعروضة في بايكريست، وهو مستشفى بحثيّ وتعليميّ يقع في تورنتو، كندا.

وبعد انتهاء الجولة، خضع المشاركون لاختبار لذاكرتهم عن الجولة، حيث طُرحت عليهم أسئلة حول السمات المادية للعمل الفني وترتيب عرضه، وطُرحت هذه الأسئلة خمس مرات مختلفة على مدى ساعة واحدة إلى 15 شهراً بعد الجولة.

ثم كُررت التجربة بأكملها على مجموعة ثانية من المشاركين، مع بعض التعديلات، حيث قُسّمت المجموعة الجديدة عشوائياً إلى مجموعتين فرعيتين، تُعرفان باسم «مجموعة النوم» و«مجموعة اليقظة». وأكملت مجموعة اليقظة الجولة واختبار الذاكرة الأول في الصباح، ثم كررت الاختبار نفسه في المساء بعد يوم من الأنشطة المنتظمة.

وبالنسبة لمجموعة النوم، أكملت الجولة واختبارها الأول في المساء، ثم خضعت لاختبار الذاكرة الثاني في الصباح بعد ليلة من النوم باستخدام تخطيط كهربية الدماغ (EEG) في مختبر النوم. وشاركت المجموعتان أيضاً في نفس اختبارات الذاكرة بعد أسبوع، وشهر، و15 شهراً من الجولة الأولى.

ووجد الباحثون أن أداء مجموعة النوم في «الذاكرة التسلسلية» كان أعلى بشكل واضح من مجموعة اليقظة، حتى بعد 15 شهراً، وهو ما يشير إلى أن ليلة نوم واحدة تُحسّن بشكل كبير وظائف الدماغ طويلة المدى واستعادة الذاكرة.

وتُساعد نتائج هذه الدراسة على ترسيخ أهمية النوم الجيد، ويمكن أن تُسهم في فهم السبب المحتمل لتغيرات الذاكرة لدى مرضى الخرف.

وقال ليفين: «بينما تتراجع ذاكرتنا لخصائص مثل حجم الأشياء ولونها بمرور الوقت، يُمكن للنوم أن يُحسّن ذاكرتنا لتسلسل الأحداث. تُعمّق هذه الدراسة فهمنا لأهمية النوم في دمج التجارب في الذاكرة».

4 أشياء عليك القيام بها قبل 9 صباحاً لإنقاص وزنك

يجب الانتباه إلى أن قلة النوم يمكن أن تعيق تحقيق أهداف إنقاص الوزن

إن الروتين الصباحي يمكن أن يكون له تأثير كبير على فقدان الوزن. بحسب ما نشره موقع «Eating Well»، تقول ميليسا متري، الحاصلة على ماجستير العلوم من جامعة سانت جوزيف وأخصائية تغذية في ولاية كونيكتيكت: «إن بناء روتين صباحي صحي يخلق زخمًا لمواصلة العادات المفيدة طوال اليوم».

ووفقا لما ورد في تقرير موقع «Eating Well»، الذي اطلعت عليه العربية.نت، حدد أخصائيو تغذية مرموقون ما يجب على المرء فعله في الصباح لتعزيز فقدان الوزن وبدء اليوم بصحة جيدة في إطار خطة مكونة من أربع خطوات لتحقيق النجاح، كما يلي:

1. قسط كافٍ من النوم

يجب الانتباه إلى أن قلة النوم يمكن أن تُعيق تحقيق أهداف إنقاص الوزن. إن النوم أقل من سبع ساعات الموصى بها لا يجعل الشخص يشعر بالخمول فحسب، إنما تقول ماندي إنرايت، أخصائية تغذية ومؤلفة كتاب «30-Minute Weight Loss Cookbook»، إن «عادات النوم غير المنتظمة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الشهية، واختيارات طعام غير صحية، وزيادة إجمالية في السعرات الحرارية».

وعلى الرغم من أن الاستيقاظ مبكرًا يمكن أن يزيد من حرق السعرات الحرارية من خلال التحفيز على الحركة، إلا أنه ربما يأتي بنتائج عكسية إذا لم يحصل الشخص على قسط كافٍ من النوم.

2. كوب من الماء

إن الاعتياد على شرب كوب من الماء مباشرة بعد الاستيقاظ يساعد في تحقيق الأهداف اليومية من الماء ويُمكن أن يساعد أيضًا على إنقاص الوزن.

تقول متري إن «شرب كوب من الماء خلال 30 دقيقة من الاستيقاظ يُعزز عملية الهضم ويُحسن عملية الأيض، ويقي من الجفاف». وتضيف أنه ربما يُقلل من الرغبة الشديدة في تناول الطعام ويُسهّل اتخاذ خيارات صحية لبقية اليوم.

وتقول بوني تاوب ديكس، أخصائية تغذية ومؤلفة كتاب «Read It Before You Eat It»، إن دراسة سابقة توصلت إلى أن المتطوعين الذين شربوا كوبين تقريبًا من الماء قبل 30 دقيقة من الوجبات لمدة 12 أسبوعًا، فقدوا ما يقرب من 2 كيلوغرام.

3. وجبة فطور غنية بالبروتين

تُظهر الأبحاث باستمرار أن اتباع نظام غذائي غني بالبروتين يمكن أن يدعم فقدان الوزن عن طريق منع الإفراط في تناول الطعام وتناول الوجبات الخفيفة في وقت متأخر من الليل. تقول متري: «إن بدء اليوم بوجبة فطور غنية بالبروتين يمكن أن يدعم فقدان الوزن من خلال الشعور بالشبع لفترة أطول، وتقليل الرغبة الشديدة في تناول الطعام، والمساعدة على تناول سعرات حرارية أقل على مدار اليوم».

لإعداد فطور غني بالبروتين، ينبغي أن يشمل البيض والزبادي اليوناني والجبن القريش والمكسرات وحتى البقوليات.

4. النشاط البدني

تُساعد ممارسة الرياضة في الصباح على إنقاص الوزن بطرق متعددة.

تقول إنرايت إن نتائج «بعض الأبحاث تشير إلى أن الحركة الصباحية يمكن أن تُعزز حرق الدهون، وتُنشط عملية الأيض، وتُحسّن التحكم في الشهية».

كما توصلت الأبحاث إلى أن ممارسة الرياضة الصباحية من المرجح أن تؤدي إلى خيارات غذائية إيجابية طوال اليوم، مما يعزز المزيد من الطاقة والعادات الصحية بشكل عام.

القهوة والخرف.. دراسة تكشف ما لا تتوقعه!

القهوة والخرف.. دراسة تكشف ما لا تتوقعه!

نظراً لكونها تتمتع بمذاق، ورائحة منعشة، ومنبهة لكافة حواس الإنسان، تعتبر القهوة المشروب الصباحي الأساسي لمعظم الأشخاص على اختلاف أنواعها.

وقد أظهرت دراسة جديدة أن كبار السن الذين يشربون القهوة بانتظام يكونون أقل عرضة للإصابة بالخرف.

غير أن المفاجأة في الأمر هي أن هذا التأثير ينطبق فقط على القهوة غير المحلاة، والتي تحتوي على الكافيين، وفق موقع Science Alert.

قهوة بدون سكر

في التفاصيل تم اكتشاف الرابط من خلال دراسة السجلات الصحية لـ204847 شخصاً في المملكة المتحدة، تتراوح أعمارهم بين 40 و69 عاماً في بداية فترة الدراسة، بواسطة باحثين من مؤسسات في الصين. وتضمنت السجلات عادات استهلاك القهوة وتشخيص حالات الخرف، على مدى 9 سنوات في المتوسط.

وقال الباحثون إن «تناول كميات أكبر من القهوة التي تحتوي على الكافيين، خاصة النوع غير المحلى، كان مرتبطاً بانخفاض مخاطر الإصابة بمرض الزهايمر والخرف المرتبط به ومرض باركنسون»، مشيرين إلى أنه «لم يتم ملاحظة مثل هذه الارتباطات بالنسبة للقهوة المحلاة بالسكر أو المحلاة صناعياً».

أكثر من 3 أكواب

وللمساعدة في تحليل الأرقام، استخدم الباحثون تقارير المشاركين عن تناولهم للقهوة لتقسيمهم إلى 5 مجموعات: مستهلكو القهوة من 0 إلى كوب يومياً، ومن كوب إلى اثنين يومياً، ومن اثنين إلى 3 أكواب يومياً، وأكثر من 3 أكواب يومياً.

فيما وُجد في تلك المجموعة الأخيرة أكبر أهمية إحصائية. لكن بشكل عام، ومقارنة مع غير شاربي القهوة، فإن من يحتسونها بأي كمية كانوا أقل عرضة بنسبة 34٪ على الأقل للإصابة بالزهايمر والأمراض المرتبطة به، وأقل عرضة بنسبة 37٪ للإصابة بمرض باركنسون، وأقل عرضة بنسبة 47٪ للوفاة بسبب مرض تنكسي عصبي.

خصائص الكافيين

كما أكد الباحثون أنه لا بد من أن تكون القهوة غير محلاة وتحتوي على الكافيين حتى تتمكن هذه الارتباطات من الثبات. ورجحوا أن بعض الخصائص الموجودة في الكافيين يمكن أن تحمي الدماغ من الخرف - وربما يتداخل السكر والمحليات الصناعية مع فوائد الكافيين - غير أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لمعرفة ذلك على وجه اليقين.

كذلك أردفوا أن «إضافة السكر أو المحليات الصناعية إلى القهوة ربما يكون لها تأثيرات ضارة ويجب التعامل معها بحذر»، موضحين أنه «بدلاً من ذلك، تميل التوصية نحو استهلاك القهوة غير المحلاة والتي تحتوي على الكافيين».

عودة القسرية: عراقيون بين الاندماج المرفوض في أوروبا والفقر في الوطن بعد إعادتهم

بعد نحو عشر سنوات من المحاولات للحصول على إقامة قانونية في ألمانيا، تم ترحيل محمد جلال إلى إقليم كردستان ، حيث يحاول اليوم أن يبدأ من جديد وسط ظروف اقتصادية قاسية وفقر مدقع.

في ظل تصاعد نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا، شددت العديد من الدول الأوروبية سياسات الهجرة، ما أدى إلى ترحيل آلاف المهاجرين من العراق ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

تعمل عدة دول أوروبية على شراكات مع العراق، الذي يشهد استقراراً نسبياً بعد أربعة عقود من النزاعات، لتشجيع عودة المهاجرين، وتشمل هذه الشراكات برامج دمج تتضمن تدريباً مهنياً.
محمد جلال (39 عاماً) عاد إلى بلدته رانية بمحافظة السليمانية، حيث يعيش اليوم مع والده المسن في شقة ضيقة، ينامان فيها على فرش إسفنجية على أرضية إسمنتية.

يقول جلال، متحدثاً بالكردية لوكالة فرانس برس: «إذا وجدت وسيلة للعودة إلى أوروبا، فسأهاجر مرة أخرى»، مضيفاً أنه لو قبل طلب لجوئه في ألمانيا، لكان قد عمل في مطاعم كردية بشكل قانوني دون الاعتماد على راتب حكومي.

اليوم، لا يجد عملاً في كردستان. بدأت رحلته إلى أوروبا عام 2015، حيث سافر عبر إسطنبول وإزمير وصولاً إلى جزيرة يونانية، ثم إلى أثينا ومقدونيا الشمالية وصربيا وكرواتيا، قبل أن يصل إلى ألمانيا. هناك، أقام في مركز لطالبي اللجوء وتلقى نحو 300 يورو شهرياً، وكان يعمل أحياناً بشكل غير قانوني في نورمبرغ أو ميونيخ خلال الشتاء.

بعد رفض طلبه مرتين، رُحّل إلى العراق في يناير 2024. حاول افتتاح مخبز لكنه فشل، ثم عمل في بيع الفلافل لمدة شهرين بأجر يومي قدره حوالي 7 دولارات. اليوم، يعتمد على 150 دولاراً شهرياً يرسلها له أقاربه من المملكة المتحدة.

وفقاً لبيانات الاتحاد الأوروبي، طُلب من حوالي 125 ألف مهاجر غير أوروبي مغادرة إحدى دول التكتل في الربع الأخير من عام 2024، بزيادة 16.3٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

وقالت السفارة الألمانية في بغداد لفرانس برس إن برلين ترحل «من حيث المبدأ، الأشخاص الذين يتوجب عليهم مغادرة البلاد»، مؤكدة أنه لا يمكن الحصول على إقامة لمن يدخلون ألمانيا بطرق غير نظامية ولا يحتاجون إلى حماية. ولفتت إلى أن ألمانيا قدمت، خلال العقد الماضي، اللجوء لملايين الفارين من الحروب والعنف.
من جانبه، يقول أبو بكر علي، مدير جمعية المهاجرين العائدين من أوروبا إلى كردستان، إن نحو 300 شخص أعيدوا إلى العراق في الربع الأول من يناير 2025، معظمهم من ألمانيا، والبقية من فرنسا ودول إسكندنافية. وأضاف: «لطالما حذرنا الشباب من أن أوروبا ليست الجنة التي يتخيلونها»، مشيراً إلى أن بعض العائدين لا يجدون مأوى أو عملاً أو أي دعم حكومي.
مشاريع دعم العائدين

رغم ما يشهده إقليم كردستان من استقرار نسبي، إلا أنه يواجه تحديات اقتصادية تدفع الكثير من شبابه للهجرة. وبلغت نسبة البطالة بين الفئة العمرية 15-24 عاماً نحو 37.2٪ عام 2021، وفق الإحصاءات الرسمية.
على الرغم من ذلك، فإن العراق – الغني بالنفط – يشهد استقراراً نسبياً بعد سنوات من الصراعات، كان أبرزها ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية». في هذا السياق، تدير المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) مركزين في بغداد وأربيل لتأهيل العائدين من خلال التدريب المهني والدعم النفسي والمساعدة في تأسيس مشاريع خاصة، بتمويل من ألمانيا وسويسرا والاتحاد الأوروبي. وقد استفاد من هذه الخدمات نحو 350 شخصاً بين يونيو 2023 ومايو 2024، بحسب المؤسسة.

الاتحاد الأوروبي من جهته يفاوض العراق على اتفاقية «عودة وإعادة قبول»، كما أبرمت بعض دول التكتل اتفاقيات مماثلة مع بغداد. وقال سفير الاتحاد الأوروبي لدى العراق، توماس سيلر، لفرانس برس إن بعض المناطق الأوروبية بلغت طاقتها القصوى في استقبال المهاجرين، مشدداً على ضرورة الحد من الهجرة غير النظامية، وأشار إلى أن الاتحاد يدعم عشرات المشاريع التعليمية والمهنية في العراق بملايين اليوروهات لتشجيع الاستقرار.
برامج «العودة الطوعية»

في 2023، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في عودة طوعية لـ1577 عراقياً من أكثر من 20 دولة، منها ألمانيا وتركيا. كما أطلقت مؤسسة روانه الكردية برنامجاً لإعادة الدمج بتمويل من الدنمارك وفنلندا، يستهدف توعية الناس بمخاطر الهجرة غير النظامية وتزويدهم بمهارات مهنية. وقد استفاد منه 120 شخصاً، حصل 15 منهم على منح مالية بين 4 و5 آلاف يورو لإطلاق مشاريعهم، التي شملت النجارة، إصلاح الهواتف، البيع بالتجزئة، وخدمات التجميل للنساء.

كاميران شيفان، مدير البرامج في المؤسسة، أوضح أن العديد من العائدين غرقوا في ديون خلال محاولاتهم الهجرة، وليس لديهم اليوم أي مصدر دخل.

محمد إسماعيل (29 عاماً) أحد هؤلاء. بعد خمس سنوات وثمانية أشهر في ألمانيا، حيث رُفض طلبه ثلاث مرات ولم يُمنح إذناً بالعمل، قرر العودة في أبريل 2021. حصل على 500 يورو كمساعدة من برلين ومن وكالة أممية، واشترى حصة في ورشة لإصلاح السيارات. اليوم، يكسب حوالي 550 دولاراً شهرياً ويعيل زوجته وطفله. يقول: «حالياً لا أفكر في الهجرة مجدداً، وربما أزور أوروبا يوماً ما، فقط للسياحة».
(المهاجرون الان)

«هيومن رايتس»: الحكومة السورية الجديدة تُقيّد عمليات الإغاثة الإنسانية

قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إن تطبيق الحكومة الانتقالية السورية الصارم لمتطلبات التسجيل والعمليات على منظمات الإغاثة يُعيق قدرتها على توسيع نطاق عملياتها.

في تقرير للمنظمة نشرته يوم، الاثنين 12 أيار 2025، أوضحت أن السلطات السورية الجديدة أبدت استعدادها للتعاون مع المنظمات الدولية، لكن العقبات البيروقراطية والإدارية لا تزال تُعيق جهود معالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا.
وأشارت «هيومن رايتس» إلى سيطرة نظام الأسد على العمليات الإنسانية، ما أجبر المنظمات الدولية غير الحكومية على التنسيق والحصول على الموافقات اللازمة لعملياتها من خلال منظمات تابعة للدولة، «وهو نظام سمح بالتلاعب بالمساعدات لأغراض سياسية».

فيما واجهت المنظمات المستقلة عقبات بيروقراطية شديدة، وقيوداً على الوصول، وتدخلاً حكومياً، تسبب بتقويض قدرتها على العمل بفعالية وحدّ من شراكاتها مع المنظمات الوطنية السورية.
قالت «هيومن رايتس ووتش» إنه «رغم الإطاحة بحكومة الأسد، لا تزال بعض القيود نفسها قائمة أو عززتها السلطات الجديدة».

*شروط مرهقة للعمل الإنساني
قال عاملون في المجال الإنساني لـ«هيومن رايتس ووتش» إن السلطات الانتقالية فرضت شرط إعادة التسجيل على جميع المنظمات العاملة في سوريا، حتى تلك التي حافظت على عمليات إنسانية ميدانية لسنوات وعقود.
وأضاف العاملون في المجال الإنساني أن هذه الشروط المرهقة أكثر تعقيداً من تلك التي فرضتها حكومة الأسد، حيث تُلزم منظمات الإغاثة بالكشف عن تفاصيل دقيقة حول عملياتها ومصادر تمويلها.
*المطالبة برفع القيود عن العمل الإنساني

قالت «هيومن رايتس ووتش» إنه ينبغي للحكومة الانتقالية السورية إعطاء الأولوية لإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة محايدة وفعالة من خلال إزالة الأنظمة التقييدية التي تحد من مرونة العمليات وتُقوّض المبادئ الإنسانية.
وطالبت وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة بضمان الشفافية والمساءلة في البرامج الإنسانية.
قال آدم كوغل، نائب مدير الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «تستمر الأزمة الإنسانية في التفاقم، وما لم يُتخذ إجراء فوري لرفع القيود التعسفية، ستزداد معاناة السوريين في جميع أنحاء البلاد».

طلبات لجوء السوريين تنخفض في أوروبا

أعلنت وكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي انخفاض عدد طلبات اللجوء المقدمة من السوريين في الاتحاد الأوروبي، إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك في شباط الماضي.
وأظهر تقرير للوكالة، الاثنين 5 من أيار، أن السوريين تقدموا بنحو 5000 طلب لجوء في دول الاتحاد الأوروبي الـ27، بالإضافة إلى سويسرا والنرويج، خلال شباط الماضي.
المدير التنفيذي لوكالة اللجوء الأوروبية، نينا جريجوري، قالت إن هذه الأرقام تظهر تغيرًا في مشهد اللجوء في أوروبا، مع انخفاض عدد طالبي الحماية لعدة أشهر، بالإضافة إلى تحولات في ملفاتهم الشخصية وجنسياتهم ودول المقصد.
وفي الوقت نفسه، تعمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والوكالة على تبسيط وفعالية أنظمة اللجوء في أوروبا، بما يضمن توفير الحماية في الوقت المناسب لمن هم في حاجة ماسة إليها.
إعادة ترتيب البيت الأوروبي
مفوض الهجرة في الاتحاد الأوروبي، ماغنوس برونر، قال إن أحدث أرقام اللجوء تبين مدى أهمية الاستقرار في المناطق الأخرى بالنسبة لأوروبا.
وأضاف أن ذلك يتجلى ذلك بوضوح في انخفاض طلبات اللجوء المقدمة من المواطنين السوريين في الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول. ومع تطبيق ميثاق الهجرة واللجوء ولائحة العودة الجديدة، نُعيد ترتيب بيتنا الأوروبي. وعلينا، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تكثيف تعاوننا مع الدول الشريكة لمعالجة مشكلة الهجرة خارج حدودنا.
وتلقت دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب سويسرا والنرويج، ما مجموعة نحو 69 ألف طلب لجوء في شهر شباط، وذلك في سياق اتجاه تراجعي في الأعداد بدأ منذ تشرين الأول من عام 2024، بحسب وكالة اللجوء الأوروبية (EUAA).
وشكل السوريون لفترة طويلة الفئة الأكبر من طالبي اللجوء، إلا أنهم أصبحوا في شباط الماضي ثالث أكبر مجموعة، بعد الفنزويليين والأفغان، وقد جاءت فرنسا في مقدمة الدول المستقبلة لطلبات اللجوء، تلتها إسبانيا، ثم ألمانيا، التي كانت لسنوات طويلة الوجهة الأكثر استقطابًا لطالبي اللجوء.
انخفاض في 2024
بدورها، أظهرت بيانات مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي "يوروستات" (Eurostat)، في 20 من آذار الماضي، أن طلبات اللجوء لأول مرة التي يقدمها طالبو اللجوء في دول التكتل انخفضت بنسبة 13٪ العام الماضي، وهو أول انخفاض لها منذ عام 2020.

وأفاد "يوروستات" بتلقي 912 ألف طلب لجوء للمرة الأولى من مواطنين من خارج الاتحاد في الدول الأعضاء وعددها 27 دولة، بانخفاض من أكثر من مليون طلب في عام 2023.
وشكّل السوريون النسبة الأكبر من المتقدمين، كما هو الحال سنويًا منذ عام 2013، بنسبة 16٪ من الطلبات المقدمة لأول مرة العام الماضي.
وجاءت ثاني أكبر مجموعتين من فنزويلا وأفغانستان، بنسبة 8٪ لكل منهما.

وقال "يوروستات"، إن نحو 148 ألف طلب لجوء لأول مرة قدمها سوريون في عام 2024، بانخفاض 19.2٪ عن العام السابق.

ومن بين إجمالي طلبات الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي تلقت ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا أكثر من ثلاثة أرباعها.

الخارجية السورية تشكل فريقًا لمتابعة أوضاع السوريين بالسودان

أعلنت وزارة الخارجية السورية عن تشكيل فريق لمتابعة أوضاع السوريين في السودان بعد نحو عامين على اندلاع الحرب فيه، التي انعكست على حياة آلاف السوريين ممن لم يتمكنوا من العودة لبلادهم قبل سقوط نظام الأسد.
وقال وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، يوم الاثنين 12 من أيار، إن الوزارة سترسل فريقًا خاصًا إلى السودان للوقوف على أوضاع السوريين في ظل الظروف الراهنة.
وأضاف بحسب موقع « عنب بلدي» أن الخطوة جاءت بناء على توجيهات من الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وفق منشور على حسابه الشخصي في "إكس".
ولفت إلى أن الفريق سيعمل على تقديم الدعم اللازم للسوريين في السودان، والعمل على إجلائهم وتوفير سبل الأمان لهم.
قرار الخارجية السورية جاء استجابة لمطالب الجالية السورية في السودان، بالتدخل لحل قضاياهم العالقة، خصوصًا مع نزوحهم من مناطق إقامتهم في البلاد، إبان اندلاع الحرب السودانية عام 2023.
وفي نيسان الماضي، نشر ناشطون سوريون يقيمون في السودان، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، رسالة موجهة للخارجية السورية، حملت نداء لحل مشكلاتهم العالقة.
وجاء في نص الرسالة، "لقد فرضت علينا مؤخرًا السلطات السودانية غرامات إقامة باهظة، ولم يتمكن كثير منا من دفعها بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها، ونتيجة لذلك، لم يُسمح لنا بالمغادرة أو تسوية أوضاعنا، ما أدى إلى تعثر حياتنا وأصبحنا في حالة من القلق وعدم الاستقرار".
وناشدت رسالة الجالية الخارجية السورية للتدخل أمام السلطات السودانية، وتسهيل إجراءات تسوية أوضاع السوريين في البلاد أو إعفائهم من الغرامات المفروضة، أسوة ببعض الجنسيات الأخرى، الذين أعفتهم الحكومة السودانية من الرسوم تقديرًا لظروفهم الإنسانية، وفق الرسالة.
وفي عام 2023، عندما اندلعت المواجهات في السودان بين الجيش السوداني وقوات "الدعم السريع" المدعومة من الإمارات، شرعت الدول بإجلاء مواطنيها من البلاد، بينما بقي السوريون عالقين في مناطق النزاع، وسط غياب التدخل الفعال من حكومة النظام السابق.
وأجلت وزارة الخارجية السورية في حكومة النظام المخلوع عددًا من السوريين عبر وسطاء، لكن هذا التدخل بقي خجولًا أمام الأعداد الكبيرة للسوريين في السودان، التي تقدر بنحو 100 ألف وفق الأرقام الرسمية.
وتشير الأرقام الحكومية السودانية إلى وجود نحو 100 ألف سوري في البلاد، لكن العدد يُقدّر بأكثر من ذلك.

انخفاض عدد طلبات اللجوء المقدمة من السوريين للاتحاد الأوروبي

كشفت وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي عن انخفاض عدد طلبات اللجوء المقدمة من السوريين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى منذ أكثر من عقد في شباط.

وفق وكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي، أن السوريين قدموا 5000 طلب لجوء في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين بالإضافة إلى سويسرا والنرويج خلال شباط ، بانخفاض قدره 34٪ مقارنة بالشهر السابق.
قال مفوض شؤون الهجرة في الاتحاد الأوروبي، ماغنوس برونر «إن أرقام اللجوء الحديثة تُظهر مدى أهمية الاستقرار في المناطق الأخرى بالنسبة لأوروبا».

وقدرت الأمم المتحدة، أن مئات الآلاف من السوريين الذين لجأوا إلى الخارج عادوا إلى وطنهم منذ ذلك الحين.

وجاء السوريون الذين شكّلوا في السابق أكبر عدد من المتقدمين، في المرتبة الثالثة في شباط، بعد الفنزويليين والأفغان.
وتصدرت فرنسا قائمة الدول المستقبلة تلتها إسبانيا ثم ألمانيا التي كانت الوجهة الأولى للسوريين لسنوات عديدة.

الأمم المتحدة تحذر من مخلفات الحرب في سوريا وسط حركة العودة والنزوح

أعلنت الأمم المتحدة عن عودة أكثر من مليون سوري إلى مناطقهم الأصلية منذ تشرين الثاني 2024، في وقت لا يزال فيه التنقل السكاني وموجات النزوح مستمرة في جميع أنحاء سوريا.

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الجمعة 9 أيار 2025، بأن أكثر من 670 ألف شخص نزحوا داخل سوريا منذ تشرين الثاني 2024، في حين عاد أكثر من مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية.
*تداعيات مخلفات الحرب على النزوح
وأشار المكتب الأممي إلى أن «التلوث بالذخائر غير المنفجرة والألغام والأجهزة المتفجرة بدائية الصنع ومخلفات الحرب الأخرى لا يزال يخلف آثاراً مميتة في جميع أنحاء البلاد».

وأوضح بأنه منذ سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024، تم الإبلاغ عن أكثر من 900 إصابة بين المدنيين، تشمل 367 حالة وفاة و542 إصابة، «الأطفال يمثلون أكثر من ثلث هذه الإصابات».

*تأثير نقص التمويل على السوريين
وفي السياق، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق، إن الأمم المتحدة وشركاءها يواصلون تقديم المساعدات في جميع أنحاء البلاد، رغم ما وصفه بـ «بيئة التمويل الصعبة»، مشيراً إلى الجهود التي تبذل «لدعم مواقع النزوح، وتوفير سبل العيش، وتحسين إمدادات المياه، وتقديم الدعم الغذائي».
وأشار فرحان إلى أن النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة للفترة بين كانون الثاني وحزيران 2025 يسعى إلى جمع مليارَي دولار لدعم 8 ملايين شخص، مؤكداً «أن التمويل لم يتجاوز 10٪ حتى الآن، حيث تم الحصول على 204 ملايين دولار فقط.
*النزوح من الساحل السوري بسبب «العنف»
ووثقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان الماضي، نزوح أكثر من 35 ألف و900 شخص من محافظات طرطوس واللاذقية وحمص وحماة في أوائل شهر آذار الماضي، إلى محافظات شمالي لبنان، نتيجة لأعمال العنف.

وأكدت عودة نحو مليون سوري نازح داخلياً إلى ديارهم، من بينهم 188 ألفاً و121 سورياً من مخيمات النازحين، منذ سقوط الأسد في 8 كانون الأول 2024، وفق بيانات فرق العمل المعنية بالنازحين داخلياً.

كوردستان
صحيفة سياسية – نصف شهرية
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة – 3 أيار 2025
من أجل إعلامٍ حرّ... يعبّر عن الجميع

نقف في هذا اليوم العالمي لحرية الصحافة، نحن، الصحفيين والكتاب الكرد في سوريا، للتأكيد على أن حرية الكلمة ليست ترفاً، بل حقّ مقدّس، وضرورة لبناء أي مستقبل ديمقراطي.

لقد عانى الصحفيون الكرد طويلاً من التهميش والإقصاء، في ظلّ نظام البعث والأسد، حيث كان الإعلام أداة بيد النظام العنصري لترويج الكذب، وإقصاء كل من يختلف معه، خاصة الكرد، الذين تمّ إنكار وجودهم، ومحو لغتهم وثقافتهم، ومنعهم من تأسيس أي منبر إعلامي رسمي.

واليوم، وبعد سقوط سلطة النظام في سوريا، لم يتحقق الحلم بإعلام حر وتعددي، بعد.
بل، للأسف، انتقل الإعلام إلى أيدي الفصائل وبعض الأجسام المرتبطة بـ«الحكومة المؤقتة»، لتُمارس دوراً إقصائياً، وتمنع الأصوات المختلفة، وتجعل الإعلام منبراً لجهة واحدة، لا تعكس كامل لوحة المجتمع السوري.

نؤكّد هنا أن الإعلام الكردي، رغم ضعف إمكانياته، لعب دوراً عظيماً في مقاومة نظام البعث، وكشف جرائمه، وفي مواجهة داعش والإرهاب، ودفاعاً عن حرية السوريين وسوريا الديمقراطية. ومع ذلك، لا يزال يُعامل بالتهميش، ويُحرم من حقه في الاعتراف والتمثيل.

نطالب بوضوح:

1. الاعتراف بالصحفيين الكرد كجزء شرعي من الجسم الإعلامي السوري، وضمان تمثيلهم الرسمي.

2. إطلاق صحف، مجلات، وقنوات فضائية كردية حرة، تخاطب الشعب الكردي بلغته، ضمن إعلام وطني تعددي.

3. تخصيص مكاتب ومقار رسمية للمؤسسات الإعلامية الكردية في مختلف مناطق سوريا.

4. الاعتراف بحق الصحافة الكردية في العمل الحر، وتوفير الحماية للصحفيين الكرد، وإدراج اللغة الكردية ضمن الإعلام الوطني.

نُحيي في هذا اليوم أرواح شهداء الصحافة الكرد والسوريين والعالميين، الذين دافعوا عن الحقيقة حتى الموت، كما نثمّن نضال كل صحفي كرّس حياته من أجل حرية الكلمة في مواجهة الأنظمة والفصائل والاستبداد.

3 أيار 2025

الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الكرد في سوريا
نقابة صحفيي كوردستان- سوريا

اتحاد كتّاب كردستان سوريا

العدسة

عمر كوجري

قراءة في خطاب الرئيس الانتقالي السوري

بعد أن اجتمع الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترامب في السعودية، وبتنسيق وترتيب تام من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وبعد أن أقر ترامب أنه سيرفع العقوبات عن سوريا، حيث اشتعلت الكثير من المدن والبلدات السورية بالفرح والأهازيج والخروج إلى الشوارع ابتهاجاً بالقرار الذي رسم دوائره وأخرجه ولي العهد السعودي
عاد الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية الشرع إلى دمشق، وكان متوقعاً أن يلقي كلمة أو خطاباً، وهو بالفعل ما حصل، وقد أشاعت الدوائر الإعلامية المقربة من الرئيس أنه سيلقي خطاباً تاريخياً..

لقد بدا الإعياء على السيد الشرع، ورغم أنه ضليع في العربية بحكم خلفيته الدينية، إلا أنه لم يقرأ الكلمة أو الخطاب بسلاسة وأريحية، بل ألقاها دون حماس، ولا تفاعل مع الكلام المكتوب أمامه، بل أخطأ في الإملاء والنحو عدة مرات، لكنه كان يصحح بعدها.

اللافت في كل خطابات أو كلمات الشرع أنها ليست خطباً طويلة ومملة، بل هذه كانت أطولها، ولم تتعدّ العشر دقائق، وفي كل خطاب يذكّر الشرع متلقي كلامه بالمأساة الكبرى التي مرت فيها سوريا، والوقوف على عذابات السوريين، وخاصة سكنة المخيمات والنازحين، وهذا أمر حسن.
وفي كل خطاب او كلمة يذكر الحكم السابق مسبغاً عليه كلمة (الساقط)

واستعرض النشاط الدبلوماسي لحكومته ولشخصه خلال ستة أشهر وعن اجتماعاته مع الحكام العرب ودول الجوار والتي أفضت إلى مقبولية حكمه، وبالتالي رفع العقوبات عن سوريا..
ولكن في هذه الأشهر الستة حدثت ارتكابات فظيعة وجرائم قتل في الساحل السوري وفي السويداء وريف دمشق،وهي جرائم رهيبة، وأطلقت شعارات طائفية لم يكن لها أي داع، وكأن الثورة السورية كانت لأجل حل الإشكال التاريخي بين السنة والشيعة. وهذا ما يمنحنا الحكم أن الحفاظ على الوحدة الوطنية ما تمّ، والسلم الأهلي لم يتوفر لدى السوريين، والفصائل المسلحة لم تأخذ أوامرها من وزارة الدفاع، ولم تتحد وتتوحد فيها.

حين تحدّث الشرع عن رئيس الحكومة العراقية، أخطأ وقال دولة الرئيس، وهو لا يحمل منصب الرئاسة، بل رئاسة الحكومة، وهذا يعني أن الكلمة كتبت على عجل، ولم تُراجَع بشكل جيد.
وطالما أشار الى العراق كان جيّداً لو لمح إلى اسم الرئيس مسعود البارزاني الذي ردّ بإيجابية كبيرة على تصريح للشرع بشأن الكرد في سوريا، وكذلك لاسمي السيدين نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان الذي التقى الشرع في منتدى إنطاليا الدولي بتركيا، ومسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان الذي التقى وزير الخارجية السوري في قمة دافوس الاقتصادي، ورحّبا بالوضع السوري الجديد،
في حين أن أوساطاً سياسية (طائفية) وبدعم من إيران أطلقت حملة كبيرة ضد الشرع إلى درجة المطالبة باعتقاله حينما يحضر مؤتمر قمة بغداد لجامعة الدول العربية، وهو لن يحضرها على أية حال!!

حينما قال إن سوريا لكل أبنائها، ففي الواقع سوريا لم تكن كذلك في الأشهر الستة الماضية، فالنظام ما نجح في ترجمة ما زعم.
هذه ملاحظات سريعة على خطاب كان من الممكن أن يصاغ لغوياً وسياسياً بشكل أفضل، ولكن!!

مراسم إحياء الذكرى السنوية الخامسة لرحيل الفنان الكوردستاني الكبير سعيد گاباري في هولير

رائد محمد - هولير

أقيمت يوم الأحد 4 /5/ 2025م مراسم إحياء الذكرى السنوية الخامسة لرحيل الفنان البيشمركة الكبير سعيد گاباري، بتنظيم من مكتب الثقافة والإعلام التابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني في هولير .

وذلك بحضور زعيم علي، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، والدكتور سالار عثمان، مسؤول قسم الإعلام والثقافة، وبلند إسماعيل، مسؤول الفرع الثاني للحزب، وعلي عوني، وسكڤان هالو، أعضاء اللجنة المركزية، وزكري موسى، ممثل السيد سيداد بارزاني، وعبد الحكيم بشار، عضو المكتب السياسي لحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا، وإبراهيم برو، مسؤول العلاقات الخارجية في ENKS، بالإضافة إلى عائلة وأصدقاء الفنان الراحل، وعدد من البرلمانيين والكتاب والمثقفين والفنانين.

اقيمت المناسبة في قاعة الإعلام التابعة لقسم الإعلام والثقافة في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

بدأت المراسم في الساعة الخامسة مساءً بعزف النشيد القومي «أي رقيب»، ثم دقيقة صمت إجلالًا لدماء الشهداء، وذُكر في البداية القائدين الخالدين بارزاني الراحل وكاك إدريس.

بعد ذلك، ألقى الدكتور سالار عثمان كلمة ترحيبية أشار فيها إلى أن الفنان سعيد گاباري كان صوتًا للحب والحرية، وأن تلك الأصوات التي غنت للحب والإنسانية والسلام وأحيت الشعر والنضال لا تموت، بل تبقى خالدة في ذاكرة الناس.

كما أوضح أن الفنانين والكتّاب والمثقفين الذين وقفوا بجانب البيشمركة ودافعوا عن كوردستان بروح البيشمركة هم أكثر خلودًا ومجداً ويفتخر بهم الجميع.

وتضمنت المراسم أيضًا عرضًا لفيديو وثائقي عن حياة وأعمال الراحل سعيد گاباري، وقرأ الصديق المقرب له، هوشيار تاهير كانيكي، مجموعة من القصائد الشعرية، تلاها عرض موسيقي وغنائي من تقديم الفنان عدنان سعيد كاباري .

وفي جزء آخر من المراسم، قدم قسم الإعلام والثقافة في الحزب الديمقراطي الكردستاني درع تقدير لعائلة الفنان سعيد گاباري أستلمها نجله بيكس سعيد كاباري .

وفي الختام، ألقى شقيق الراحل السيد إبراهيم گاباري كلمة باسم عائلة الراحل، قدّم فيها شكره للحزب الديمقراطي الكردستاني وقسم الإعلام والثقافة على تنظيم هذه المراسم وتكريم نضال الفنان الكبير الراحل سعيد گاباري.

توقيع كتابين جديدين في أمسية ثقافية نظمها اتحاد كتاب كوردستان – سوريا

شهدت مدينة قامشلو يوم السبت 10 أيار 2025 فعالية ثقافية مميزة نظمها اتحاد كتاب كوردستان – سوريا، تم خلالها توقيع كتابين جديدين: ديوان (جزوة أمل) باللغة العربية للشاعرة هيام عبد الرحمن، وكتاب (Şilêr) بالكوردية للكاتب لقمان يوسف، وذلك في قاعة حزب الشعب الكوردستاني بحضور لافت لعدد من المثقفين والأدباء والشعراء، إلى جانب شخصيات سياسية من الأحزاب الكوردية وممثلين عن منظمات نسائية وشبابية.

وافتُتحت الأمسية بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم القائد التاريخي ملا مصطفى البارزاني، تلاها ترحيب بالحضور من قبل محمد عبدي، الذي استعرض بإيجاز مسيرة الشاعرة هيام عبد الرحمن، القيادية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، وكذلك أعمال الكاتب والشاعر لقمان يوسف.

كما ألقى الأستاذ عبد الصمد محمود كلمة باسم اتحاد كتاب كوردستان – سوريا، أشاد فيها بالدور المتنامي للثقافة الكوردية المكتوبة، وبجهود الأدباء في تعزيز الهوية والوجدان الكوردي.

بدوره، قدّم الكاتب لقمان يوسف عرضا عن مضامين ديوانه الشعري الجديد (Şilêr)، وقرأ للحضور مقتطفات مختارة من قصائده، تخللتها تفاعلات حارة من الجمهور. ومن جانبه، ألقى الأستاذ حسن رمزي، القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، كلمة أثنى فيها على أهمية هذا الحدث الثقافي.

ومن خلال اتصال هاتفي، عبّرت الشاعرة هيام عبد الرحمن، المقيمة حالياً في كوردستان العراق، عن امتنانها لاتحاد الكتاب على تنظيم حفل توقيع ديوانها في مدينتها الأم، وأهدت الحضور كلمات شعرية تعبّر عن شوقها الكبير لقامشلو.

وفي ختام الفعالية، تم توقيع الكتابين من قبل الشاعر لقمان يوسف، بينما قام الأستاذ حسن رمزي بالتوقيع نيابة عن الشاعرة هيام عبد الرحمن، وتم توزيع نسخ من الكتابين على الحضور في أجواء احتفالية اتسمت بالمحبة والتقدير للأدب والمبدعين.

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com

يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people